21

بعد ظهر الخميس الواقع في 5 حزيران/يونيو، كان ديفد كي، أحد أبرز خبراء التفتيش عن الأسلحة النووية في العالم، في مقر قيادة وكالة الاستخبارات المركزية بلانغلي الفيرجينية. وابن تكساس المعروف، قصير القامة، الحاد، ذو الأعوام الـ 63 من العمر مع شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كي هذا كان مفتش الأمم المتحدة الرئيس عن الأسلحة النووية داخل العراق بعد حرب الخليج في 1991 وكان قد قاد المحاولة الناجحة للكشف عن برنامج صدام النووي السري الذي كان على مسافة 6 إلى 18 شهراً من إنتاج القنبلة. كانت تلك إحدى الصدمات الاستخباراتية الكبرى في التسعينيات.

بوصفه أحد أعضاء حلقة المخضرمين من ذوي اللحى الرمادية، كان كي الآن في لانغلي لمراجعة تقرير بالغ السرية عن محاولات كوريا الشمالية الخفية الرامية إلى إعادة تخصيب البلوتونيوم من أجل إنتاج أسلحة نووية. كان التقرير الأولي أميل إلى الضعف لأن تحليقات المسح الأمريكية فوق كوريا الشمالية كانت قد أُوقفت خوفاً من فقدان إحدى الطائرات. كان كي قد أوصى بجعل تقرير وكالة الاستخبارات المركزية صريحاً متضمناً إقراراً بأن المعلومات غير جديرة بالثقة. كانت نصيحته: قولوا فقط لا نعرف لأن المعلومات الفنية قابلة لأي تفسير.

بعد إنجاز المهمة طلب نائب تنت في وكالة الاستخبارات المركزية، جون ماكلوخين من كي أن يمر بمكتبه قائلاً: "يريد جورج أن يراك".

كان كي قد عاد لتوه من العراق، حيث كان قد أمضى شهراً بوصفه محللاً خبيراً لأنباء الان بي سي، في أعقاب عمل فريق البحث عن أسلحة الدمار الشامل التابع للجيش. بل وقد توقف عند بعض عمليات البحث التي أجراها الفريق. مرة رافق أعضاء الفريق لدى ذهابهم لمعاينة مدجنة كانت قائمة مواقع أسلحة الدمار الشامل الرئيسة قد أشارت إلى وجود مواد محظورة فيها. تبين أن المكان لم يكن سوى مدجنة.

سأله تنت: "ما رأيك؟ لماذا لا يتم العثور على أي شيء؟"

رد كي بصراحة قائلاً: "قد لا يكون هؤلاء الزبائن قادرين على العثور على الشيء ولو كان موضوعاً أمامهم. ليسوا مؤهلين لذلك من حيث التنظيم، التجهيز والقيادة"

"مفهوم. لو كُنْتَ أنت الملك، فماذا كنت ستفعل؟"

"قبل كل شيء، يتعين عليك أن تتوفر على مجموعة كرست نفسها للمهمة ـ هي ممتلكة للخبرة الضرورية، قال كي. فريق عمل التفتيش رقم 75 لم يكن مجهزاً بأي مفتاح. "لن تصل إلى أي نتيجة في ظل قيادة الجيش لأن الأخير قد أظهر افتقاراً هائلاً إلى الاهتمام. تركز اهتمام الجيش على عرقلة استخدامها، إلا أنه لم ينظر إلى العثور على أسلحة الدمار الشامل على أنه واجب عسكري".

ثانياً، كان البدء بالبحث من منطلق قائمة مواقع أسلحة الدمار الشامل الرئيسة البالغة 946 موقعاً، بعضها موصوم بأنه مشبوه منذ أكثر من عقد خطأ. لم تكن القائمة سوى خرطة سلسلة من الاحتمالات الواردة. كان كي قد رأى بغداد في أيار/مايو. عددٌ كبير من المواقع كانت أمكنة سبق له شخصياً أن عاينها في 1991 و1992، ولم يجد فيها شيئاً.

قال كي: "ببساطة لا تستطيع أن تعثر على أسلحة الدمار الشامل بالانطلاق من أي قائمة. لابد من التعامل مع الأمر كما لو كان عملية استخباراتية. تتعقب الأشخاص. لا تتعقب المخزونات والموجودات المادية. ليس لديك ما يكفي من الناس في البلد. إنه بلد كبير جداً. وأنت لا تستطيع قلبه رأساً على عقب. لذا فأنت مدعو إلى التعامل معه بتعقب الخبرة، الحراس الأمنيين الذين كانوا هناك، المحركين، الجنرالات الذين يحتمل أن يكونوا قد رأوها، الحرس الجمهوري الخاص".

بدلاً من البحث عن المخزونات والرؤوس الحربية، كان من الأهم والأسهل البحث عن القابلية – العثور على العلماء الذين قاموا بصنع الأسلحة، أولئك الذين كانوا يعملون في مرافق الإنتاج، على الحراس الذين وفروا الحماية، على سائقي الشاحنات الذين قاموا بنقل الأسلحة. إذا كان العراق حائزاً على أسلحة دمار شامل فإنه إما أنتجها أو اشتراها من مكانٍ ما.

علق تنت: "صحيح، كلام معقول له معنى".

كان كي يعرف عدداً من الأسماء، وتفوه هَذْراً بقائمة أسماء عراقيين رئيسين، مبيناً أفضل أساليب الاهتداء إليهم واستجوابهم برأيه. عبر عن اقتناعه بأن مارتس

العنكبوت كان دائباً على مطاردة قائمة مواقع أسلحة الدمار الشامل الرئيسة متوهماً انه سيعثر عليها بمجرد استكمال معاينة جميع المواقع. كان قد قيل لكي إن الجنرال ماك كيرنان قد أحجم عن لقاء كي والتحدث معه قائلاً: "لا علاقة لي بأسلحة الدمار الشامل. فما الداعي إلى كلامي مع كي؟" حين حاول رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية في بغداد تنظيم لقاء يجمع كي مع الجنرال.

جعلة الأخطاء التي اكتشفها كي في عمل فريق التفتيش رقم 75 لم تكن أقل سوءاً من نظيرتها لدى جماعة الجنرال دايتون الجديدة، جماعة مسح العراق. من البداية كانت الجماعة على خطأ. ما الذي كانت الجماعة تفعله في الدوحة القَطَرية الواقعة على مسافة مئات الأميال عن العراق؟ لماذا كانت الجماعة تتحدث عن مهمات أخرى إضفةً إلى أسلحة الدمار الشامل؟

"أنت لا تبدأ البحث من الدوحة. تضع الناس في الحقل. إذا لم يكونوا هناك فتبادر إلى نقلهم إلى هناك. عليك أن تتركز على مهمة واحدة،" قال كي.

علق تنت "لعن الرب الجيش، لا يستطيع أن ينظم شيئاً. لابد لنا من العثور على الأسلحة. نحن لا نرغب في أداء هذه المهمة. كان ينبغي على الجيش أن يتولاها وينفذها. ستؤدي إلى تعطيلنا. أنا أعرف أنها ستكبلنا. الرئيس منزعج مما هو حاصل". أضاف تنت: "إن الجيش قد أفسد العملية كثيراً لست راغباً في الاضطلاع بها الآن". أما حقيقة أن أكثرية المعلومات والاستنتاجات الاستخباراتية المتعلقة بالمعلومات "المتبركة" عن أسلحة دمار شامل كانت قد جاءت عبر وكالة الاستخبارات المركزية التي يرأسها تنت فلم يتم التطرق إليها.

في عطلة ذلك الأسبوع كان كي وزوجه في رحلة إلى فيرجينيا حين تلقى اتصالاً على هاتفه الخليوي من ستوكوهن، الذي هو أحد المحللين المخضرمين في وكالة الاستخبارات المركزية يبلغ الـ 30 من العمر، سبق له أن كان رئيساً مؤقتاً لمجلس الاستخبارات القومي لدى إقرار تقويم الاستخبارات القومية في تشرين الأول/أكتوبر 2002 لأسلحة الدمار الشامل في العراق.

قال كوهن: "وافق البيت الأبيض على تكليف جورج بالمهمة. وهو يريدك أن تتولاها. يريد جورج أن يعرف ما إذا كنت مستعداً للاضطلاع بالوظيفة".

فوجئ كي بلجوء وكالة الاستخبارات المركزية إلى أشخاص من خارج صفوفها لتكليفهم بعملية البحث عن أسلحة الدمار الشامل، غير أنه كان راغباً في تولي العمل.

"موافق" قال كي ولكنه أضاف نوعاً من التنبيه قائلاً - "إذا كانت جميع الشروط التي تحدثت عنها مع جورج سيتم الالتزام بها".

كان كي مقتنعاً بتوفر صدّام حسين على ترسانات أسلحة دمار شامل. كانت تجربته فيما بعد حرب الخليج قد استقرت في رأسه. فحين ذهب إلى العراق بتكليف من الأمم المتحدة بعد حرب الخليج في 1991، لم يكن يتوقع العثور على أي برنامج نووي. كانت الاستخبارات الإسرائيلية، مثلاً، مقتنعة بأن الغارة الإسرائيلية على مفاعل الأزيرق النووي الواقع على مسافة نحو 10 أميال خارج بغداد في 1981 كانت قد وضعت حداً لبرنامج صدام. إلا أن كاي ما لبث أن أماط اللثام عن تمويل سري لبرنامج نووي باسم "بي سي 3" الرمزي يعمل فيه 5000 شخص عاكفين على اختبار وبناء عناصر ومكونات قنبلة نووية مثل الكالوترون، آليات الطرد، مطلقات النيوترونات عدسات التفجيرات العالية ونوى القنابل من اليورانيوم المخصب. كان صدام عاكفاً على تنفيذ برنامج عاجل لبناء وتفجير سلاح نووي بدائي في الصحراء ليعلن للعالم "انظروا، لقد أصبحنا الآن مالكين للسلاح النووي".

تذكر كي بحيوية كيف كان الأمر صاعقاً بالنسبة إلى تشيني الذي كان آنذاك وزيراً للدفاع، وإلى وولفوفيتز الذي كان معاوناً للوزير لشؤون التخطيط. كان الأخير قد قال "لا أعرف ما الذي كنا سنفعله لو كنا عرفنا". ربما ما كانت حرب الخليج قد نشبت لطرد صدام من الكويت. في 1991 كان زملاء كاي من مفتشي الأمم المتحدة قد اكتشفوا أيضاً مئات الغالونات من غاز الأعصاب المعروف باسم في إكس، أخطر أسلحة الأعصاب المعروفة، وجملة من الأسلحة البيولوجية بما فيها مئات الليترات من الانتراكس وسم البوتولينوم.

قيام المهمة التفتيشية الجديدة في 2003 كانت تعني أن كي قد أصبح موظفاً رسمياً لدى وكالة الاستخبارات المركزية. يوم الخميس الواقع في 10 حزيران/يونيو مر باختبار كشف الكذب وخضع لنوع من التقويم النفسي. قال كي: "كل من يستطيع تولي هذه المهمة يرسب بوضوح في الامتحان النفسي. لذا فإن عليكم استخدامي دون اختبار".

نجح في الاختبار. ونظراً لتوفره على الشهادات الأمنية من عمله السابق فإن تنت جعله بعد ظهر اليوم نفسه يقسم اليمين بوصفه مستشاراً خاصاً لدى المدير لشؤون أسلحة الدمار الشامل ورئيساً لجماعة مسح العراق. تباهى تنت بتمرير شخص عبر مصافي ذاتية وكالة الاستخبارات المركزية في غضون 12 ساعة – من الواضح أن هذا كان رقماً قياسياً بالنسبة إلى الوكالة – وقال إن الخطة قضت بأن يطير كي ذلك المساء إلى بغداد، في اليوم التالي كموعد أخير.

اعترض كي: "لا أستطيع أن أفعل ذلك يا جورج. لم أطلع على جميع أدلتكم. يتعين علي أن أتحدث مع المحللين. لابد لي من الكلام مع الناس العاكفين على عمليات التحميع. ينبغي أن أتحدث مع الدفاع. انظر، لا أستطيع أن أكتفي بمجرد القفز وامتطاء إحدى الطائرات والذهاب للبدء بهذا العمل".

على امتداد الأسبوع التالي أو نحوه اتَّبع كي دورة سريعة في موضوع استخبارات أسلحة الدمار الشامل. وبما أنه لم يكن قد عمل في قضية أسلحة الدمار الشامل العراقية منذ تسعينيات القرن العشرين، فقد توقع العثور على بعض اللقطات الثمينة وهو يمضي 15 إلى 18 ساعة في اليوم قارئاً ومعايناً أكواماً من إيجازات وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الدفاع. صُدم بما لم يكن موجوداً.

يقول كي متذكراً: "لم يكن ثمة أي جديد". كل ما بدا مستنداً إلى قاعدة واقعية معقولة قوية كان عائداً إلى ما قبل 1998، تاريخ رحيل مفتشي الأمم المتحدة. "كل شيء بعد ذلك كان مأخوذاً إما من أحد المنشقين أو من جهاز استخبارات أجنبي بنوعٍ من الأسلوب المنحرف".

اكتشف كي، مثلاً، أن كل المعلومات الاستخباراتية عن مخابر الأسلحة البيولوجية النقالة التي وصفها باول أمام الأمم المتحدة في شباط/فبراير، والتي كان الرئيس قد أعلن عن اكتشافها في 29 أيار/مايو، العائدة إلى ما قبل الحرب، كانت قد أتت من مصدر واحد، من المنشق العراقي الذي استخدمه جهاز الاستخبارات الألماني باسم كورڤبول الرمزي.

كان باول قد أبلغ الأمم المتحدة والعالم عن وجود أربعة مصادر للزعم، مستندة إلى معلومات وكالة الاستخبارات المركزية، غير أن الحقيقة هي أن ثلاثة من تلك المصادر لم تكن تتحدث إلا عن حياة كورڤبول العملية أو عن مرفق مخبر نقال متحرك مزعوم ما. "لم يكن ثمة أي معلومة عن البرنامج البيولوجي،" قال كي فيما بعد.

كانت المفاجآت تتوالى. ذُهل كي إذ اكتشف أن وكالة الاستخبارات المركزية لم تكن قد استجوبت كورفبول على نحوٍ مستقل ولو لمرة واحدة، بل اعتمدت، بدلاً من ذلك، على تقارير الألمان عن 112 حلقة استجواب. والأسوأ من ذلك أنه بدا أن الألمان كانوا قد حذّروا من أن كورفبول كان كحولياً، وإن جرى الاستخفاف بهذه الحقيقة في الملفات الأمريكية.

عن المحاولة العراقية المزعومة لإعادة إطلاق برنامج نووي، اكتشف كي أن الاستنتاج استند إلى دليل مادي وحيد - كان باول قد أفاد الأمم المتحدة بأن صداماً كان عاكفاً على حيازة "أسطوانات مصنوعة من الألمنيوم الممتاز. أسطوانات يعتقد كثير الخبراء الأمريكيون أنها للاستخدام كشفرات في أجهزة الطرد المركزي المستعملة لتخصيب اليورانيوم".

ملف وكالة الاستخبارات المركزية عن أسطوانات الألمنيوم تضمن مئات الصفحات واشتمل على معلومات من مصادر خارجية تشي بأن العراق كان قد حاول شراء 60,000 أسطوانة من هذه النوعية لاستخدامها قذائف مدفعية. كان ذلك رقماً مفرطاً في الضخامة بأي من المعايير، كما أقر كي. ولكنه كان قد علم في وقتٍ سابق عائد إلى تسعينيات القرن العشرين أن العراقيين كانوا يبالغون في الإنفاق لشراء كميات أكبر بكثير مما هم بحاجة إليها في اعتقادهم. ففي ظل صدام كان الإخفاق في تأمين ما يكفي لأي برنامج حكومي أخطر بكثير من شراء كميات مفرطة من ضخامتها.

بعد بضعة أيام بدأت لازمة إحدى أغاني بَغي لي القديمة تتردد في رأس كي: **هل ذلك هو كل شيء موجود؟**، كما أقر لاحقاً. كلما أطلت النظر، صار الموجود أقل. كانت تجربة فاتحة للعين. ولكن تأكدوا من أنني: (أ) كنت لا أزال مؤمناً بأنها موجودة حيث وكنت أعتقد أن الجواب لن يتم الاهتداء إليه في واشنطن أو الدوحة. كان سيتم العثور على الجواب في بغداد، هناك في العراق. لذا فقد كنت شديد الرغبة في الخروج إلى الحلبة لأرى ما أستطيع فعله".

في نهاية أسبوع الدورة الطارئة في موضوع أسلحة الدمار الشامل لكي، قام تنت بترتيب وجبة غداء لكليهما مع رمسفلد في مكتب الوزير بالبنتاغون. كان الجنرالات وفرانكس حاضرين جنباً إلى جنب مع ستيف كامبون.

اقترح تنت اقتسام المسؤولية عن كي، ومطالبته بتقديم تقاريره إلى كليهما: رمسفلد وتنت.

قال رمسفلد: "مرفوض بالمطلق". إنها مسؤولية تنت الآن.

استطاع كي أن يرى أن رمسفلد كان جديراً بالاحترام بوصفه أحد أفضل أبطال الشجارات البيروقراطية الداخلية في جميع الأوقات. كان من شأن نجاح كي في العثور على أسلحة الدمار الشامل أن يؤكد صحة تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية. وإذا لم يثر على أي أسلحة دمار شامل، فإن أي خبر لم يكن سيترتب على الارتباط بعملية بحث غير موفقة. كان اقتراحاً يمكن كسبه، أحجم رمسفلد عن المشاركة.

كان فرانكس لا يزال مخموراً بنشوة النصر. كان عازماً على التقاعد في موعد لاحق من الشهر وكان بديله الجنرال أبي زيد قد أُعلن.

قال رمسفلد "أريد الاطمئنان إلى أنكما، أنت وكايث دايتون، ستتعاونان، ولن تتشاجرا حول الأمر".

"ينبغي ألا تقلق" قال كي "لأن من شأن عدم تعاوننا أن يؤدي، أقول لكم، إلى بقائنا هناك أطول من المدة التي يريدها أي منا".

مُطْلقاً إحدى ضحكاته الصاخبة علق فرانكس: "تعجبني تلك المقاربة".

"أتفهَّم تلك المقاربة" أضاف رمسفلد.

قبل المغادرة إلى بغداد، عبّر كي عن هاجس أخير لتنت: "انظر، ليست لي أي قاعدة في وكالة الاستخبارات المركزية. لا أريد أن أضطر للصراع مع الناس حول المواد بعد وصولي إلى هناك".

"اطمئن" قال تنت "سوف تحصل على كل ما تريده. إذا اعترضتك أي مشكلة فأنا وجون سنتولى معالجتها". ثم لف كي بذراعيه في عناق يوناني كبير مضيفاً: "لا تتهامل!"

كان ذلك أسلوبه المألوف لوداع المنطلقين إلى ميادين العمل.

في 12 حزيران/يونيو 2003 نشرت **الواشنطن بوست** مادة صفحة أولى بقلم والتر بنكس عن أن "سفيراً أمريكياً متقاعداً" أُغفل اسمه كان قد أوفد إلى أفريقيا في 2002 للتأكد مما إذا كان العراق قد حاول الحصول على اليورانيوم من النايجر. نفى السفير المتقاعد وجود أي دليل على صفقة كهذه. جاء هذا متناقضاً مع تأكيد الرئيس بوش في خطاب حال الاتحاد قبل الحرب المؤلف من 17 كلمة كانت ستصبح مشهورة:

"علمت الحكومة البريطانية أن صدام حسين حاول مؤخراً شراء كميات ذات شأن من مادة اليورانيوم من أفريقيا".

في اليوم التالي، وكان يوم جمعة. أجريت مقابلة مع أحد كبار موظفي الإدارة، شخص لم يكن يعمل في البيت الأبيض، من أجل كتابي خطة الهجوم. أواخر مقابلتنا التأسيسية التي دامت ساعة و30 دقيقة انزلق حديثنا إلى نوعٍ من تبادل الثرثرة الشائعة بعد أي نقاش جوهري طويل. قلت أنا أعرف أن "السفير الأمريكي المتقاعد" الذي تولى مهمة وكالة الاستخبارات المركزية هو جوزف سي ولسُن الذي كان سفيراً في الغابون بأفريقيا في ظل إدارة جورج اتش دبليو بوش وكان قد عمل في مجلس كلنتون للأمن القومي.

علق الموظف: "زوجه تعمل في الوكالة. إنها محللة أسلحة دمار شامل هناك".

قال إن زوج ولسُن كانت قد رشحته للمهمة لأنه خبير بأفريقيا. ثم انتقلنا إلى موضوع آخر.

بعد المقابلة أطلعت بنكوس على ما سمعته عن عمل زوج ولسُن محلّلة أسلحة دمار شامل في وكالة الاستخبارات المركزية، دون البوح بالمصدر الذي استقيت منه المعلومة. فيما بعد أنكر بنكوس أن حديثاً كهذا قد دار بيننا.

بعد بضعة أسابيع، في 6 تموز/يوليو كتب ولسن تعليقاً في **النيويورك تايمز** قال فيه إن احتمال حصول صفقة عراقية – نايجرية كهذه "مثير لقدرٍ كبير من الشك". وبعد ذلك بثمانية أيام كتب المعلق المحترف روبرت نوفاك يقول إن "اثنين من كبار موظفي الإدارة" كانا قد أبلغاه بأن زوج ولسن، فاليري بليم، كانت عميلة وكالة استخبارات مركزية "متخصصة بموضوع أسلحة الدمار الشامل" وكانت هي السبب في إيفاده إلى أفريقيا. أطلقت وزارة العدل تحقيقاً جرمياً حول كيفية انكشاف علاقات زوج ولسن مع وكالة الاستخبارات المركزية للصحافة وما إذا كان قد تم فضح عملية سرية. جرى بسرعة تعيين وكيل نيابة لتولي التحقيق تمثل بالمحامي الأمريكي باتريك فيتزجيرالد من شيكاغو.

تعمد جي غارنر الاختفاء عن الأنظار مدة أسبوعين بعد عودته إلى الولايات المتحدة بداية شهر حزيران/يونيو، عازفاً عن رؤية أحد في البنتاغون أو الحديث عن تجربته في العراق. حاول لاري ديريتا الاتصال عدة مرات متوسلاً: "عليك أن تأتي إلى هنا لتقابل رمسفلد". أخيراً، وافق غارنر على الذهاب يوم الأربعاء الواقع في 18 حزيران/يونيو.

حين أصبح وحده مع رمسفلد خلف الطاولة الصغيرة في مكتب وزير الدفاع الشهير، حيث كانا قد التقيا من قبل في كانون الثاني/يناير، أحس غارنر بأنه ملزم بالكشف عن هواجسه العميقة.

قال غارنر: "لقد اتخذنا ثلاثة قرارات مأساوية".

"حقاً؟" سأل رمسفلد.

تابع غارنر كلامه مبرزاً ما كان قد حذفه من مذكرته الموجهة إلى الرئيس في 27 أيار/مايو قائلاً: "ثلاثة أخطاء رهيبة". أتى على ذكر قرارات اجتثاث البعث، التخلص من الجيش والتسرع في نبذ القيادة العراقية. وتسريح الجيش كان الخطأ الأكبر. ثمة الآن مئات الآلاف من العراقيين غير المنظمين، العاطلين عن العمل، المسلحين المنتشرين هنا وهناك. من شأن بناء أي جيش أن يستغرق أعواماً من الزمن. كانوا قد حكموا على 30.000 إلى 50.000 بعثي بالانخراط في العمل السري، قال غارنر لرمسفلد. وكانوا قد تخلصوا من المجموعة القيادية العراقية. "لا يستطيع جَري بريمر أن يكون وجه الحكومة بالنسبة إلى شعب العراق. لابد من وجود وجه عراقي مقبول لدى شعب العراق".

طرح غارنر فكرته الأخيرة قائلاً: "لا يزال هناك بعض الوقت لتصويب الأمر. ثمة وقت لا يزال يكفي للانعطاف".

نظر رمسفلد إلى غارنر للحظة بعينه الشهيرة الموحية بعبارة "لا تأخذوا أسرى!" ثم قال. "مفهوم، لا أعتقد أن هناك شيئاً نستطيع أن نفعله، لأننا نحن أصبحنا حيث أصبحنا، ما جرى قد جرى وانتهى".

قال غارنر لنفسه: "يعتقد أنني خسرت: يرى أنني على خطأ مئة بالمئة". لم يكن غارنر راغباً في أن يبدو حصرماً، غير أن الحقائق حقائق. كرر غارنر ثانية: "يمكن التراجع عن تلك القرارات".

رد رمسفلد مؤكداً "لن نتراجع إلى الخلف". انتهى النقاش. "تعال معي. هيا نذهب إلى الغرفة الثانية".

في 2006، سألت رمسفلد عما إذا كان يتذكر تحذير غارنر من الأخطاء الثلاثة.

أجاب رمسفلد: "بغموض. أتذكر نقاشاً ممتازاً معه. شعرت بأنه لم يلقَ التقدير المناسب بعد الذي كان قد أنجزه. أعتقد أنه ضابط متقاعد رائع وشخص موهوب جداً وشديد الاهتمام بالعراق".

بعد النقاش، مشى رمسفلد وغارنر إلى داخل قاعة الاجتماعات الكبيرة حيث كان كبار عناصر رمسفلد مجمعين - وولفوفيتز، فايث، ريان هنري، ديريتا وتوري كلارك، مع الجنرالين بيس وكيسي.

في احتفال صغير شكّل رمسفلد وسام وزارة الدفاع للخدمة العامة المميزة على صدر غارنر، الذي لم يكن راغباً في مثل هذا الوسام.

بعد ذلك، عقد رمسفلد وغارنر مؤتمراً صحفياً.

قال الوزير: "أريد أن أشكر جي عى العمل الممتاز جداً الذي قام به إذ أرسى الأساس اللازم لتمكين الشعب العراقي من الشروع في عملية إعادة البناء هذه بعد خراب العقود من طغيان صدام حسين وفي مباشرة السير في طريق تفضي إلى حكم ديمقراطي للذات".

أبلغ رمسفلد الإعلاميين أن شبكة المياه في العراق كانت الآن تعمل بنسبة 80 بالمئة من طاقتها، وأن ما يقرب من ميونين من الموظفين المدنيين باتوا يحصلون على رواتب. تلا قائمة أرقام إحصائية لافتة: البصرة تنعم بـ 24 ساعة كهرباء في اليوم، الطاقة الكهربائية في بغداد كانت متوفرة لمدة 19 أو 20 ساعة في اليوم. طوابير البنزين بدأت تختفي، ليس ثمة أي أزمة صحية، الأطفال العراقيون بدؤوا يعودون إلى المدارس. ثمانية آلاف ضابط شرطة عادوا إلى أعمالهم. ألفان منهم يقومون بأعمال الدورية. "ما بالنسبة إلى الوضع الأمني، فقد قال رمسفلد إن "الجنرال فرانكس وفريقه يتولون مهمة اجتثاث المتطرفين الذين يحاولون التجمع في مناطق معينة. باختصار، التحالف يحقق تقدماً جيداً. بات ممكناً بفضل خطة الجنرال فرانكس العسكرية الممتازة، وبفضل القيادة المدهشة لمحاولة "الاستقرار للسيد جي غارنر وفريقه".

حين أتيحت فرصة الكلام أخيراً لغارنر، بدا الرجل أكثر حصافة واتزاناً، قال: "لكد جميعاً، يطيب لي أن أقول شيئاً واحداً. ثمة مشكلات في العراق، وستبقى هذه المشكلات مستمرة هناك في العراق لبعض الوقت. هناك مشكلات دائماً حين يطغى الاستبداد والظلم ويدوم ثلاثة عقود من الزمن ثم تأتي وتخرج الناس من الظلام المطلق إلى نور الشمس. أعتقد أن الإيجابيات أكثر من السلبيات، ثمة إيجابيات كثيرة. من المؤكد على نحوٍ مطلق أن الكأس ملأى إلى النصف".

في الختام، عند الانتهاء من ملاحظاته، تناقض غارنر تناقضاً كاملاً مع ما كان قد قاله لرمسفلد وراء الكواليس، إذ شهد ببريمر قائلاً: "اعتقد أن جميع الأشياء التي يُقدم عليها هي الأشياء الصحيحة مئة بالمئة".

وبعد ذلك، انتقل رمسفلد وغارنر إلى البيت الأبيض للقاء بوش. كان ذلك هو اللقاء الثاني لغارنر بالرئيس.

صاح الرئيس القادم من الممر المفضي إلى المكتب البيضوي: "من هو ذلك الرجل الشهير الذي تصطحبه يا سيادة الوزير؟" ثم مد يده وهو يقول: "هاي جي!"

بادره غارنر: "سيادة الرئيس، مشغول أنت بأمور أكثر أهمية بالنسبة إلى الدولة والأمة اليوم من تضيع وقتاً في التحدث معي، لذا فأنا لا أريد إلا مصافحتك وشكرك على فرصة الخدمة".

أمسك بوش بيد غارنر وقرّبه جسدياً في واحدة من حركاته المميزة.

قال بوش: "عندي وقت بالتأكيد لك أنت، لن أبخل بالوقت. أريد أن أكون معك". وضع بوش ذراعه حول غارنر ودفع به إلى داخل المكتب البيضوي، متوقفاً عند إحدى النوافذ "انظر من هنا يا جي. انظر من هنا إلى المرج الأخضر. لو لم أكن أمضي الوقت معك هنا الآن لكنت هناك مع الإعلاميين المولعين بالتذاكي وطرح الأسئلة المتملقة. ولو لم كن مع الإعلاميين لكنت هناك في الكونغرس مع عصبة من النواب والشيوخ الدؤبين على التملق والمداهنة".

قام بوش باقتياد غارنر إلى زوجي الكراسي الرئيسين في المكتب البيضوي. مستقراً في مكانه المألوف وداعياً غارنر إلى الجلوس على الكرسي الثاني، قال الرئيس: "أنت اجلس هناك وأنا سأجلس هنا. لماذا لن أكون في هذا المكتب المريح على هذين الكرسيين البديعين معك مغرقاً إياك في بحر من الإطراء؟"

انضم إليهم تشيني ورايس.

جاء دور غارنر للكلام، قال: "اسمح لي، سيادة الرئيس، أن أروي لك قصتين".

كانت بحوزة غارنر قصة مفرطة في طولها ويتذكر أنه رواها على النحو التالي لبوش: العميد الجوي ذو النجمة الواحدة المتقاعد باك والترز الذي كان مرؤوس غارنر المسؤول عن جنوب العراق اتصل به ذات يوم وهو في زيارة إلى الحلة القريبة من بابل. مالكوم ماكفرسون، أحد مراسلي مجلة تايم، ومايك غفويلر، أحد ضباط وزارة الخارجية وقد ذاع صيته بوصفه متقناً للعربية حتى أكثر من معظم العراقيين تاذ هناك. قال والترز: "قبل رحيلك يتعين علي أن أصحبك للقاء دارت فادر".

"ومن يكون هذا؟" سأل غارنر.

"إنه كبير رجال الدين في هذه المنطقة".

"ولماذا تطلق عليه اسم دارت فادر" سأل غارنر.

"ستدرك السبب حين تراه".

وهكذا فإن غارنر روى لبوش والآخرين قصة ذهابه لزيارة الرجل. يخرج هذا الزيون العملاق الذي هو رجل دين شيعي بطول لاعب كرة السلة المعروف شاقيل أونيال ملفوفاً بملابس سوداء. عمامة سوداء فاحمة. لحية سوداء ضخمة. قيل إنه من نسل النبي محمد المباشر. الجميع يجلسون. هو يتكلم الإنجليزية بطلاقة.

بادر غارنر إلى الكلام قائلاً: "تعرفون سماحتكم أننا هنا منذ أسابيع وقد فعلنا أشياء معينة كانت جيدة كما فعلنا أشياء أخرى لم تكن جيدة. وثمة أشياء كثيرة لم نفعلها لأننا لم نعرف كيف نفعلها. وما يسرني خلال هذه الفترة من الزمن هو الاطلاع على تقويمك لما أصبنا في فعله وما أخطأنا في اقترافه، ثم ألتمس إرشادك إلى ما ينبغي أن نفعله بعد الآن".

"خير" قال دارت فادر "لقد فكرت بالأمر لبعض الوقت. دعني أخبرك. ماذا لو تكلمت باللغة العربية؟ هل يوجد مترجم معك؟"

تابع غارنر رواية قصته على مسامع بوش والآخرين قائلاً: كان معي أفضل مترجم في الولايات المتحدة، مما مكّن دارت فادر من التكلم بالعربية طوال الساعة التالية.

ختم دارت فادر (وقد عُرف لاحقاً أنه الشيخ فرقد القزويني) كلامه قائلاً: "لقد أطلت كثيراً، أعتذر عن الإطناب" عائداً إلى اللغة الإنجليزية "لم يكن جائزاً أن آخذ كل هذا القدر من وقتك".

تذكر غارنر أنه رد عليه قائلاً: "لا، كان هذا رائعاً. سأعود وسنعكف على دراسة جملة هذه الأمور التي طرحتها".

غير أن دارت فادر قال: "دعني ألخص. ما نحن بحاجة إليه الآن هو حكم فعّال. ولايـ لذلك الحكم الفعال من أن يستند إلى دستور. وذلك الدستور يجب أن يكتبه الشعب لعراقي كله. يجب أن يكون مستنداً إلى المبادئ الديمقراطية كما يتعين عليه أن يرعى مصالح الجميع بصرف النظر عن أديانهم وخلفياتهم العرقية".

"وما إن نحصل على هذا حتى نكون قد حصلنا على حكومة عراقية. نستطيع البدء بأن نكون دولة ديمقراطية. نستطيع أن نكون منارة هادية في الشرق الأوسط".

بدأ دارت فادر يرفع صوته. "إذن علينا أن نتبنى هذه المبادئ وعلينا أن نشيد صرح الديمقراطية كما يتوجب علينا أن ندوّن دستوراً قائماً على أساس مبادئ يسوع المسيح".

غرق بوش والآخرون في بحر من النشوة.

تابع غارنر اقتباس كلام رجل الدين الذي قال: "سننجح في إقامة هذه الحكومة. وما إن تحجز بناء هذه الحكومة حتى تبادروا إلى ضمنا إلى بلدكم بوصفنا الولاية الـ 51".

ثم قال غارنر إنه رد بعبارات: "تلك فكرة مخيفة، يا صاحب السماحة. من شأنها أن تلزمني بالتفكير لمدة أطول قليلاً بهذه الفكرة مقارنة مع الأفكار الأخرى، غير أنني سأعود إليك وأتحدث معك بشأنها".

قال غارنر إنهم مع مراسل التايم عادوا إلى السيارة مسرعين بعد جولة المباحثات لمغادرة المكان.

عق المراسل: "يا إلهي! ما الذي ستفعله بذلك الاقتراح؟"

"اطمئن، تلك ليست مشكلتي. المسألة هي ما الذي ستفعله أنت بالأمر؟ لا أحد سيصدقك إذا رويت هذه القصة في مجلة التايم".

"أقسم بالمسيح أنني لن أورد كلاماً من هذا النوع في التايم. لن يصدقه أحد".

قصة واقعية، قال غارنر. استغرق في رواية القصص.

أفاد غارنر بأنه كان كل ثلاثة أيام يحاول الذهاب إلى السوق لأن ذلك هو المكان الذي كان الشعب العراقي يتعرف فيه عليه ويتحدث معه. خلال الدقائق الـ 20 أو 25 الأولى كان الناس يمطرونه بوابل من الشتائم والانتقادات غير أنهم كانوا لا يلبثون أن يتعبوا فتتاح لغارنر فرصة إلقاء "خطبة عصماء" لمدة دقيقة واحدة مثرثراً حول جميع الإنجازات قائلاً: "لقد حصلتم على مقدار كذا من الطاقة الكهربائية. ونخطط لرفع الكمية إلى كذا في الأسبوع القادم. سنفتح المدارس في هذه الأثناء. سنكون قادرين على عقد انتخابات تمهيدية قريباً. سنبدأ بكتابة الدستور. تحصلون على كمية كذا من الماء. أنا أعرف أن هناك أزمة محروقات ونحن جادون في سعينا لجلب مزيد من صهاريج المحروقات يومياً. سنبدأ بشراء المحصول في الأسبوع القادم".

أضاف غارنر: إذا طرح الناس مشكلات محددة فإنه كان يعد بإيفاد أحد العملاء في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي لمعالجة تلك المشكلات. وقبل الرحيل كان غارنر، حسب روايته، يشكر الجمهور على حسن إصغائه إلى كلامه.

قال غارنر حرفياً: "ما إن كنت أهم بالمغادرة - أؤكد لكم - ما إن كنت أبادر إلى المغادرة حتى كان الجميع يرسمون بأصابعهم إشارات النصر والاستحسان ويهتفون "بارك الرب السيد جورج بوش والسيد توني بلير. نشكركم على الإطاحة بصدام حسين". تكرر ذلك في 70 اجتماعاً. كان ذلك هو الرد الختامي على الدوام".

"يا للروعة! أمر جيد" قال بوش.

تحدث غارنر عن أن البعثيين حاولوا الفوز في الانتخابات الأولى بعد صدام بجامعة بغداد. كان الأمر قد تمخض عن بعض الإعلام السلبي. كان الأمريكيون قد شعروا بوجوب السماح للانتخابات بأن تجري كي لا تتعطل الدراسة وينتهي العام الدراسي في الموعد المحدد. غير أن البعثيين في المدينة الجامعية، على عدم شعبيتهم، كانوا أكثر تنظيماً من أي طرف آخر، ففازوا. غرقت الجامعة في نوع من الفوضى.

ملمحاً إلى كونه مطلعاً على الأمر، قال بوش: "كان ذلك سيئاً".

"سيادة الرئيس، الشيء الوحيد الذي سأحدثك عنه هو أنه تعين علي أن أعمل لمدة ثلاثة أسابيع مع السفير بريمر وهو أحد أكثر من رأيتهم في حياتي اجتهاداً. إنه شخص خارق الذكاء. إنه واسع الحيلة وسوف ينجح في إنجاز المهمة. كان اختيارك موفقاً".

"لم أختره أنا" قال بوش. "اختاره رمسفلد كما اختارك أنت".

نظر غارنر إلى رمسفلد. كان وزير الدفاع قد صارحه بوضوح أواخر نيسان/ أبريل بأن بوش كان قد اختار بريمر، وكان قد أضاف لاحقاً حتى أن وصول بريمر لم يكن بترتيب منه. إلا أن رمسفلد لم ينبس الآن ببنت شفة.

حين هم غارنر بالنهوض للمغادرة، أوقفته رايس ومدت يدها قائلة: "عليك أن تبقى على صلة معنا يا جي".

رد غارنر "بودي أن أفعل" وهو يفكر بينه وبين نفسه: **كيف سأفعل ذلك بحق الشيطان؟** في المحصلة، لم يكن يتحدث إلا مع رمسفلد.

عند الخروج، ربت بوش على كتف غارنر وقال: "ما رأيك بإيران يا جي؟"

"نعم سيدي، تحدثنا، الشباب وأنا، عن ذلك ونحن ميالون إلى تفضيل كوبا. نعتقد أن عراب الروم ولفافات السيجار أفضل قليلاً... النساء أجمل".

ضحك بوش: "لك هي. لك كوبا".

بطبيعة الحالة، كان غارنر، في زحمة كل تلك القصص، الطرائف، الثرثرات، العيدات وأشكال التعبير عن الثقة، قد أغفل العنوان الرئيس. لم يكن قد أتى على ذكر المشكلات التي رآها، بل وحتى لم يلمِّح إليها. لم يخبر الرئيس بوش بالأخطاء الرئيسة الثلاثة التي كان بريمر، مدعوماً من رمسفلد، قد اقترفها، باعتقاده: اجتثاث البعث، تسريح الجيش وإهمال الجماعة الحاكمة العراقية. اكتفى، بدلاً من ذلك، بتأكيد أن بريمر كان عظيماً وبتقديم صورة عن العراق تصوِّره رجل دين شيعي بلداً محكوماً بموجب مبادئ يسوع المسيح، متطلعاً إلى الالتحاق بركب الاتحاد بوصفه الولاية الـ 51. وفوق ذلك كله أبلغ بوش أن الجميع في الشارع العراقي متيَّمون بحبه، يعشقونه. مرة أخرى، كانت الهالة الرئاسية قد حجبت الخبر الأهم - الخبر غير السار، الخبر السيئ.

فيما بعد، سألت رمسفلد عن واجب التأكد من إيصال الأخبار السيئة وغير السارة إلى الشخص المتربع على قمة الهرم، إلى الرئيس. "ماذا تقول؟ أعتقد أن الرئيس كان يعرف أن هناك اختلافات كبيرة حول اجتثاث البعث. واختلافات كبيرة حول الجيش. من المؤكد أن الرئيس كان مطلعاً على تلك المسائل".

غير أنني لم أستطع الاهتداء إلى أي دليل يؤكد صحة الزعم.

في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2005، خلال مقابلة دامت أربع ساعات في بيت غارنر على شاطئ إحدى البحيرات خارج أورلاندو الفلوريدية، سألته عن قراره الذي قضى بالإحجام عن ذكر الأخطاء المأساوية الثلاثة، وقلت: "ألم تكن مديناً للرئيس بذلك؟"

أجاب غارنر: "أنا لم أكن أعمل لدى رئيس الجمهورية. كنت أعمل عند رمسفلد. أنا رجل عسكري".

رويت له من الذاكرة تجربتي حين كنت ضابطاً صغيراً في البحرية قائلاً: "كنت أرفع تقاريري إلى ضابط العمليات في السفينة التي كنت على متنها. غير أنني كنت لو فكرت بأننا كنا موشكين على اقتراف ولو نصف خطأ مأساوي، لما ترددت في إبلاغ رئيس المباشر، ولكن دون إهمال التأكد من أن النقيب بات مطلعاً على الأمر".

"خطأ" قال غارنر.

قلت ربما كان ذلك أحد أسباب عدم نجاحي نجاحاً باهراً في البحرية.

"خطأ" كرر غارنر "من وجهة نظري نفذت مهمتي. أطلعت رئيس المباشر، بعبارات اعتقدت أنها على درجة كافية من الحزم، على الأخطاء التي كنا قد اقترفناها".

"تصور معي الآن أنك قلت: "سيادة الرئيس، قبل قليل أبلغت الوزير بما يبي وأريدك سماعه مني، لأنني أريد أن أكون.... حين يرفع تقريره إليك"".

قاطعني غارنر: "لا أستطيع أن أتصور رد فعله المحتمل، غير أنني أعتقد أنه كان سيقول: "حسناً، أنت تعرف أن رَمي(*) هو المسؤول عن ذلك". أو كلاماً من هذا القبيل".

"ثلاثة أخطاء مأساوية" قلت.

"نعم" قال غارنر بنعومة، وهو يتنهد.

"إنها الأخطاء المأساوية الثلاثة التي نعايشها منذ ما يزيد على عامين كاملين. حل أنت مدرك. لمدى هول الأمر؟"

"بالتأكيد المطلق" أجاب غارنر.

"هل تتابع نشرات الأخبار؟"

(*) رَمي: تصغير دلع لاسم وزير الدفاع رمسفلد. (المترجم).

"بلى"

"ألا تشعر بأنه كان يجب عليكم، ولاسيما أنتم على المستويات العليا هناك، أن تبذلوا نوعاً من المحاولة...".

"أعتقد أن رمسفلد هو المرجع الأعلى. لا، لو كلفت بذلك مرة أخرى لربما كررت ما فعلته بالطريقة نفسها". وأضاف غارنر أنه لم يكن يعرف أي شيء فعله رمسفلد واعترض عليه أو نقضه الرئيس. "لست وحدي في هذه القناعة".

"لو صارحت الرئيس، لاستطعتَ إنقاذ حياة...". ثم لذت بالصمت تاركاً النصف الثاني من سؤالي مكبوتاً. "لأنك شخص متوفر على قدرٍ غير قليل من الذكاء. لقد كنتَ موجوداً...".

"صحيح، تطرح الموضوع كما تعلم...". بدأ غارنر ولكنه لم يكمل جملته. "غير أن عليك أن تتذكر أنني لم أنظر إلى الموضوع في ذلك السياق. نظرت إليه من منطلق أنني أنا جي غارنر، لم أكن أظن، ربما، أنه التصرف الصحيح. وأنا، جي غارنر، قلت هذا للشخص المسؤول عنا وللشخص الذي أعمل عنده. لقد فعلت ذلك. في الواقع لم يخطر ببالي حتى أن أحاول إيصال الموضوع، إلى الرئيس بوش".

وبعد شهرين، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2005، على مائدة فطور طويل في بيتي بواشنطن العاصمة، أعدت إثارة مسألة ما لم يخبر الرئيس به.

قال غارنر: "كان ذلك لقاء مجاملة وهرج ومرج أكثر منه اجتماع عمل".

سألته: "هل أنت نادم لأنك لم تقل: "سيادة الرئيس، وكما قلت لوزير الدفاع للتو، نظراً لأنني كنت هناك، أريد أن أتأكد من أنك تفهم ما أظن أنني فاهم. لقد اقترفنا ثلاثة أخطاء مأساوية". واحد، اثنان، ثلاثة".

"لست واثقاً، كما تعلم. من أن من الممكن أن أعيش تلك اللحظة مرة أخرى، كما لا أعرف ما إذا كنت سأفعل ما تقوله أم لا. إلا أنني فعلت ما فعلته - وبكل صراحة، أعني، لم أعانِ قط مما فعلته. غير أنني أرى أن الباب مغلق. أعني، ليس ثمة أي شيء أستطيع أن أفعله لفتح هذا الباب من جديد. وأعتقد أنني لو قلت هذا للرئيس أمام تشيني وكوندوليزا ورمسفلد، لنظر الرئيس إليهم ولزاغت عيونهم ولفكر الرئيس بينه وبين نفسه: "لماذا لم نتخلص من هذا الزبون من قبل؟"".

ضحكتُ وبدأت بطرح سؤال آخر.

أضاف غارنر: "لم يتوقعوا حصول ما حصل. شربوا الكأس الباردة، كما قال الجنود".

لم يكن هذا إلا مثالاً واحداً لزائر يأتي إلى المكتب البيضوي ويغادره دون أن يطلع الرئيس على القصة الكاملة أو الحقيقة. وبالمثل، في هذه اللحظات حيث كان بوش مع أحدهم من ميادين القتال على الكرسي بجانبه، لم يكن الرئيس يضغط، يحاول فتح الباب وإتاحة الفرصة والسؤال عما كان الزائر قد رآه أو فكر به. ما أكثر ما كان نجيء كله أشبه ببلاط ملكي في رعاية تشيني ورايس مع بعض القصص المتفائلة، الأنباء السارة المفرطة في ورديتها، وأوقات سعيدة للجميع.

22

غادر ديفد كي واشنطن متوجهاً إلى قَطَر في 18 حزيران/يونيو، يوم اجتماع غارنر مع بوش بالذات. ما لبث، وبسرعة، أن اكتشف أن جماعة مسح العراق الخاصة لم تكن سوى منظمة عسكرية أنموذجية إلى حدٍّ بعيد. جرى تعيين نحو 1.400 شخص، غير أن العدد كان يشمل حشداً من عناصر الدعم والإسناد، بما في ذلك حتى كاهن عسكري وآخرين مسؤولين عن الروح المعنوية والتسلية. أما النواة فقد ضمت ما بين 25 و40 شخصاً من ضباط عمليات وكالة الاستخبارات المركزية، وبعض المحللين والآخرين من جهاز استخبارات الدفاع وأجهزة الاستخبارات الأخرى. كان فريق الصواريخ يضم بين 12 و15 شخصاً، كما كان ثمة بضعة خبراء في موضوع الأسلحة البيولوجية. كان هناك بضع مئات من المترجمين على مستويات متباينة من المهارة.

بادر كي فوراً إلى وقف الرحلات اليومية إلى المواقع المشبوهة. قال لدايتون والآخرين: "سنتصرف كما لو كنا نقوم بعملية استخباراتية، مما يعني أن على المرء أن يعرف شيئاً عما يقوم به من عمل. إذن لابد من شحن الوثائق الموجودة في العراق إلى قطر لترجمتها. كانوا قد وضعوا قائمة بنحو مئتي كلمة وعبارة عربية مفتاحية مثل "أسلحة نووية،" "أسلحة بيولوجية،" "انتراكس" أو "سم البوتوليوم". إذا تم العثور على أي من هذه الكلمات والعبارات في أي استعراض سريع لوثائق مصادرة، فإن هذه الوثائق كانت تُعطى الأولوية وتُعاين باهتمام.

غير أن استعادة الوثائق كانت تستغرق وقتاً أطول مما ينبغي، إضافةً إلى أن كي لم يجد ما هو جديد في الوثائق باستثناء رئيس واحد - السجل الذاتي لأعضاء هيئة الصاعات العسكرية.

قال أحد ضباط جماعة المسح العسكريين: "لا شأن لنا بالسجل الذاتي لأي وزارة".

رد عليه كي: "لا، لكم شأن". من شأن السجل أن يفضي إلى بشر. والبشر هم المفاتيح.

بعض أفراد جماعته رفضوا الذهاب إلى العراق إلى أن تتوفر لهم المرافق اللازمة للطعام، النوم والإقامة.

اعترض كي ثانية: "لا، نستطيع أن نعيش على الوجبات العسكرية الجاهزة وننام في الخيم أو في أي أمكنة أخرى، إلا أننا سنتقدم لأننا مضطرون - لأننا لن نعثر على الأسلحة في الدوحة".

لحظة وصوله إلى بغداد أمر كي: "أوقفوا البحث!". كرر: انسوا قائمة مواقع أسلحة الدمار الشامل. "بادروا إلى التفكير بالبشر والاهتداء إليهم!".

كانت ظروف المعيشة قد تحسنت منذ حقبة غارنر. نام كي في حاوية شحن متيفة في المطار، وكانوا قادرين على التحول في المدينة وتناول الوجبات في المطاعم. في غياب أي شيء آخر يقومون به، ظلوا يعملون إلى ساعة متأخرة من أكثر الليالي.

بداية أمر كي فريقه بتفكيك خطاب باول يوم 5 شباط/فبراير في الأمم المتحدة للتأكد من قيامهم بتعقب جميع التهم التي كان باول قد أوردها. كانت تلك مستندة، افتراضياً، إلى معلومات استخباراتية ممتازة، وأراد كي ألا يتيح لكائن من كان فرصة أن يقول لاحقاً: "حسناً، هذا أورده باول وأنت أغفلته". كانت القائمة تورد أسماء عراقيين سبق لهم أن كانوا منخرطين في برامج أسلحة دمار شامل وكانوا قد استُجوبوا مئات المرات من قبل مفتشي الأمم المتحدة في التسعينيات. في غضون ثلاثة أسابيع كانوا قد اهتدوا إلى 50 إلى 60 من أولئك، بمن فيهم أعداد من العلماء، الفنيين وكبار الموظفين البيروقراطيين. قاموا باستجوابهم، فتشوا مكاتبهم، وعاينوا الوثائق المتوفرة لديهم. صورة قريبة من التماسك بدأت تظهر.

قال كي متذكراً: "قصة الأسلحة النووية بدأت تتبدد. بدأنا نكوّن صورة واضحة عما كانت عليه قدرتهم النووية، وبكل صراحة كانت أسوأ، أسوأ بكثير، مما سبق لهم أن كانت في 1991 لدى اندلاع حرب الخليج الأولى".

تمثل ما هو أهم بحال برنامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. لم يكن ثمة أي شيء يؤيد وجود مخزونات من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. لم يتم العثور على حد سبق له أن عمل في إنتاج، حراسة، نقل أو معرفة شيء عن تلك الأنواع من الأسلحة

يوم الأحد الواقع في 22 حزيران/يونيو، تظاهر نحو 2000 من الشيعة أمام مقر بريمر، مطالبين بالانتخابات تمهيداً لتشكيل حكومة وطنية. هتف المتظاهرون "لا

لأمريكا، لا لصدام، نعم للإسلام!" كان المتظاهرون متمتعين بتأييد قوي من آية الله العظمى علي السيستاني، الزعيم الروحي المحترم، المعصوم ومرشد الملايين من شيعة العراق. رفض السيستاني لقاء بريمر لقاءً مباشراً، لعزوفه عن الاجتماع بأي كافر على ما يبدو. لعل دور السيستاني البالغ الـ 73 من العمر أشبه بدور البابا بالنسبة إلى الكاثوليك. بقي مصراً على الانتخابات قبل صياغة أي دستور جديد. ما معنى وضع دستور من قبل أناس غير منتخبين؟

في اجتماع مجلس الأمن القومي بواشنطن في اليوم التالي، بدا الرئيس منزعجاً.

"كيف جرى واتخذنا موقفاً خاطئاً فيما يخص مسألة إجراء الانتخابات في العراق؟" سأل الرئيس. نرى أن الولايات المتحدة، هذه الدولة الديمقراطية العظيمة، قد اتخذت موقفاً متخلفاً. ربما كان يتعين أن تُجرى الانتخابات أولاً، قبل الشروع في كتابة أي دستور أو تنظيم أي مجتمع عراقي جديد.

شكل الحدث بلورة للمشكلة بنظر رايس. كانت الأكثرية الشيعية تقول إن الدستور لا يضعه إلا حكومة شرعية متمتعة بقدرٍ معين من مباركة الشعب. فبعد عقود من حكم الأقلية السنية، لم يكن الشيعة يريدون أشخاصاً معينين يتولون كتابة الدستور - كان صدام يتبع أسلوب التعيين على الدوام. بدا الأمر معقولاً بنظرها. غير أن آخرين كانوا مسؤولين، رمسفلد وبريمر تحديداً. أضاف السيستاني بُعْداً جديداً. ففي 28 حزيران/يونيو أصدر فتوى تقضي برفض أي مجلس تأسيسي معين من قبل الولايات المتحدة قائلاً إن على العراقيين أن ينتخبوا واضعي مسودة دستورهم.

في 2 تموز/يوليو 2003 ظهر بوش جالساً في غرفة روزفلت بالبيت الأبيض لمناقشة مشروع أمريكي بقيمة 15 ملياراً من الدولارات لمكافحة مرض الإيدز في الخرج. وحين وافق على تلقي بضعة أسئلة من الإعلام بعد النقاش، برز العراق موضوعاً أول.

لاحظ أحد المراسلين أن عدد الهجمات على القوات الأمريكية ومعدل الخسائر في الأرواح متصاعدان.

رد الرئيس، وهو يهز رأسه نافياً، قائلاً: "هناك من يتملكه نوع من الشعور بأننا قد نقرر الرحيل المبكر قبل الأوان إذا ما تعرضنا للهجوم. أولئك لا يفهمون ما يتحدثون عنه، إذا كان ذلك ما قُصد من السؤال".

حاول مراسل آخر أن يقاطع. أسكته بوش:

"دعني أُكمل. ثمة أناس يشعرون – بأن الأوضاع مناسبة وهي تمكنهم من مهاجمتنا هناك". وضع ذراعه على صدره مؤكداً وتابع كلامه: "جوابي هو: "هاتوهم!" لدينا القوة الضرورية الكافية للتعامل مع الوضع الأمني".

كان ذلك تعليقاً خائباً، عاكساً قلة فهم لحرب العصابات، دافعاً العدو وواخز إياه، مشجعاً له على المزيد من الهجمات(*).

كان آرميتاج في البيت الأبيض لتلقي توجيهات موجزة من الرئيس نحو ذلك التوقيت، سحبه هادلي جانباً وقال له: "بعض الناس يقولون إن لغة جسدك بالغة السوء في الاجتماعات".

ردد آرميتاج "لغة جسدي سيئة؟"

إنك تشي بانزعاجك، قال هادلي "تبدو متوتراً فعلاً".

رد آرميتاج: "أنا لست معنياً، يا ستيف، بما يقال للرئيس ولا أحبه. صحيح تماماً، أنا شديد الانزعاج. لست منزعجاً من الرئيس. يزعجني ما نتلقاه من توجيهات. إنها توجيهات أشبه بتلك التي تُوجه إلى طلاب السنة الثانية في الجامعة".

وافقه هادلي: "كان ذلك هو اعتقادي". ألمح إلى أن العمل الحقيقي كان يتم في الطبقة العليا في المكتب البيضوي مع الرئيس، تشيني ورمسفلد.

هل كان ذلك مطمئناً بالنسبة إلى آرميتاج؟ أدرك الأخير مرةً أخرى أنه هو وباول لم يكونا إلا واجهة، أشبه بزوجين من النبتات التزيينية المزروعة في الأصص. اجتماعات الطبقة العليا كانت بأكثريتها حَلَبات رمسفلد الإيجابية لعدم وجود أحد يتحداه، ولغياب أي مراجعة من قبل مجلس الأمن القومي أو الإدارات المشاركة لمعاينة تقويماته.

(*) طلب أحد المراسلين من بوش في مؤتمر صحفي بعد نحو ثلاثة أعوام في البيت الأبيض، يوم 25 أيار/مايو 2006 أن يحدد: "الهفوات والأخطاء التي ارتكبها شخصياً وندم على اقترفها". رد بوش قائلاً: "لعلها أشبه بجملة باتت متكررة – هات "قل لنا" – كلام فيه قسوة، يوجه رسالة خاطئة إلى الشعب. تعلمت بعض الدروس على صعيد التعبير عن نفسي ربما بطريقة أكثر تعقيداً – تعرفون عبارة "حياً أو ميتاً" ذلك النوع من الكلام. أظن أنه أُسيء تفسيره في أمكنة معينة من العالم، وبالرغم من ذلك فأنا تعلمت منه درساً".

في عراق صدام، كان امتلاك طبق تلفزيوني لاقط للأقمار الصناعية قادر على توفير فرصة الاطلاع على الأخبار دون مراقبة، عرضة لعقوبة ستة أشهر حبس وغرامة 300 دولار. ومع رحيل النظام انتشرت الأطباق كالفطر في سائر أرجاء البلاد، بما فيها الأحياء الأشد فقراً. ثمة أكواخ و"عشش" بلا تمديدات مياه أو مجاري صحية كانت مجهزة بأطباق تلفزيونية على الأسطح أو في الباحات. جاء الأمر مفاجئاً، وحاولت الولايات المتحدة أن تتحرك بسرعة بغية إيصال رسالة التحالف عبر الأثير بالصوت والصورة، والسعي، أقله، لمنافسة زحمة القنوات التلفزيونية الناطقة بالعربية التي باتت ملتَقَطة في العراق وصارت برامجها تُتابع بحماسة.

مؤسسة سايك SAIC الأمريكية للتعهدات الدفاعية حصلت على عقد بالتراضي بمبلغ 82 مليوناً من الدولارات لبناء شبكتين عراقيتين للتلفزيون والراديو. راود رايس بعضَ الشك إذ قالت "إن سايك لا تقوم بمثل هذه الأعمال" وأوفدت فريقاً لمتابعة الأمر.

أخيراً تم استحداث شبكة تلفزيونية برعاية أمريكية. وملء الساعات، راحت المحطة تعيد بث بعض البرامج المذاعة من محطات شرق أوسطية أخرى. ونتيجة لذلك صار الناس يطلقون عليها اسم "قناة الطبخ اللبنانية،" خصوصاً بعد أن قامت سائر الشبكات الرئيسة مثل الجزيرة القطرية ببث خبر مهم حياً في حين بقيت الشبكة الخاضعة للرعية الأمريكية مستمرة في بث برنامج حول كيفية إعداد وجبة من لحم الأرانب.

في المنطقة الخضراء، مساحة ستة أميال مربعة تقريباً كثيفة التحصين تؤوي مقر قيادة سلطة التحالف المؤقتة، حاولتْ مجموعة مستشارين استكشاف نوعية البرامج التلفزيونية التي يمكن للعراقيين أن يستسيغوا متابعتها. تحدثوا عن التقاط برنامج "خليك بالبيت" العراقي من نكهة عراقية ما من عروض أوبرا ونفري.

لاحقاً قال بوش لرايس: "تعلمين أننا نستطيع أن نستثمر هوليود. أنا أعرف أشخاصاً في هوليود. يمكننا الذهاب إلى ديزني. نستطيع إشراك أناس قادرين على القيم بمثل هذا النوع من النشاط".

"اطمئن، سيادة الرئيس، لقد بلغنا الهدف. نعم حققنا مرادنا،" ردت رايس.

مع حلول صيف 2003، أدرك بوش أنهم كانوا يعانون من صعوبات في الاتصالات. قال لتوني بلير: "يبدو أننا نقع في أخطاء شنيعة في هذا المجال. إذا لم أقم بحل هذه

المشكلة مع حلول شهر كانون الأول/ديسمبر لن أتردد في إحالة الموضوع على المحكمة المتحدة." ربما لم يكن جاداً، إلا أن الموقف جاء تعبيراً عن استيائه.

بدأ السجال حول إشارة الرئيس غير الموفقة إلى صفقة اليورانيوم العراقية – النايجرية الفضائحية يكتسب زخماً، وسرعان ما أصبح رمزاً للإخفاق في العثور على أسلحة الدمار الشامل من جهة، وللشك بأن الرئيس كان قد تعمد تسليط الأضواء على المعلومات الاستخباراتية المسوَّغة للحرب من جهة ثانية.

يوم السبت الواقع في 5 تموز/يوليو تحدث تنت مع الناطقة الأولى باسم مجلس الأمن القومي: آنّا بيريز. بمقدار ما استطاعت أن تعرف كان واقع تسرب الكلمات الـ 17 عن اليورانيوم إلى خطاب حال الاتحاد نتيجة لإخفاق كل من جهاز العاملين في مجلس الأمن القومي ووكالة الاستخبارات المركزية. قالت بيريز: "كلانا سينال حصته من هذه الوجبة". كان لابد من فعل شيء لتصويب السجلات بشأن ما كان الرئيس قد تفوه به في خطابه.

كان تنت قد نجح في سحب الاتهام من خطاب بوش في خطاب سينسيناتي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أما هادلي الذي كان قد تولى مهمة مراجعة الصيغة النهائية لخطاب حال الاتحاد فكان، على ما يبدو، قد نسي التحذير السابق. وتنت لم يكن هو الآخر قد راجع المسودة النهائية لخطاب حال الاتحاد كما كان يفترض فيه أن يفعل.

وافق تنت على رأي بيريز القاضي بوجوب تقاسم اللوم بين الجميع. كانت الخطة أن يتم العمل على صياغة بيان مشترك في نهاية الأسبوع ليذاع يوم الاثنين. ثم تكلمت رايس وتنت وأقرا بأنه تعين عليهما أن يتركا الأمر على حاله. فرايس كانت مع الرئيس في رحلة إلى أفريقيا. أما هادلي وبعض العاملين في جهاز مجلس الأمن القومي فقد عملوا على صياغة مسودة ولكنهم لم يستطيعوا التوصل إلى أي اتفاق.

قال تنت إنه عازم على إصدار تصريح. غير أن البيت الأبيض بادر، يوم الثلاثاء في 8 تموز/يوليو بعد أن ألقى كلام السفير جوزف ولسن في الواشنطن بوست ظلالاً من الشك على الزعم، إلى إصدار بيان يقول: "بعد معرفة كل ما بتنا نعرفه الآن، لم يكن إيراد الإشارة إلى محاولة العراق شراء اليورانيوم في العراق في خطاب حالة الاتحاد جائزاً".

راح الديمقراطيون يدعون إلى التحقيق.

"ما هي الأشياء الأخرى التي لا نعرفها؟" سأل عضو مجلس الشيوخ بوب غراهام من فوريدا، وهو الرئيس السابق للجنة الاستخبارات في المجلس، في تعليق علني.

يوم الجمعة، 11 تموز/يوليو، كان بوش ورايس في يومهما الرابع من الرحلة الأفريقية. في الجزء الخلفي من طائرة سلاح الجو رقم واحد، دخلت رايس مع المراسلين في سجال دام نحو ساعة حول الموضوع. قالت رايس: "أستطيع أن أقول لكم إنه لو كانت وكالة الاستخبارات المركزية، لو كان مدير وكالة الاستخبارات قد قال: "احذفوا هذه العبارة من الخطاب" لكانت العبارة قد حُذفت دون أدنى شك. لم يكن الرئيس، كما لم أكن أنا، شاعراً بوجود أي ارتياب بشأن المعلومات الاستخباراتية الكامنة وراء القصة. وفيما بعد ألقتْ اللوم كله بقدرٍ أكبر من الصراحة على عاتق وكالة الاستخبارات المركزية بإدارة تنت، قائلة: "وافقت الوكالة على الخطاب وأجازته كاملاً من ألفه إلى يائه".

سارع بوش إلى تبني خط رايس، وقال: "وجهت خطاباً إلى الأمة أجازته أجهزة الاستخبارات".

همس تنت في أذن أحد زملائه قائلاً: "قامت كوندي بدس الأمر في مؤخرتي". كان ثمة اتفاق وكانا عاكفين على صياغة بيان مشترك لمدة يومين. وها هي رايس الآن تحيل الأمر عليه وتلقي باللوم على وكالة الاستخبارات الأمريكية وحدها. كانت المشكلة إحدى المشكلات الكلاسيكية. ثمة كانت وجهتا نظر حول قضية اليورانيوم النايجري داخل وكالة الاستخبارات المركزية. على المستوى الأدنى كان هناك اعتقاد بإمكانية وجود رابط. أما تنت فكان واصلاً إلى أعلى المستويات، إلى المعلومات الاستخباراتية الأكثر حساسية عبر جهاز استخبارات أجنبي كان له عميل داخل حكومة صدام أسقط قصة اليورانيوم النايجري من الحساب.

قرر تنت أن ينتحر معنوياً (أن يقع على سيفه). جرت إعادة صياغة التصريح بطريقةٍ حَمَّلته المسؤولية الكاملة. أطلقه تلك الليلة تجنباً لقصة يوم آخر.

كان تصريحه المطول يقول في جزء منه: "أولاً، وافقتْ وكالة الاستخبارات المركزية على خطاب حالة الاتحاد الرئاسي قبل إلقائه. ثانياً، أنا مسؤول عن عملية الموافقة في وكالتي. وثالثاً، كان الرئيس متوفراً على كل الأسباب الداعية إلى الاعتقاد بأن النص المقدم إليه كان سليماً. هذه الكلمات الـ 17 (16 في النص الإنجليزي) كان يجب ألا ترد على الإطلاق في النص الذي كُتب للرئيس".

صباح اليوم التالي كان عنوان الصفحة الأولى من **الواشنطن بوست** يقول: بوش ورايس يلومان وكالة الاستخبارات المركزية على الخطأ العراقي". تنت يتحمل مسؤولية إجازة البيان عن الأهداف النووية في خطاب كانون الثاني/يناير".

كانت تلك فضيحة إذلال على الملأ مئة بالمئة، وكان تنت يغلي غضباً بينه وبين نفسه. كان قد أمر بإجراء بحث دقيق في جميع سجلات الوكالة لاكتشاف ما سبق أن تم إرساله خطياً إلى البيت الأبيض. تم العثور على مذكرتين موجهتين إلى البيت الأبيض قبيل خطاب سينسيناتي في تشرين الأول/أكتوبر 2002 معبرتين عن شكوك معينة بشأن معلومات استخباراتية تحدثت عن قيام العراق بمحاولة لشراء اليورانيوم في أفريقيا.

بدلاً من أخذ المذكرتين إلى رايس أو هادلي، أخذهما تنت إلى آندي كارد، طلقياً مسؤولية خطئه هو، عملياً، على كاهل مستشارة الرئيس للأمن القومي ونائبها. أصغى كارد إلى رواية تنت كلها.

قال كارد غاضباً: "لم أتبلغ الحقيقة". أصدر توجيهاً يقضي بأن يقوم البيت الأبيض بالتحقيق.

حرب شاملة اندلعت بين وكالة الاستخبارات المركزية والبيت الأبيض.

بعد اعتراف تنت العلني بالخطأ قائلاً: "ميا كولبا!" (إنه خطئي أنا!) بأحد عشر يوماً وقف هادلي أمام الصحافة ليضطلع بدوره.

"كان علي أن أتذكر في أثناء الإعداد لخطاب حال الاتحاد أن هناك خلافاً حول موضوع اليورانيوم".

كان ذلك مؤلماً بالنسبة إلى هادلي الدقيق، الحساس. بدا مهزوزاً: "أنا أكبر موظفي جهاز العاملين في مجلس الأمن القومي، المسؤول المباشر عن المراجعة الجوهرية للخطب الرئاسية وإجازتها. أخفقتُ في الاضطلاع بتلك المسؤولية فيما يخص ورود هذه الكلمات الـ 17."

في إيجاز صحفي طويل، صاخب، أفاد هو ومعه دان بارتلت مدير اتصالات الرئيس، مع كل ذلك، بأن الزعم أنه لم يرق إلى مستوى خطاب رئاسي، كان دقيقاً لأن البيان الوارد في خطاب الرئيس كان قد نُسب إلى البريطانيين.

"أما الإخفاق الحقيقي" قال هادلي "فمتمثل بأننا أثرنا جدلاً قومياً حول 17 كلمة، مجردة من واقع أن القضية الاستخباراتية المؤيدة للهواجس المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل في العراق كانت طاغية... بقوة أي قضية تعترض المرء في مثل هذه الأمور".

كانت تلك "خبطته العشواء" الخاصة.

أضاف هادلي: "هذه الكلمات الـ 17 لا تنطوي على مثقال ذرة من التأثير في القرار الذي اتخذه بالاستناد إلى ملف المعلومات الاستخباراتية".

بدا آرميتاج واثقاً تماماً من أن هادلي لم يكن قد تلقى الطلقة المجازية عن الرئيس بمقدار ما تلقاها عن نائب الرئيس. فتشيني كان أقوى القائلين بأن صداماً كان دائباً على العمل لإعادة تفعيل برنامجه النووي.

همس تنت في أذن آرميتاج موحياً بأن هادلي كان "عميلاً نائماً" لتشيني - رمسفلد. وتعبير "العميل النائم" هذا تعبير استخباراتي يُطلَق على أي جاسوس خفي يبقى كامناً دون أي مهمة لسنوات، غير أن من الممكن إيقاظه لتنفيذ الأوامر الصادرة عن سياده. لعل في الكلام شيئاً من المبالغة، غير أنه عاكس للخصومة المتنامية بين وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي.

تنت أولاً، وهادلي الآن، كانا قد تلقيا الضربات عن الرئيس. أدى التفجر العلني إلى فتح جروح قديمة، مثل خصومة تنت - رايس وتهم افتقار وكالة الاستخبارات المركزية إلى الكفاءة الأساسية.

في 25 تموز/يوليو 2003 وافق بريمر على مجلس حكم مؤقت عراقي مؤلف من 25 عضواً، عقد اجتماعاً دام أياماً للاتفاق على القائد. لم يكن المجلس إلا طبعة موسعة لمجموعة غارنر. وهذا المجلس الذي كان يعكس الانقسامات الحادة بين الشيعة، السنة والأكراد، ما لبث، أخيراً، أن توصل إلى اتفاق: كانت رئاسة المجموعة سيتناوب عليها تسعة أشخاص يتولاها كل منهم شهراً واحداً. يضاف إلى ذلك أن الجميع، باستثناء وحيد، كانوا من المنفيين الذين كانوا قد عادوا إلى العراق بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة.

حين وصل النبأ إلى البيت الأبيض، بدا حتى هادلي المفرط في تحفظه وانضباطه غير مصدق.

علق هادلي قائلاً: "بقي العراق ولداً منبوذاً ومهملاً مدة 30 سنة". كان صدام حسين قد أجهز قتلاً على العديد من انتخب وأولئك الذين نجوا من القتل هجروا البلد وعاشوا في المنافي. وها هم المنفيون ذا قد عادوا الآن، ولكن البلد بات شديد التمزق إلى درجة أن أحداً لم يكن قادراً على الموافقة على أي شيء ذي شأن. في حد الاجتماعات قال هادلي ساخراً: "نقول: "انتخبوا رئيساً" فيقولون: "هذا الأخ هو الرئيس في الشهر الأول، وذاك في الشهر الثاني، وذلك في الشهر الثالث، وذلك في الشهر الرابع ومن يليه في الشهر الخامس، وهكذا". وعندئذ يقول المرء إن هذا ليس هو الوقت المناسب. من الذي سيتولى قيادة هذا البلد؟ إن ذلك هو الأمر الذي يريد رئيس الجمهورية أن يعرفه: "من ذلك الذي سيبرز وسيبادر إلى الاضطلاع بقيادة هذا البلد؟"

راهناً، ليس ثمة أحد سوى بريمر. (ليس في الميدان إلا حميدان).

كان ديفد كي على اتصال شبه يومي مع تنت عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة، إلا أن موظفين من أجهزة استخباراتية أخرى ومن البنتاغون - بمن فيهم كامبون الذي كان ضد فكرة إشراك كي أساساً - ظلوا على الدوام يقتحمون دارة النقاش. لذا فإن كي صار يراسل ماكلوخين إلكترونياً مباشرةً مرة في الأسبوع، تزيد أو تنقص، مزوداً إياه باستنتاجاته المبكرة، السرية الأكثر أهمية.

عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كتب كي في رسالة إلكترونية آمنة، سرية موجهة إلى وكالة الاستخبارات المركزية يقول إنه بات يبدو بقوة كما لو أن العراقيين كانوا قد اعتمدوا أسلوباً شبيهاً بما أطلق عليه السوفييت اسم "القدرة على التسلق"، بمعنى الاحتفاظ ببعض القدرة على إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية ولكن دون المبادرة إلى إنتاجها وتخزينها إلى أن تدعو الحاجة إليها. أضاف كي: "عليكم أن تبدؤوا بإدراك أن اللغز قد يتضح بتلك الطريقة".

وكما يتذكر كي فإن ماكلوخين رد عليه: "لا تخبر أحداً بالأمر. قد يكون هذا مزعجاً. كن شديد الحرص لا نستطيع البوح بهذا إلى أن نتأكد".

في الساعة الثالثة من صباح أحد الأيام، وكي نائم في حاوية الشحن قرع أحد العاملين في ورشة الاتصالات التابعة له بابه ليقول له: "مكتب نائب الرئيس. إنه على الخط".

هرع كي إلى الهاتف الآمن بسرعة ليكتشف أن المتصل لم يكن تشيني بل أحد العاملين في مكتبه. قال الموظف: "يريد نائب الرئيس أن يعرف ما إذا كنت قد اطلعت على هذا الاتصال الملتقط" وراح يتحدث عن معلومات التقطتها وكالة الأمن القومي من سورية حول موقع لبعض الأسلحة الكيميائية. كانت لقطة إشارات بالغة السرية ومقصورة التداول على أكبر المسؤولين وغير مرشحة عادةً للتقاسم مع الميدان في حالتها الفجة.

"لم أفعل، بصدق" قال كي "غير أنني سأطلع عليها".

قام كي بتحديد موقع ممثل وكالة الأمن القومي في فريقه، ذلك الذي نقّب عن تلك اللقطة. لم تكن خطيرة - عديمة الخطورة خصوصاً في الساعة الثالثة قبيل انفجر، برأي كي - كما لم تكن ذات شأن. أدهشه أن يكون تشيني أو عناصره منحدرين إلى هذا المستوى من التفصيل. لم يكن كي يعتقد بأن من شأن الاتصالات الملتقطة أن تفضي إلى تمكينهم من الاهتداء إلى أسلحة الدمار الشامل لأن الأحاديث الملتقطة كانت ضبابية على نحوٍ شبه دائم. نادراً ما كانت تتوفر إمكانية الكشف عن المتحدث أو موضوع الحديث.

أواخر تموز/يوليو، عاد بريمر إلى واشنطن. التقى جورج تنت، وأتى على ذكر موضوع كان قد أثاره في برقية سبق له أن أرسلها إلى البنتاغون طالباً توزيعها على أعضاء مجلس الأمن القومي الآخرين. لم تكن لدى تنت أي فكرة عما كان بريمر يتحدث عنه. أكد أنه لم يسبق له أن رأى تلك البرقية.

عاد بريمر بالأمر إلى الوراء. أفاد بأنه درج على عادة إرسال جميع تقاريره إلى رمسفلد عبر قنوات عسكرية، معوّلاً على أن رمسفلد هذا أو البنتاغون سيتولى توزيعها على أعضاء مجلس الأمن القومي الآخرين. إلا أنه بات الآن واضحاً أن رمسفلد لم يفعل ذلك، وبقي محتفظاً بالتقارير لنفسه. كان رمسفلد متعباً جداً. لم يكن يكف عن طرح الأسئلة والمطالبة الملحة والدائمة بأجوبة، ويتضح الآن أنه لم يكن حتى يطلع الآخرين على ما يحصل عليه من معلومات.

قال بريمر لأحد زملائه: "مستحيل التعامل مع رمسفلد". كان كَيْلُه قد طفح فعلاً. كان الوضع بالغ السوء. ظل رمسفلد يوزع وقاحاته يميناً وشمالاً، مع بقاء سائر أعضاء مجلس الأمن القومي الآخرين عاجزين عن الإتيان بأي حركة. تعرضت العملية البينية

كلها للانهيار. أين كانت رايس؟ اضطر بريمر إلى سلوك الطريق الحربية، مطالباً هذلك النوع من شبكة الاتصالات الدبلوماسية المستعملة عادةً لإرسال البرقيات إلى واشنطن. أمر ماكمناوي بالتنفيذ.

بعد بضعة أيام وفي طريق عودته إلى بغداد، اتصل بريمر بالناطق باسمه ومساعده الحميم، دان سينور، ذلك الموظف الجمهوري في الكونغرس الذي كان قد عمل لبعض الوقت لدى البيت الأبيض. رش بريمر قائمة مهمات غطت نحو 48 مادة يجب أخذها في الحسبان فور عودته، بما فيها مسائل ذات علاقة بالأدوية، الاقتصاد، فريقه السياسي، البنوك، الهواتف الجوالة، الاقتراح، التحقيقات، الفساد، المرتزقة، المتاحف، زيارة أحد المياتم، قوانين جديدة، وموازنات مختلفة - كمية هائلة من التفاصيل.

طار كي عائداً إلى واشنطن فوصلها يوم 26 تموز/يوليو. كان موشكاً على التوصل إلى استنتاج يقول باحتمال عدم العثور على أي ترسانات أسلحة دمار شامل في أي مكان من العراق، وطلب من تنت أن يكلف محطات وكالة الاستخبارات المركزية في المنطقة باستكشاف احتمال قيام صدام بتهريب تلك الأسلحة إلى خارج العراق قبل الحرب. كان ماركس العنكبوت وفريقه قد رأوا شاحنات متجهة نحو الحدود السورية ولكنهم بقوا عاجزين عن تحسين تصريح ماركس الذي تضمن احتمال أن تكون الشاحنات محملة بدراجات هوائية للأطفال.

"انتبه! ربما أشياء معينة عبرت الحدود، غير أن عليك أنت أن تفعّل مصادر الاستخبارات من أجل اكتشاف ما هو موجود في تلك البلدان، فنحن لا نستطيع،" قال كي لتنت. مجموعته لم تكن قادرة على العمل خارج العراق. "كل ما نستطيع الحديث عنه هو ما يشي بالتحرك نحو الحدود". قال تنت: "أريدك أن تصحبني إلى البيت الأبيض صباح الغد لحضور إيجاز الرئيس اليومي. تعال مبكراً لتركب مع متحدث لبي دي بي (PDB). "كان إيجاز الرئيس اليومي هو التقرير السري جداً المتضمن افتراضاً أكثر المعلومات الاستخباراتية حساسية، المعلومات الاستخباراتية التي لم تكن متاحة إلا لبوش، تشيني، باول، رمسفلد، رايس وحفنة صغيرة غيرهم.

في اليوم التالي وصل كي إلى مقر قيادة وكالة الاستخبارات المركزية في الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين صباحاً. السيدة المسؤولة رحبت به قائلة: "يسعدنا أن تكون محاضراً موجزاً هذا الصباح، لأن ذلك يعني أننا نستطيع استخدام هذه المادة من جديد. بتنا أشبه بالعراة، نستطيع استخدامها مرة أخرى".

فوجئ كي بسماع أن استخبارات البي دي بي (PDB) لم تكن شديدة الإلحاح أو الأهمية حتى يتم استعمالها مباشرة. وفوجئ أكثر بدوره المفترض ذلك الصباح.

"أنا متحدث؟" سأل كي.

"نعم"، ردت السيدة.

كان تنت ينتظر في البيت الأبيض، مع كل من رمسفلد وآندي كارد. دخل كي ومتحدثة البي دي بي إلى المكتب البيضوي، حيث كان بوش وتشيني ينتظران. استعرضت المتحدثة موضوعات مداخلتها، ثم طُلب من كي أن يدلي بدلوه.

بدأ كي الكلام قائلاً: "لعل الخطيئة الكبرى التي اقترفناها هي إتاحة الفرصة لأعمال السلب والنهب وانتشار حالة الفوضى وانعدام القانون". كان العراق مقلوباً رأساً على عقب مما جعل مهمته أصعب بكثير. أضاف: "بعض هذه الأدلة بدأ يتجلى كما لو كان عتاج خطة فيما إذا" موضحاً نظرية قدرة التدفق السوفيتية. ربما كانوا متوفرين على المعدات. على المرافق وعلى المواد اللازمة لتصنيع أسلحة الدمار الشامل خلال فترة وجيزة ولكنهم ربما لم يكونوا قد أنتجوا أياً منها.

تابع كي يقول: "لم نعثر على أي ترسانات كبيرة. لا يستطيع المرء نفي وجودها. لم نتوصل إلى الاستنتاج القائل بعدم وجودها، غير أنها ليست مؤكدة الوجود في أي مكان. مازلنا بحاجة إلى المزيد من البحث والمعاينة".

"واصلوا الطريق" قال بوش "تدركون أنكم ستتوصلون إلى اكتشاف الحقيقة بشأن البرامج. ما الذي أنت، يا ديفد، بحاجة إليه ونستطيع نحن أن نوفره لك؟"

رد كي: "الشيء الوحيد الذي نحن بحاجة إليه حالياً هو الوقت والصبر".

قال بوش: "لك الوقت، وعلي أنا أن أصبر".

غادر كي الاجتماع فيما يشبه الذهول إزاء افتقار بوش إلى الفضول وحب الاستطلاع. سبق لكي أن حصل على الدكتوراه وعلّم في مستويات عالية، وكان مدمناً على مواجهة أسئلة مفعمة بالتحدي والروح الهجومية. إن حشداً من الندوب الناجمة عن معارك الحصول على شهادة عليا كان ناجياً من أجواء الشك، الريبة والتحدي.

"كانت ثقته بي أكثر من ثقتي بنفسي" أقر كي لاحقاً متذكراً ما حصل في الاجتماع. "لو كان الدوران معكوسين، ولعل الأمر أمر مزاج شخصي، لحاولت الغوص،

كما اعتقد؛ لكنت قد طرحت جملة من الأسئلة؛ لقلت: "ما الذي فعلتموه؟ ما التي لم تفعلوه؟ هل تحصلون على دعم وزارة الدفاع؟" نقاط حساسة، لم يفعل".

بقي تشيني صامتاً في الاجتماع، غير أنه في أثناء الخروج بادر هو وسكوتر ليبي إلى سحب كي جانباً. بدا تشيني الآن فضولياً بمقدار ما كان بوش سلبياً. بدا استثنائي الاهتمام بالعلاقة المحتملة بين سورية وأسلحة الدمار الشامل. أراد معرفة رأي كي. راح تشيني يسأل: هل ثمة أدلة؟ هل يمكن أن تكون الأسلحة قد انتقلت إلى سورية؟

"إذا كانت الأشياء قد عبرت الحدود" قال كي "فنحن لا نستطيع عبورها". كان قد نبه تنت إلى المشكلة.

سأل تشيني عن احتمال تهريب أسلحة الدمار الشامل إلى الخارج ونقلها إلى وادي البقاع في لبنان، وهي منطقة خاضعة لهيمنة حزب الله المدعوم من إيران، ذي العلاقات الإرهابية القوية.

أي تقويم أو تحرك ذو معنى ينبغي أن يتم، مرة أخرى، بمشاركة وانخراط محطات وكالة الاستخبارات المركزية، قال كي.

تابع تشيني إلحاحه. بدا مقتنعاً بأن شيئاً كان قد تم نقله إلى وادي البقاع اللبناني. لبنان؟ تساءل كي. الإسرائيليون وأجهزة استخباراتهم هم الأكثر معرفة بالبقاع. خطر له أن يقول: "لا تسألني أنا، اسأل الإسرائيليين". غير أنه فضل تمرير المناسبة.

كانت مع ليبي حزمةٌ صغيرة من التقارير الاستخباراتية، بما فيها بعض لقطات اتصالات وكالة الأمن القومي الحساسة الخام. لم يكن كي قد رآها لأنها، شأنها شأن اللقطة التي سبق أن تم إيقاظه في الساعة الثالثة بعد منتصف الليل في بغداد من أجلها، لقطات شفرات تنفيذية أو انطوت على أحاديث شخصية أو نتف مجزوءة. لدى وكالة الاستخبارات المركزية محللون لا عمل لهم سوى تجميع العشرات من مثل هذه المخابرات الملتقطة والتقارير، غربلتها، تقطيرها، وصولاً إلى بعض الاستنتاجات المجدية. مثل الكثير من المخابرات الملتقطة كانت هذه غامضة غموضاً يبعث على الجنون. أحياناً كانت تتضمن تفاصيل صغيرة لافتة، بل وحتى ذكراً لمواقع محددة، غير أن الأمر بقي أشبه بوضوح الدخان.

صُعق كي من كون نائب الرئيس والولايات المتحدة عاكفين على استخدام مثل هذه المعلومات الاستخباراتية الفجة والأولية. بدا تشيني وليبي كما لو كانا زوجين من

المحللين المبتدئين، عاكفَيْن على معاينة أكوام من النتف وكأنهما مشغولان بفك رموز شيفرة دافنشي. ومن قال إن من الممكن فهم العالم بتلك الطريقة؟ ليت ذلك كان صحيحاً!

لاحقاً قال كي: "كان لدى تشيني رصيد من التفسيرات والوقائع المؤكدة، حسب قناعته، لصحة قضية كان يريد الاطمئنان إلى أنك قد عاينتها. وجدتني أمام نوع من الأسئلة المبعثرة، التفصيلية، البديهية، منصبة لا على ما كنت قد قلته أنا في المداخلة، بل على ما كان يعرفه هو. ويريد أن يعرف المزيد ولو قليلاً. كان الحوار أشبه بامتحان للدكتوراه. تبقى قلقاً خشية أن يحاول أحدهم إيقاعك في الفخ. قد يفاجئك بسؤال "هل قرأت هذا المرجع؟".

بعد ذلك تلقى كي اتصالاً من كولن باول الذي دعاه إلى وزارة الخارجية. كان كي قد عرف باول في 1991 و1992، حين كان رئيساً لمفتشي الأمم المتحدة النوويين في العراق وكان باول رئيساً لهيئة الأركان. لم يكن باول قد دُعي إلى اجتماع البيت الأبيض، وأراد أن يطلع على ما كان كي يعثر عليه. فبوصفه واجهة عامة لإعلان الولايات المتحدة أمام الأمم المتحدة عن امتلاك صدّام لأسلحة دمار شامل، لم يكن اهتمام باول بالأمر أقل من اهتمام بوش.

من حيث الجوهر قدم كي إلى باول المعلومات ذاتها التي كان أوردها على مسامع بوش - قدم تقريراً مشروطاً، محايداً وميالاً إلى السلبية أساساً.

لدى انعطاف كي استعداداً للمغادرة ناوله باول بطاقة قائلاً: "هذا هو عنواني الإلكتروني الشخصي. اتصل بي إذا نشأت لديك أي هواجس أو خطرتْ ببالك أي أسئلة".

نظر كي إلى البطاقة بعد عودته إلى لانغلي وكاد يغشى من الضحك. كان باول قد زوده بعنوان إلكتروني عادي، تجاري، عبر أمريكي على الخط، معتمداً أسلوباً في الاتصال يضاهي أسلوب كتابة الشعارات بمواد الرش الملونة على جدران معابر الطرق العمة من حيث الأمن والسرية.

فكر كي بينه وبين نفسه: "أنا هنا، جالس في مقر قيادة وكالة الاستخبارات المركزية. سأقوم بإرسال شيء إلى حساب في الايه أو ل (AOL)؟"

ذهب كي إلى الكونغرس في 31 تموز/يوليو للإدلاء بشهادته في جلسة مغلقة أمام لجنتي القوات المسلحة والاستخبارات في مجلس الشيوخ. بين الجلسات تحدث بإيجاز

مع عدد من المراسلين. أفاد كي بأنهم لم يكونوا قد عثروا على أي بندقية تفوح من فوهتها رائحة البارود، غير أنه أضاف أن "على الشعب الأمريكي ألا يفاجأ بالمفاجآت. يتعين علي أن أقول إننا مصممون على فصفصة الأمر وعلى نحوٍ يومي، وثمة آيات جدية من التقدم نحققها فنفاجأ".

23

مع حلول آب/أغسطس 2003، اكتشفت رايس ومعها هادلي أن رمسفلد لم يكن يصغي باهتمام. لم يكن يبدي الاهتمام نفسه بعراق ما بعد الحرب كما سبق له أن كان يفعل مع خطط الغزو العسكري. تمثل الخيار الوحيد المتاح لمجلس الأمن القومي بالمبدرة إلى إدارة بريمر على نحوٍ أكثر مباشرةً.

كانت رايس بحاجةٍ إلى شخص مخلص للقضية، وقد فكرت بالرجل الذي كان رئيسها ومعلّمَها في مجلس الأمن القومي أيام إدارة جورج اتش دبليو بوش. فروبرت دي بلاكول، البالغ الـ 63 من العمر، كان مؤخراً قد استقال من منصبه سفيراً في الهند للتدريس في هارفارد.

كان بلاكول قد عمل 22 عاماً في السلك الخارجي وشغل مناصب رفيعة في وزارة الخرجية، بما فيها وظيفة معاون لهنري كيسنجر. كان الرجل بقامته الطويلة الزائدة على 80 سنتيمتراً وشعره الأبيض الكثيف أشبه بالبابا نويل عندما يبتسم. غير أنه كان رئيساً حازماً، متطلباً، كثير التشبه بغودزيلا. في الهند كان قد أحدث شغباً بين العاملين في السفارة. اثنان من تقارير المفتش العام في وزارة الخارجية انتقد أسلوبه في الإدارة.

راح رجل الذاتية الأول هادلي يستطلع آراء أولئك الذين سبق لهم أن عملوا مع بلاكول. جاء في التقرير العام: "**لا تمكّنوه من الدخول. سيكون مخرباً. سمعتُه سيئة للغاية. الناس لا يرغبون في العمل معه. إنه يسعى للحلول محلك، بل وقد سمع منه بعضهم أنه طامح ليكون نائباً لكوندي**" زاوية آل كامن الشعبية بعنوان "في الأنشوطة" بجريدة **الواشنطن بوست** كانت في تموز/يوليو اقتبست كلام موظفين مغفلي الأسماء - أطلق عليهم كامن لقب "مثيري المتاعب" - يوحي بأن هادلي قد ينتقل إلى البنتاغون من أجل توفير منصب شاغر لبلاكول.

إلا أن رايس بقيت مصرة على الإفادة من قوة بلاكول الدماغية، فقامت هي وهادلي باستدعائه إلى البيت الأبيض. لخّصا له الشائعات الانتقادية الدائرة حوله

وقالا إن قواعد جديدة للّباقة والزّمالة ستحكم تصرفاته إذا ما التحق بجهاز العاملين في مجلس الأمن القومي.

"أسمعكما" قال بلاكول. "أنا أفهم بالضبط معنى ما تقولانه وأعدكما بألا يحصل ما يدعوكما إلى الشكوى".

في جلسة قاسية ثانية سألته رايس عن مدى استعداده للعمل تحت إمرتها، هي مرؤوسته السابقة، أو تحت إمرة هادلي فعبّر عن استعداده الكامل.

جرى إضفاء لقب منسّق التخطيط الاستراتيجي في جهاز مجلس الأمن القومي الفخم على بلاكول. ثم ما لبثت رايس أن عينته مسؤولاً أول عن الشؤون العراقية.

بعد نحو أسبوعين قال بلاكول لرايس وهادلي: "إننا نخسر. نعم نخسر كل هذ الشيء. صار الرأي العام ضدنا. هذا مرعب. إننا موشكون على خسارة معركة العراق أو المعركة من أجل العراق قلباً وروحاً".

لم يكن الوضع الميداني في العراق هاجسَ رايس المباشر. تمثلت المشكلة، كما أبلغت بلاكول بـ "الحكومة الأمريكية المعطلة". سرعان ما فهم ما عنته. صار يحضر اجتماعات اللجنة حيث كان آرميتاج ودوغ فايث يجلسان متقابلين في غرفة العمليات أكثر الأحيان. كانت الخصومة بين الرجلين كبيرة، وظل بلاكول يراقب مشهد انقضاض آرميتاج، ذلك الرجل الجَبَل، بالصراخ على فايث. بدا كما لو أن آرميتاج كان يوشك على مد يده إلى الطرف المقابل من الطاولة وقرف رقبة فايث مثل غصن رفيع. بل وقد بدت مفاصل أصابع يد آرميتاج بيضاء من فرط التوتر.

مع أن اجتماعات المدراء أو الرؤساء أو اجتماعات الأمن القومي بحضور باول ورمسفلد لم تكن على الدرجة ذاتها من الخشونة، فإنها بقيت متسمة بالقدر نفسه من الصفة السوريالية، إذ نادراً ما كانت تناقش قضايا حقيقية. أصيب بلاكول، وهو مخضرم من الطراز الكيسنجري، بالدهشة. كان رمسفلد يقدم مداخلته وعَيْنُه على الرئيس، في حين كان باول متوجهاً بنظراته إلى الأمام. بعد ذلك كان باول يقدم تقريره إلى الرئيس فيما يبقى رمسفلد ناظراً إلى الأمام. لم يحاول أي منهما حتى التعليق على بيان الآخر. وبالتالي فإن بوش لم تتح له فرصة الإفادة من أي نقاش جدي، جوهري فيما بين مستشارَيْه الرئيسيْن. وهذا الرئيس الذي ظلت ساقاه ترقصان تحت الطاولة، لم يسع إلى فرض أي نقاش.

لاحظ بلاكول أن رايس كانت تحاول التدخل دون الوصول إلى أي نتيجة. لذا فإن أي تعليقات نقدية أو أسئلة حساسة - ولاسيما عن الاستراتيجية العسكرية - لم تطفُ على السطح. أحس بلاكول بالتعاطف مع رايس. فكر بينه وبين نفسه أن هذه المرأة الشابة كانت مضطرة للتعامل مع ثلاثة من غيلان أو تنانين الأمن القومي - تشيني، رمسفلد وباول - ممن يستندون جميعاً إلى عقود من الخبرة، السمعة ووجهات النظر القوية. تجمدت في مخيلة بلاكول صورة لرايس الملتزمة، المهذبة، المثقفة واللَّبِقة على أحد طرفي الطاولة، وللرئيس المخضرم على الطرق المقابل، بساقين ترقصان، فيما الثيران دائبون على حفر الأرض، مطلقين ما يشبه شخير التحدي، ضاربين الطاولة بأظلافهم، وموجهين تهديدات بقيت كلاماً.

قامت جماعة كي باجتراح تفسير مقنع للسبب الكامن وراء حرص نظام صدام على حيازة 60.000 أنبوب من الألمنيوم. كان باول قد قال للأمم المتحدة إن الأنابيب كانت لنظام طرد مركزي معد للاستخدام في برنامج صدام لإنتاج الأسلحة النووية. والدلائل ما لبثت أن أظهرت أن الأنابيب كانت لصنع قذائف مدفعية تقليدية، تماماً كما سبق للعراقيين أن كانوا قد زعموا قبل الهرب. أما جهاز دفع الصواريخ فقد كان من إنتاج شركة عراقية بإدارة صديق حميم لنجل صدام قُصي. جهاز الدفع كان خائباً بالغ السوء، غير أن أحداً في الجيش العراقي لم يكن يتوفر على الجرأة الكافية ليطلب من أحد أصدقاء قصي تحسين منتجاته وتهديده بفسخ العقد إذا لم يفعل. اضطر علماء المدفعية لتدبر الأمر: عمدوا إلى التشدد في مواصفات الألمنيوم وصولاً إلى اختزالها حجماً ووزناً حتى تصبح أخف فيبقى جهاز الدفع الضعيف قادراً على العمل.

أحد السجناء الموقوفين الخاضعين للتحقيق من قبل القوات الأمريكية كان رئيساً سابقاً للجنة مبايعات الجيش العراقي. قال هذا في أثناء التحقيق: "اشترينا هذه الأنبيب لتوفُّرنا على عقد". وراح يشرح العملية البيروقراطية وكيف شعروا بأن التشدد في المواصفات كان الخيار الوحيد. نجحت جماعة كي في تعقب بعض الضباط المنخرطين في البرنامج الصاروخي، الذين أكدوا صحة الرواية. قال أحدهم: "لم نكن بحاجة ليها على الإطلاق. حاولنا كثيراً إلغاء العقد غير أنهم أمرونا باحترامه".

بد الأمر لكي شبيهاً بأي فضيحة تعاقد في واشنطن أو البنتاغون لشراء كراسي دورت مياه بسعر 500 دولار لكل كرسي ومطارق بسعر 1000 دولار لكل مطرقة.

استطاع فريق كي أن يميط اللثام عن أدلة مؤكدة لحقيقة أن صدّاماً كان يتجسس على برامج التفتيش الدولية ويتعقبها. في أحد المنعطفات عثر الفريق على مجموعة كاملة من الفاكسات المتبادلة بين مفتشي الأمم المتحدة في كل من بغداد، نيويورك وفيينا، مقر وكالة الطاقة الذرية، التي كانت تشرف على عمليات التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في عراق ما قبل الحرب. لم تكن هذه رسائل إلكترونية ملتقطة بل الفاكسات الحقيقية بما يشير إلى أن العراقيين كان لهم جواسيس أو عملاء من نوع أو آخر قادرين على الوصول المادي إلى مكاتب وكالة الطاقة الذرية. في إحدى الحالات رأى كي أن فاكساً كان العراقيون قد أخذوه كان أصلياً، عليه ملاحظات مكتوبة بخط خطها أحد أعضاء فريق التفتيش التابع له هو قبل سنوات.

كان كي متوفراً على حوافز غير عادية يعرضها على العراقيين مقابل تقديم إثباتات مؤكدة لوجود أسلحة دمار شامل بما فيها 10 ملايين دولار من رصيد سري لوكالة الاستخبارات المركزية لمكافأة المخبرين. كان أيضاً يستطيع تقديم بطاقات إقامة خضراء إلى العراقيين المتعاونين الراغبين في العيش والعمل في الولايات المتحدة. كانت جماعته قادرة على إخراج الناس من العراق وإسكانهم في بلدان أخرى. تم نشر الإعلانات عن البرنامج للملأ أملاً في اجتذاب مخبرين حقيقيين، وقد جاء نحو 100 شخص بمعلومات بدت جديرة بالتدقيق والمعاينة. غير أن المحصلة بقيت صِفْراً، وله تتمخض العملية كلها عن أكثر من قيام كي بإرسال شخص واحد فقط إلى الولايات المتحدة. كان الجميع يكررون: "أنا لم أر شيئاً، أما جاري فقد رأى كذا وكذا.." ثمة كثيرون كانوا يأتون بقطع من معدات معينة ناسجين قصصاً حول كونها أجزاء من أسلحة كيميائية. جميع أنواع الخدع والمقالب كانت موجودة.

في منعطف آخر تمكنت فرق كي المتخصصة بالاتصالات من التقاط حديث بين عالم عراقي وزوجه التي كانت تناشد زوجها. كانا يائسين، وكانت ترجوه أن يذهب إلى الأمريكيين ويقول لهم أي شيء ليتمكن من الحصول على المكافأة المالية ومغادرة البلد.

كان العالم يقول: "أنا لا أعرف شيئاً. لم يكن عندنا أي شيء. لا أستطيع أن أعطي الأمريكيين شيئاً، أي شيء. لم نكن متوفرين على أي شيء".

أمر كي المحققين باستجواب جميع كبار المسؤولين العراقيين المحتجزين. من المدهش أن أحداً لم يكن بالفعل قد رأى أي سلاح دمار شامل، غير أنهم جميعاً كانوا

مقتنعين بأن أسلحة غير تقليدية كهذه كانت موجودة في مكان آخر من أمكنة ترسانة صدّام. حتى آخر شخص كان الجميع يفترضون أن صدّاماً كان يكثر من الدعاية الصخبة عن تدمير مخزونات أسلحته بعد حرب الخليج في 1991 خدمة لباقي العالم، غير أنه لم يكن غبياً لينفذ ما كان يقوله. إلا أن الوقائع بدت أكثر فأكثر وكأن ذلك هو بالضبط ما كان صدام قد فعله.

حتى أواخر أيلول/سبتمبر نجحت جماعة كي في التوصل إلى كميات كبيرة من الاكتشافات الغامضة – مرافق إنتاج أو مواد كيميائية "مزدوجة الاستخدام" قابلة للاستعمال لصنع الأسلحة أو منتجات لا علاقة لها بأسلحة الدمار الشامل. فالكلورين قابل للاستخدام لتصنيع أسلحة كيميائية، كما يمكن استخدامه لتطهير الماء في المسبح. ومع أن كي لم يجد نفسه في لحظة تجعله يقول "وجدتها!" (مثل أرخميدس)، فإنه ما لبث، تدريجياً، أن بات مقتنعاً بأن سبب عدم العثور على أي ترسانات أسلحة دمار شامل هو أنها غير موجودة ببساطة.

كان الجنرال جون أبي زيد قد تولى قيادة السنتكوم في تموز/يوليو. بدأ كي يتلقى إيحاءات تشير إلى أن الجنرال ورمسفلد كانا يريدان إعادة تكليف جماعة مسح العراق بمهمات إضافية مثل محاربة الإرهاب. اتصل كي بتنت وقال له: "هذا لن يحصل يا جورج. ثمة اتفاق يلزم الجماعة بالتركيز على أسلحة الدمار الشامل إلى أن أختم مهمتي. لقد عشت طويلاً جداً في واشنطن. أعرف جيداً أن المرء لا يحقق عادةً أي هدف حين يضع لنفسه أهدافاً كثيرة".

"بالتأكيد" قال تنت. "أنت على صواب. سأذهب لمفاتحة رمسفلد".

بعد قليل دار بين الرجلين حديث آخر.

قال تنت: "قلت لرمسفلد أنك ستستقيل إذا ما أُقْدِمَ على هذا".

من حزيران/يونيو إلى آب/أغسطس 2003 حصل تغيير في طبيعة أحداث العنف في العراق. ففي حزيران/يونيو كان متوسط عدد أحداث العنف يتراوح بين 35 و38 في اليوم، وكانت القوات الأمريكية مبادِرة إلى نصفها. أما في أحد أيام آب/أغسطس فإن المتحردين كانوا مبادرين إلى 28 من 33 حادثة عنف. وبرأي آرميتاج فإن المتمردين كانوا، باطراد، يأخذون زمام المبادرة في ثلثي المجابهات العنيفة الحاصلة الآن. وقد عنى ذلك،

بقناعة آرميتاج، أن الكتلة السكانية العراقية العامة كانت محايدة، تنتظر لترى الطرف الذي سيربح أو يخسر وما إذا كانت القوات الأمريكية ستبقى أو سترحل. ربما كان العراقيون يعرفون هوية بعض المتمردين وأمكنة وجودهم ولكنهم بقوا محجمين عن إبلاغ الولايات المتحدة أو قوى التحالف الأخرى سلفاً.

في مكتبه بوزارة الخارجية ألقى آرميتاج نظرة على البيانات. بدا له كما لو كان قد سبق له أن شاهد هذا الفيلم من قبل خلال فتراته الميدانية الثلاث بفيتنام. لم تعجبه نهاية الفيلم.

في كساد الصيف حيث لا أخبار كثيرة، نشرت **الواشنطن بوست** مادة صفحة "ولى في 4 آب/أغسطس 2003، تقول إن باول وآرميتاج قد ألمحا إلى ترك الإدارة ولو تمت إعادة انتخاب بوش. كان ذلك أمراً كان كلاهما قد أشارا إليه وراء الكواليس، بما عكس موقفيهما الانفصاميين المترددين في العمق من الاضطلاع بمهمات موظفين كبار في إدارة بوش.

مع تنامي العنف في العراق، لم يرد بوش أن يخسر مقاتله القسري أن يترك انطباعاً يشي بأن هناك قدراً من التباين بينه وبين باول. كان مدركاً لحقيقة أن باول وآرميتاج كانا يعملان كثنائي، متلاصقين أبدياً. قرر بوش دعوتهما، كليهما، إلى مزرعته.

عصر اليوم الأول للوصول، قام باول وآرميتاج بتغيير ملابسهما الرسمية وذهبا إلى منزل الرئيس الريفي.

سأل بوش: "ماذا عن تناول كأس؟"

"مارتيني دوبل" قال آرميتاج.

مدمن الشراب السابق بوش نظر إليه نظرة استغراب لطيفة.

"مؤكد" قال آرميتاج "بيرة دون كحول حملياً".

ضحك بوش.

لاحقاً دخنوا لفائف السيجار وجال بهما بوش في السيارة حول المزرعة.

تناول الثلاثة وجبة غداء ماتعة مع كل من لورا بوش، رايس وزوج باول آلما. في اليوم التالي عقدوا اجتماعاً دام ثلاث ساعات لمناقشة السياسة الخارجية.

بدّ باول: دعونا نوضح أمراً كي نستطيع أن نقول صادقين أنه لم يكن وارداً. لن نتحدث عن هذه القصة الإعلامية حول ريتش والتَّرك".

أومأ بوش بيده في الهواء كما لو كان يزيح الموضوع جانباً. تابَعوا الكلام ودخلوا في نقاش غير ذي شأن حول ما يستهدفونه في السياسة الخارجية.

في لقاء قصير مع الإعلام في 6 آب/أغسطس، قال بوش إن باول "قام بعمل أسطوري" مضيفاً "إن وجوده هنا في كروفورد التكساسية منخرطاً في الكلام عن قضايا ذات أهمية يجب أن يعلن للشعب الأمريكي بصراحة ووضوح أنه كامل الالتزام ويقوم بما يتعين عليه القيام به، ألا وهو الاضطلاع بمهام وزير خارجية عظيم".

وجد باول أن من واجبه أن يقول: "ليس لدي أي شرط. أنا أخدم الرئيس". ما عرف باسم "حملات الهمس" ضدهما هدأت، إلا أنها ما لبثت أن عادت إلى التركز على تنت.

كان رئيس مجلس النواب السابق نيوت غنغريتش على اتصال منتظم مع البيت الأبيض: ولاسيما تشيني وروف. كان ثمة تفسير بسيط لتعلُّق بوش بباول، حسب قناعة غنغريتش. "ما الحكمة في الذهاب إلى انتخابات عامة مع التخلص من الشخص الأكثر شعبية في البلاد؟"

كانت رايس في منتجع غرينبرير الوست فيرجينية في 19 آب/أغسطس 2003 تلعب التنس في آخر أيام إجازتها. كانت تلك إحدى فترات الأربعة أيام النادرة التي لم يسبق لها أن تكررت كثيراً.

الشخص المناوب على جهاز اتصالاتها الآمن جاء ركْضاً. "يجب أن أتحدث معك".

شاحنة مفخخة كبيرة كانت قد انفجرت في مقر الأمم المتحدة ببغداد. التقارير كانت غير مكتملة غير أن أعداد القتلى والجرحى كانت كبيرة. سيرجيو فييرا دي ميليو، رئيس البعثة، كان جريحاً ومدفوناً تحت الركام ولكنه قادر على التواصل مع المنقذين. لملمت رايس حوائجها وانطلقت بصحبة أعضاء فريقي الحراسة الأمنية والاتصالات على طريق العودة إلى واشنطن.

فييرا دي ميليو مات، قال ضابط المراقبة في غرفة العمليات عبر الهاتف.

شعرت رايس بوخزة في أحشائها. كانت شخصياً قد ألحت على فييرا دي ميليو، ذلك الدبلوماسي المتمتع بقدرٍ كبير من الاحترام والذي عمل مع الأمم المتحدة مدة 34 عاماً، طالبة منه الذهاب إلى العراق.

يا للهول! قال لها بوش حين تحدثا لاحقاً تعبيراً عن الغضب من قيام الإرهابيين باستهداف الأمم المتحدة.

قالت رايس من الواضح أنه كان الهجوم الأول بمثل هذه الضخامة على أي مقر للأمم المتحدة. كان العدد الأخير للقتلى 22 مع المزيد من الجرحى. صحيح أن هجمات (اضرب واهرب) حصلتْ من قبل. إلا أن هذا كان مفرطاً في بربريته، أليس كذلك؟ بالنسبة إلى رايس كان شيء آخر يحصل هنا. كانت العملية مدمرة ورمزية في الوقت نفسه. ما الذي كان يجري؟ غرقت في بحر من الحيرة.

في اليوم التالي، يوم 20 آب/أغسطس، اجتمع بوش مع مجلس الأمن القومي. قال: "يوم بشع بالنسبة إلى الحرية، غير أنه يجب أن يشد من عزيمتنا لنقوم بما يجب علينا القيام به خدمةً للحرية. إننا في حرب. إنها حرب من نوعية مختلفة، غير أننا رغم ذلك، سننتصر فيها. يريدنا الإرهابيون أن نتراجع ونحن لا نستطيع. علينا أن نضاعف جهودنا في الحرب على الإرهاب".

بعد تحديد اللهجة، انتقل الرئيس إلى بعض القضايا العملياتية قائلاً: "علينا أن نجري سلسلة من التقويمات حول ماهية الأهداف الرخوة الموجودة في العراق. كيف نستطيع تصليبها؟ انظروا، لابد لنا من إعادة تحليل العدو. ما استراتيجيته؟ علينا أن نواصل باطراد مراجعة خطتنا الهجومية لنأخذ في الاعتبار جملة التغييرات الحاصلة" ثم أضاف: "إننا بصدد عدو مفكر دائب على التغير، وكلما تغير هو، يجب علينا نحن أن نتغير. والآن ما الذي قاله لنا للتو؟ أعني هذا العدو".

ثمة حشد من المسائل والمشكلات المطروحة، قام بوش بإيراد بعضها رشّاً. ما الذي سنفعله مع الأشرار الذين يأتون من سورية وإيران؟ علينا أن نتصدى لهم. نحن بحاجة إلى قدرات استخباراتية وعسكرية أفضل للتعامل مع هؤلاء". غير أنه سرعان ما نأى بنفسه عن الأمور الأكثر تحديداً التي هي بحاجة إلى المعالجة. عائداً إلى الأسلوب الحماسي في الكلام قال: "الجماعات التي ترد بالانسحاب من العراق إنما يستسهلون ببساطة للقتلة ويكافئونهم".

بريمر الذي تم إشراكه في الاجتماع من خلال دارة تلفزيونية آمنة قال إن على الهجوم الذي تعرضتْ له الأمم المتحدة أن يشكل إنذاراً للعراقيين، وإنَّ على مجلس الحكم المؤقت أن يبادر إلى التحرك. لابد لأعضاء المجلس، قال بريمر، من أن يتصدوا

ويبرروا على الساحة دولياً من ناحية وبنظر شعبهم بالذات من ناحية ثانية. لابد لنا من حشد الشعب العراقي ودفعه إلى التضامن مع الأسرة الدولية. طلب بريمر من مجلس الحكم أن يدعو الشعب العراقي إلى دعم الشرطة والجيش.

سأل بوش: "هل نحن متوفرون على استراتيجية الاتصالات التي تمكننا من مجاراة الجزيرة؟"

رد أحدهم: "عندنا شبكة. نستخدمها".

"لابد لنا من أن نفعل" قال بوش، ثم سأل: "هل عندنا شبكة الاتصالات؟"

رد أحدهم مرة أخرى قائلاً: "نعم، عندنا شبكتنا، كما أننا نحاول استخدام الجزيرة والعربية بمقدار ما نستطيع".

قال الرئيس: "يجب أن نتركز على إقناع العراقيين بوجوب منع المقاتلين الأجانب من دخول العراق. علينا أن نعزف على الوتر الوطني الذي من شأنه أن يحفز العراقيين على التعاون معنا لإقصاء الأجانب".

هذه المفارقة الساخرة، مفارقة أن يعزف القائد العام لقوة محتلة مؤلفة من نحو 130000 جندي أجنبي مدجج بالسلاح على وتر الوطنية العراقية ويحاول إقناع الشعب العراقي بـ "إقصاء الأجانب" مرّت، على ما يبدو، دون أن يلفت الأنظار.

"علينا أن نتحرى جميع المصادر الممكنة من سائر الجماعات لهذا الهجوم" قال بوش. "من الذي أقدم على هذا؟ ومن هي الجهة التي تثير هواجسنا؟ لقد أخذنا درساً. لابد لنا من إعادة تقويم طبيعة العدو، وما هي تكتيكاته؟ وكيف نتكيف معه؟"

شكل الهجوم إنذاراً بالنسبة إلى بوش ومجلسه الحربي، غير أن الرئيس تجنب الإتيان على ذكر الموضوع على الملأ. طار إلى شمال غرب المحيط الهادي لإلقاء الخطب عن البيئة. فبعد يومين من اجتماع مجلس الأمن القومي، سأله أحد المراسلين عما إذا كان النزاع في العراق موشكاً على التحول إلى حرب عصابات ضد الغرب.

رد بوش قائلاً: "حسب ما أرى الأمر فإن العراق يكاد أن يصبح ساحة معركة مستمرة في الحرب على الإرهاب. إن إزاحة نظام صدام حسين عن السلطة من أجل حماية أمريكا وأصدقائنا وحلفائنا شيء مهم، كما تعلمون، وقد فعلناه. وبعد ذلك ما لبث أن جوبهنا بمقاومة من جانب الموظفين من البعثيين السابقين. وهؤلاء الناس قرروا

أن من الأفضل لهم أن يقاتلوا بدلاً من العمل في المشروعات السلمية لإعادة إعمار العراق لأنهم لم يكونوا ليعودوا إلى السلطة مرة أخرى. أعتقد أيضاً أن هناك عنصراً خارجياً يتسلل إلى العراق ولعل هؤلاء هم من طراز مقاتلي القاعدة. إنهم عازمون على مقاتلتنا هناك لأنهم لا يستطيعون أن يطيقوا فكرة انبثاق الديمقراطية وازدهارها. وهم لذلك يريدون الحيلولة دون حصول ذلك بالقوة".

وأضاف في خطاب إذاعي يوم 23 آب/أغسطس أن الصورة في معظم العراق مشرقة، رغم حصول الهجوم على الأمم المتحدة. "ثمة تحرك ثابت ومطرد على صريق إعادة الإعمار، ومجتمع مستقر، محكوم ذاتياً، هذا التقدم يجعل الإرهابيين الباقين أكثر يأساً واندفاعاً لشن الهجمات ضد رموز النظام والأمل، مثل قوات التحالف والعاملين في مؤسسات الأمم المتحدة. لن يصاب العالم بالهلع. لن تستطيع حفنة من الإرهابيين تقرير مصير مستقبل العراق، ولن تكون ثمة أي عودة إلى أيام صدام حسين الزاخرة بزنزانات التعذيب والمقابر الجماعية".

عاد رمسفلد إلى بغداد في 4 أيلول/سبتمبر. أراد الاستفهام عن مدى إمكانية اختزال حجم القوات الأمريكية. كانت الخطة الأولية تقضي بنشر 25.000 إلى 30.000 جندي فقط، ربما 60.000 كحد أقصى في العراق مع الوصول إلى هذا التاريخ. غير أن ذلك التقليص كان متعذراً بسبب أعمال العنف، فبقي العدد نحو 130.000، ومع أن أحداً لم يكن يعلن فإن ما يقرب من 500 هجوم ضد قوات الولايات المتحدة والتحالف في تموز/يوليو و500 هجوم آخر في آب/أغسطس، كان قد حصل. في مناسبة غداء صغيرة مع بريمر وكبار موظفيه قال رمسفلد: "أتساءل عما إذا كنتم، أنتم العاملين هنا متحلين بما يكفي من الشعور بالإلحاح". صعق بريمر الذي كان يوصل الليل بالنهار في العمل، وثار غضبه. أصر بعناد على إقناع رمسفلد بأن المشكلة هي الأمن.

أمضى ديفد كي نحو 30 دقيقة مع وزير الدفاع. إذا كان ثمة أي شك راود رمسفلد فإنه كان قد نجح في نقل مسؤولية العثور على أسلحة الدمار الشامل من الجيش إلى وكالة الاستخبارات المركزية، أجاد وضع النقاط على الحروف إذ أبلغ المراسلين أنه لم يكن قد طلب من كي أي ترهين لعملية البحث عن أسلحة الدمار الشامل، قائلاً: "لدي أشياء كثيرة جداً أفعلها في وزارة الدفاع وقد اتخذت قراراً واعياً يقضي بعدم الحاجة إلى الترهين كل 15 دقيقة حول القضية، حرفياً أنا لم أسأل.... أفترض أنه سيبلغني إذا توفر عنده شيء يجب أن نعرفه".

بقي بريمر مصراً على الإفصاح عن اقتناعه باحتمال بقاء الولايات المتحدة في العراق لسنوات. ففي 8 أيلول/سبتمبر، بعد غدائه مع رمسفلد بأربعة أيام، نشر تعليقاً في اتواشنطن بوست بعنوان "طريق العراق إلى السيادة". مرة أخرى استخدمَ كلمةَ " احتلال" دون أن ينتبه، على ما يبدو، إلى حقيقة أن الكلمة توحي بالإذلال على أيدي الأجانب. و"الاحتلال" في الشرق الأوسط لم يكن أيضاً يعني في المقام الأول سوى احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية. من المؤكد أن أكثر العراقيين لم يكونوا يفكرون بالاحتلالين الأمريكيين لألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، مع عمليتي ضخ كبيرتين لأموال أمريكية وعمليتي إعادة بناء مجتمعين بوصفهما نظامين ديمقراطيين ومركزي قوى اقتصاديين، دأبت الولايات المتحدة باستمرار على أنهما من البراهين المؤكدة لنجاحاتها السابقة كقوة احتلال.

أوجز بريمر سبع خطوات ينبغي اعتمادها قبل نقل السيادة إلى العراقيين، بما فيها وضع مشروع دستور، تصديقه وإجراء انتخابات بعد ذلك.

لم يكن لدى رايس أي علم بأن بريمر كان عازماً على نشر مثل هذا البيان الشامل. قالت له لاحقاً: "لن أقطع الاتصال معك". غير أنها كانت قد فعلت. بقي بريمر متحكماً بزمام الأمر. بدأ بوش يقول وراء الكواليس: "إنه مهووس بالتحكم". وافقت رايس على أن بريمر كان مديراً صغيراً (من العيار الخفيف - مايكرو مدير). غير أن أحداً لم يحول معالجة الخلل. قبل ستة أشهر كان مجلس الأمن القومي قد وافق على أن الهدف كان إضفاء واجهة عراقية على الحكم بأقصى سرعة ممكنة. غير أن الواجهة الآن كانت متمثلة ببريمر الذي عكف على اعتماد أنموذج احتلال على طريقة ماك آرثر في اليابان. ثمة كان نوع من الانقلاب الحقيقي دون إشراك مجلس الأمن القومي. كان ثمة انحراف فعلي عن الخطة.

كان بريمر يقول للعراقيين بعبارات لا لبس فيها: إن التحالف هو صاحب السيادة الآن. وهو يتحدث في كتابه عن أنه خاطب مجموعة من الوزراء العراقيين الجدد في 16 أيلول/سبتمبر بالعبارات التالية: "شئتم أم أبيتم - ولي أن أضيف أن الاحتلال ليس باعثاً على الفرح لأي من الطرفين - مازال الاحتلال هو السلطة السيادية هنا". لم يكن يحول إخفاء ازدرائه للعراقيين. مرة قال لوولفوفيتز: "ليسوا قادرين على تنظيم مسيرة، بله إدارة البلاد".

في 24 أيلول/سبتمبر، كان بريمر في واشنطن، حيث تناول هو وزوجه فرانسي عشاء خاصاً مع الرئيس والسيدة الأولى. يروي أنه قال للرئيس إنه كان متفائلاً حول العراق إلا أنه كان قلقاً بشأن التمرد المتنامي والمتطور. إلا أن بوش لم يعلق، كما كتب بريمر.

شكا بريمر من الكونغرس، من عدد القوات الأمريكية، من نوعية الاستخبارات. من عناصر الجيش العراقي المدربين حديثاً، ومما أطلق عليه اسم "شباك العنكبوت البيروقراطية". كتب يقول إنه أبلغ بوش بأن من "الضلال" عد جميع العراقيين ذوي البدلات الرسمية مكافئين لأفراد القوات الأمريكية. على العشاء صلوا لروح أحد المفضلين العراقيين لدى بريمر ممن قضوا، غير أن أي نقاش حول السيادة العراقية لم يدر.

لعل أحد الأمور التي أبقاها بريمر خارج كتابه عن هذا اللقاء مع الرئيس هو رد فعل الأخير على مخطط بريمر التنظيمي المتضمن صورة نحو 20 شخصاً يقدمون تقاريرهم إليه هو مباشرة.

علق الرئيس: "انظر، أعلم أنك درست في كلية أعمال، غير أنني أنا أيضاً خريج كلية أعمال. ثمة عدد أكبر مما ينبغي من التقارير المباشرة".

رد بريمر: "أعلم أنه جنون، وسأبدأ عملية إعادة التنظيم".

صحيح أنه أقدم لاحقاً على شيء من ذلك، إلا أن الأمور كلها تقريباً ظلت تتدفق عبره.

كذلك لم يأت بريمر على ذكر أحد استنتاجاته التي استخلصها من العمل في ظل ثماني رئاسات. شعر أن الرؤساء لم يكونوا متمتعين بكثير من السلطة. فالرؤساء، برأي بريمر، لا يستطيعون، باستثناء إشعال الحروب، سوى وضع رؤيا واختيار الأشخاص المناسبين. في العراق كانت السلطة تعود إليه هو، تعود إلى سلطة التحالف المؤقتة.

كان ستيف هيربتس، وقد بقي العينَ والأذنَ غير الرسميتين لرمسفلد في البنتاغون، يتردد على واشنطن دورياً. كان صقراً فيما يخص الحرب، مؤمناً إيماناً راسخاً بأن الغزو كان التدبير الصحيح. إلا أن بريمر لم يكن، حسب رأيه، ناجحاً في العمل. لم ير هيربتس أن بوسعه الإقدام، عملياً، على مفاتحة رمسفلد عن الوضع ليقينه بأن الوزير كان مبرمجاً. غير أن الأخير كان من شأنه أن يصغي إذا تمكن هيربتس من إحداث بعض الضغط من داخل البنتاغون ومن الأوساط المحافظة في واشنطن. جراء استيائه من الوضع، بادر إلى الاتصال باثنين من أكثر المحافظين الذين يعرفهم نفوذاً:

بول ،ولفويتز ونيوت غنغريتش. وقد كان قريباً من الرجلين كليهما منذ سنوات، غير أن وولفويتز وغنغريتش لم يكونا يعرفان بعضهما جيداً جداً. "لابد لثلاثتنا من اللقاء والكلام على وجبة عشاء" قال هيربتس لنفسه.

قام هيربتس بحجز غرفة خاصة في مطعم فرنسي مرتفع الأسعار يعرف باسم ليزال (Les Halles) على مسافة أربعة بلوكات عن البيت الأبيض في شارع بنسلفانيا، لمساء الثلاثاء الواقع في 30 أيلول/سبتمبر 2003. حضر وولفويتز وغنغريتش إلى الموعد دون تأخير ذي شأن.

بعد القال والقيل الموجز الذي شارك فيه الثلاثة، دخل هيربتس في الموضوع.

"إنه موضوع اللقاء. الرئيس موشك على خسارة السلم. لن يعاد انتخابه ما لم نصلح هذا الخلل. ثمة أمران يتعين عليه القيام بهما، والآن دون تأخير، وإلا فسيخفق. هذا هو الموضوع الذي يتعين عليكما، أنتما أيها الأخوان، أن تناقشاه" قال هيربتس. ثم أضاف: "لعل البند رقم واحد هو أن علينا أن نحدد تاريخاً لنقل الحكم إلى العراقيين، وعليكما أن نحدد ذلك الآن. وأنا اقترح الـ 30 من حزيران/يونيو 2004.

أقر هيربتس بأنه لم يكن إلا تاريخاً عشوائياً، إلا أنهم كانوا بحاجة إلى تاريخ ما قبل الانتخابات الرئاسية. بدا يوم 30 حزيران/يونيو 2004 مناسباً بعض الشيء، إذ كان بعد تسعة أشهر وعلى مسافة أربعة أشهر عن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر.

قال هيربتس: يكمن سبب قيامنا بذلك في أن أحداً لن يعمل للسير إلى التاريخ ما لم يكن التاريخ موجوداً". كان هيربتس شخصاً يؤمن بالسيرورة، ولم تكن ثمة أي سيرورة هنا. كان يعرف طريقة عمل الأجهزة البيروقراطية وسبب تعرضها للشلل. الناس لا يتحركون دون موعد محدد. من شأن أي احتلال طويل غير محدد المدى أن يشكل كارثة. "إن الشعب الأمريكي لن يطيقه. الاحتمال الأقوى هو أن العراقيين سيطردوننا قبل الموعد إذا لم نبادر نحن إلى تحديد تاريخ".

"أما البند الثاني الذي أريد طرحه فهو أن علينا أن نجند عراقيين في الجيش وقوى الأمن". كان بريمر والبنتاغون يخططان لإيجاد جيش عراقي مؤلف من 40.000 جندي مع حلول عام 2005 أو بعده، مع تجنيد نحو 146.000 في الشرطة، حرس الحدود والقوى الأمنية الأخرى. حتى اللحظة لم يكن ثمة سوى 1000 مرشح جندي للجيش العراقي الجديد.

قال هيريتس: "فكرتي هي إيصال العدد إلى 300.000 مع حلول حزيران/يونيو 2004." وتوقف توقفاً مسرحياً، ثم أضاف: "هيا ناقشوا أيها السادة!"

"أنت مخطئ مئة بالمئة" قال غنغريتش. فالانتخاب سيتركز، برأيه، على الاقتصاد الأمريكي.

عارضه هيريتس. سيبقى الاقتصاد على ما يرام. حتى إذا لم يكن كذلك فإن بوش غير قادر على أن يفعل شيئاً على هذا الصعيد. إن العراق مهم، وهو موضوع يمكن التأثير فيه. أضاف هيريتس: "أنا أنظر إلى العملية، إلى السيرورة؛ إنها موشكة على الإخفاق".

وافق وولفوفيتز على أن الاحتلال موقف خطأ وراح يقف في صف هيريتس.

أصر هيريتس على موقفه: "ليس هذا أمراً يخصني أنا. إنه أمر تناقشانه أنتما الاثنان".

بادر وولفوفيتز، وهو مؤيد قديم لفكرة حل الجيش العراقي بوصفها عنصراً حاسماً من عناصر تحرير العراق من التركة الصدّامية، إلى تذكيرهما بأن الجيش ما لبث أن ذاب وتلاشى.

وافقه هيريتس قائلاً إن تفكك الجيش لم يكن خيارنا. غير أن السماح ببقائه مفككاً هو بالفعل من صنع الولايات المتحدة وبريمر. وما ذلك إلا خطأ يجب تصويبه. لابد للعراق من جيش عراقي.

تمثل مقترح هيريتس الأخير بالضرورة السياسية: "اسمعاني جيداً، هذا الرئيس سيتم كشطه إذا لم تقوما بتغيير هذا الوضع".

خلال ما يزيد على ساعتين، ظل وولفوفيتز وغنغريتش غائصين في الموضوع. دائبين على إيراد الاقتباسات من الشعر، لدراسات، كتابات المؤرخين، اليونان الحديثين. إلا أنهما ما لبثا، في النهاية، أن وافقا على نقطتي هيريتس الرئيسيتين: المواعيد المحددة من جهة وضرورة الإقدام على اتخاذ تدبير ما بشأن إيجاد جيش عراقي من جهة ثانية.

لدى انتهاء العشاء، وعد الرجلان بأنهما كان سيتحركان. كان وولفوفيتز سيفتح رمسفلد وهادلي. أما غنغريتش فكان عضواً في مجلس تخطيط الدفاع، وهو مجلس درج على تقديم النصائح إلى رمسفلد بين الحين والآخر، إلا أن ارتباطه الحقيقي كان مع تشيني. فهذان الرجلان كانا قد انتُخبا عضوين في الكونغرس سوية للمرة الأولى في 1978 وبقيا صديقين منذ نحو 25 سنة. وعد غنغريتش في بالذهاب إلى تشيني وليبي سكوتر (الدراج).

فيما بعد قدم غنغريتش "صورة حية" عن العشاء من الذاكرة قائلاً:

كانت اللحظة الأسيرة الأولى. جلسنا وعقدنا مقارنات بين سلسلة تعليقات عن مدى سوء الوضع، عن مدى عزلة بريمر الكاملة عن سلسلة القيادة". وبرأي غنغريتش فإن "واشنطن كانت تتعرض للتضليل المنهجي".

على الصعيد الاقتصادي كان "أنموذج بريمر خاطئاً كلياً. نعم كلياً. فهذا الأنموذج قائم على إمكانية التعويل على أسلوب التعاقد السلمي، على استئجار شركات كبرى متعددة الجنسيات. هي قادرة على رسم الخطط في دنفر وعلى دفع الأمور إلى التحرك في عامين أو ثلاثة". أضاف غنغريتش أن الصراع الداخلي كان لا يزال مستمراً بحدة في مجلس الأمن القومي. "لقد تعب الكبار من الإفراط في التقاتل فراحوا يعلقون الأمل على نجاح بريمر في حل المشكلة. وحين يواجههم المرء بأن الأمور ليست على ما يرام فإنهم يقولون. "لنعط بريمر مزيداً من الوقت!"".

غير أن غنغريتش كان يرى استحالة نجاح بريمر في حل المشكلات. فقد قال رئيس المجلس السابق إن "بريمر هو أكبر كوارث السياسة الخارجية الأمريكية في الأزمة الحديثة".

"لعل أخطر الأشياء في العالم هو وجود شخص واثق، ذكي يسترشد بالأنموذج الخطأ لأن الأول شديد الحماسة لاتباع خطوات الأنموذج. يصل بريمر متوهماً أنه ماك آثر في اليابان وأن من الضروري بناء نظام ذي مركزية أمريكية".

قال غنغريتش لو سألنا رجال أعمال ومبادرين أمريكيين كبار "ما هو أكبر أخطائكم؟" لجاء جوابهم "عدم طرد أناس معينين بما يكفي من السرعة".

"مفهوم" أكد غنغريتش "كان لابد من إعفاء بريمر في موعد لا يتعدى أيلول/سبتمبر".

إلا أن غنغريتش أضاف أنه، ومعه وولفوفيتز، كانا يدركان استحالة طرد بريمر. فقد جرى تعيينه من قبل بوش، وكان غارنر قد جرى طرده عملياً. اثنان في عام واحد لم يكن ممكناً.

قال: "على المرء أن يهتدي إلى أمور محددة يصارع من أجلها تكون قابلة للرّوز والقياس". وبالتالي فإن غنغريتش أقر باستيائه من عدم قدرة الجيش على الحصول

على الموارد الطارئة اللازمة لتنفيذ مشاريع صغيرة، أكثر من اهتمامه بنقل السلطة إلى العراقيين أو بناء الجيش العراقي.

كان البيت الأبيض يقول إنه أطلق الأموال، إلا أن ضباطاً يعرفهم غنغريتش منذ سنوات كانوا يبلغونه بأن ذلك لم يكن صحيحاً. زعم غنغريتش أنه اتصل بتشيني آخر المطاف وقال له: "إنهم يكذبون عليك وعلى كوندي".

رد تشيني: "سأرى بنفسي؟"

ومع ذلك فإن تحصيل الأموال تطلب 60 يوماً من الأوامر المباشرة.

قال غنغريتش إنه ذهب لرؤية روف وهادلي وسلمهما مذكرة تقول: "من شأن مرير أن يكلّفكم الانتخابات". ثم قال لهما: "أنا هنا لأقول لكما بأن الأمر على هذا المستوى من السوء". أضاف غنغريتش أنه كان يشعر بضرورة إشراك رايس وتشيني في المسألة: "إنهما سيقدّمان على اتخاذ مئات القرارات. ليس المهم مجرد اتخاذ هذا القرار أو ذاك بل دفعهما إلى التفكير على نحوٍ مختلف بطبيعة الرهان".

خلاصة الأمر هي أن "خسارة أي حرب أمر بالغ السوء".

24

بادرت قيادة وكالة الاستخبارات المركزية العليا إلى الاجتماع مع كوندوليزا رايس في أيلول/سبتمبر 2003 للكلام عن مدى حاجة الولايات المتحدة إلى تطوير جهاز استخبارات وطني عراقي جديد. جاء تنت وماكلوخلين إلى مكتب رايس في البيت الأبيض مصطحبَيْن نائب المدير لشؤون العمليات ستفن آر كابس، رئيس قسم الشرق الأدنى روب ريتشر، ورئيس قسم محاربة الإرهاب الذي كان لا يزال مكتوم الاسم.

جلس تنت في مؤخرة الغرفة وراح يقضم سيجاراً بقي نصفه. كان الاجتماع مهماً إلا أنه كان راغباً في جعل الآخرين يتولون الكلام. غُرْبَتُه عن رايس كانت موشكة على الوصول إلى نقطة اللاعودة.

وزارتا الخارجية والدفاع، كلتاهما، كانتا ضد الفكرة. فجهاز صدام المخابراتي كان أحد رموز استبداده الوحشي. وحل ذلك الجهاز في أيار/مايو شكل خطوة مهمة. ساد خوف من أن يؤدي استحداث أي جهاز تجسسي إلى إثارة قدر من الهلع والاستياء لدى الشعب العراقي يفوق أي فوائد محتملة.

قام كابس بإيجاز المشكلة. كان العراق هو البلد الوحيد في العالم الذي كانت الولايات المتحدة منخرطة فيه في محاربة الإرهاب دون جهاز استخبارات محلي يمد يد المساعدة. إنه خلل باعث على الشلل. لابد من وجود شريك داخلي قادر على تزويد وكالة الاستخبارات المركزية بالمعلومات.

يتمتع العراق الآن بأكبر محطة لوكالة الاستخبارات المركزية، قال كابس. ذلك هو المكان الذي نواجه فيه التهديد الإرهابي الأكبر.

يضاف إلى ذلك أن الفكرة القائلة بأن من شأن تعزيز جهاز تجسسي جديد أن يبعث برسالة خاطئة ويشي بنوعٍ من العودة إلى تكتيكات البوليس السري من الطراز الصدامي، فكرة خاطئة ببساطة. فالجهاز الجديد يمكن تجنيده بعناية ومراقبته بحرص وصرامة. قال ماكلوخلين إن تجربته مع ما بعد سقوط جدار برلين وانهيار الشيوعية

تشي بأن أجهزة الاستخبارات في أوروبا الشرقية انقلبت رأساً على عقب وباتت مستعدة للعمل مع وكالة الاستخبارات المركزية. في 1990، كان قد ذهب إلى المجر حيث قال عناصر المخابرات ما معناه: "حسناً، درجنا إلى الآن على العمل لمصلحة السوفييت، أما الآن فنحن مستعدون لنعمل معكم أيها الشباب". إن شراء موظفي الاستخبارات في الخارج أمر ممكن.

أفاد الجميع بأننا بحاجة إلى معلومات استخباراتية ميدانية أفضل. أي جهاز محلي يمكن تمويله وتشغيله. قال تنت: "نحن أوجدنا المخابرات الأردنية وبتنا نملكها الآن".

ملمِّحة إلى جهاز الاستخبارات السوفيتية سألت رايس: "كيف تعرف أننا لن نوجد كي جي بي آخر؟"

علق كابس أن الكي جي بي الأصلي لم يكن من صنع وكالة الاستخبارات المركزية.

هز تنت رأسه، دون أن يقول شيئاً، وهو يكاد لا يخفي استياءه. كانت وكالة الاستخبارات المركزية تحصل على بعض أفضل معلوماتها الاستخباراتية من الأجهزة الاستخباراتية الأجنبية. من غير المعقول أن يكون أحد راغباً في بقائهم بلا عيون في العراق.

كان ماكلوخلين يرى أن هادلي وولفوفيتز كانا ساذجين وبددا الأشهر التالية دائبين على إقناع لجنة النواب بجهاز عراقي. ففي أحد الاجتماعات قال للمجموعة، بمن فيهم وولفوفيتز وآرميتاج: "أمضيت في لجنة النواب أربع سنوات ولم يسبق لي أن اختلفت بمثل هذه الحدة والعنف مع زملائي".

من جانبه، لم يكن لدى وولفوفيتز أي قدر من الثقة بالمفهوم كله. كانت وكالة الاستخبارات المركزية ستدعم العناصر الخطأ، برأيه. حتى الآن، ظلت الوكالة توفد أناساً بمهمات مدتها 90 يوماً وهم لا يعرفون حتى اللغة العربية. كان الجيش يضطلع بمهام استخباراتية أفضل بكثير.

بعد تسعة أشهر من النقاش والإلحاح من جانب تنت وماكلوخلين، فازت وكالة الاستخبارات المركزية أخيراً بالتفويض لتجنيد دفعة أولى مؤلفة من 1000 ضابط استخبارات عراقي في تموز/يوليو 2004.

تمثلت إحدى مهمات بلاكول بتنسيق التخطيط الاستراتيجي لدى وكالة الاستخبارات المركزية، وطلبت منه رايس بعض التخطيط البيني فيما يخص الباكستان.

بعد قيام بلاكول بعقد بعض الاجتماعات مع موظفين ذوي مراتب متوسطة، اتصل باول بريس، وقال لها:

لن "شارك في أي مشروع عن الباكستان. خطتنا العراقية تواجه المزيد من المتاعب يومياً. عيّني بلاكول مسؤولاً عن الخطة العراقية. يجب تفريغه مئة بالمئة للعراق. الخطة العراقية مشكلة مرعبة".

دون التشاور معه، قامت رايس بتعيين بلاكول مسؤولاً عن العراق. من الواضح أن باول أراد تسكين غودزيلا من التوغل وصولاً إلى إثارة موضوع السيارات العائدة للبنتاغون.

باشر بلاكول العمل، قرأ الملفات وتقارير البنتاغون، قام بالجولات وكتب مذكرة طويلة وجهها إلى رايس أواخر أيلول/سبتمبر. كانت الخلاصة: نحن بحاجة إلى مزيد من القوات على الأرض في العراق، بحاجة إلى فرقتين إضافيتين أو 40.000 جندي.

لم تقل رايس "لا" أو "نعم".

لأن بلاكول كان صديقاً لبريمر منذ عقود وكانا قد عملا موظفين في السلك الخارجي، قامت رايس بإيفاد بلاكول إلى بغداد لمساعدة بريمر. باتا مقتنعين أكثر فأكثر بأنهما بحاجة إلى إحداث مفاجأة مثيرة لرايس. طلب عقد مؤتمر تلفزيوني مغلق مع رايس وهادلي دون وجود أحد غيرها. إمعاناً في تأكيد أهمية المؤتمر طلبا من جميع الفنيين المشاركين في الاتصال التلفزيوني الآمن مغادرة الغرفتين في كل من واشنطن وبغداد.

حين وصل بريمر وبلاكول إلى المكان لم يستطيعان أن يريا إلا رايس وهادلي. قدما استعراضاً منهجياً لجغرافية العراق، لمستوى العنف، ولأساليب قادة الجيش في التعامل مع الهجمات في منطقة واحدة أو حيث كان متمردون مشبوهون متمركزين ثم تحركوا. وبعد قليل كان المتمردون يعودون إلى المنطقة القديمة. من اثنين من صنائع كيسنجر تشكل ما يمكن أن يعرف بـ "كيسنجر كامل". برأيهما كان ثمة برهان لا يدحض على وجود حاجة إلى فرقتين إضافيتين كان هادلي شديد الحرص على تسجيل الملاحظات.

مع الفارق الزمني على الفيديو الآمن بدا وكأن أي رد فعل لم يصدر عن أي من رايس وهادلي.

أخيراً بدأت رايس تقول: "حسناً، يا جَري، يا بوب، شكراً جزيلاً على هذه الأفكار. دعونا نفكر بها".

ثم اسودت الشاشة.

التفت بريمر إلى بلاكول وقال: "مَرْجَحة ورمية خاطئة".

رد بلاكول "طلقة في عمق الفضاء" متصوراً اقتراحهما منطلقاً نحو المريخ بعده إلى ما وراء المجرات الخارجية ومنظومات النجوم ليبقى ما بقي الزمن.

في مقابلتين تمتا في تموز/يوليو 2006 سألت رمسفلد عن مستويات القوات – مسألة مفتاحية ونقطة نزاع. أظهرت السجلات أن خطة غزو العراق تحدثت عن حد أقصى يصل إلى 275.000 من القوات القتالية الميدانية بما فيها نحو 90.000 ممن تمت برمجة تدفقهم على العراق في الأسابيع والأشهر التي أعقبت يوم 19 آذار/مارس، يوم بدء الحرب. قال رمسفلد إن إحدى "الإشاعات" الكبرى أذاعت أنه كان قرر أو أثّر دون وجه حق، في قرار عدم إدخال الـ 90.000. كل شيء كان بتوصية من الجنرال فرانكس. "اتخذ قراراً بأنه بات متوفراً على ما كان بحاجة إليه، أو سيكون مع تكشف الأمر عما لا يحيجه إلى المزيد ممن كان في الصف... هو رفع توصيته إلى الرئيس وأنا رفعت توصيتي إلى الرئيس وتم الاتفاق على الموضوع". وهكذا لم يتم إرسال الـ 90.000 سندي إضافي للحرب أو إشاعة الاستقرار.

إن النقاد أو "المفكرين" حسب تسمية رمسفلد، "أولئك الذين لا يتحملون مسؤولية اتخاذ القرارات". لا يفهمون. كثيرون منهم يقولون: "نعم، إنه رمسفلد"، كما لو كنت جالساً مع صندوق أسود عاكفاً على بيان هذا كله. وكل من يعرفني أو راقبني وأنا أقوم بأي عمل يعلم أنني لا أعتمد ذلك الأسلوب. آتي إلى هذا العمل موقناً أن ليس هناك أحد يمتلك ما يكفي من الذكاء للقيام بهذه الوظيفة". لذا فإنه كان يعول على "خاص أذكياء" كما قال، ويعتمد على "مشورة مستمدة من مصادر متعددة".

إلا أن عدداً غير قليل من الجنرالات والمدنيين العاملين بأوثق أشكال التنسيق مع رمسفلد أوضحوا في سلسلة من المقابلات أن رمسفلد هو سائق القطار.

مع مجيء صيف 2006 كان رمسفلد قد عدّل من موقفه إزاء مسألة ما إذا كان حجم القوات كافياً.

قال: "ممكن كلياً أنه كان العدد أكبر مما ينبغي في أوقات معينة وأقل مما يجب في أوقات أخرى، لأن أحداً لا يبلغ درجة الكمال. جميعنا، نحن الذين كنا نبذل أقصى

جهودنا لإصدار هذه الأحكام كنا نفعل ما نفعله في سياق من التوجس والقلق حول تأمين ما يكفي لإنجاز العمل، ولتمكين عملية معينة، عملية سياسية واقتصادية، من السير قُدُماً، دون المبالغة بالأعداد كي لا يقتنع الناس بأننا جئنا لسرقة نفطهم واحتلال بلدهم وزرع الفوضى وعدم الاستقرار في البلدان المجاورة وصولاً إلى الإطاحة ببعض تلك الأنظمة الأخرى. وهكذا فإننا اتخذنا أفضل القرارات الممكنة استعادياً لم يسبق لي أن رأيت أو سمعت أي شيء من "مفكرين" آخرين يوحي لي بأن لديهم أي سبب للاعتقاد بأنهم كانوا على صواب ونحن كنا على خطأ. كما لا أستطيع أن أبرهن على أننا كنا على صواب وكانوا هم على خطأ. الشيء الوحيد الذي أستطيع قوله هو أنهم يبدون متوفرين على قدرٍ أكبر بكثير من اليقين مقارنةً مع ما قد يتيحه لي تقويمي أنا للحقائق".

عادي ديفد كي إلى واشنطن في الوقت المناسب لتقديم تقرير انتقالي إلى الكونرس في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2003. قال تنت لكي: "لن نقدم المادة إلى البيت الأبيض حتى صباح اليوم الذي ستُدلي فيه بشهادتك". إذا لم يكن البيت الأبيض مطلعاً على الشهادة سلفاً، فإن من شأن الضغط على كي لتعديل وقولبة ما سيقوله أن يكون أصعب.

"لم نعثر بعد على أي ترسانات أسلحة". قال كي في شهادته المحضَّرة، "غير أننا لم نصل بعد إلى النقطة التي نستطيع أن نقول فيها تحديداً إما أن مخزونات من هذه الأسلحة موجودة أم كانت موجودة قبل الحرب ومهمتنا الوحيدة هي الاهتداء إلى المكان الذي انتقلت إليه". الانعطاف الجديد الذي أضفاه على عمله تمثل بالقول إنه كان قد عثر على "العشرات من النشاطات البرنامجية ذات العلاقة بأسلحة الدمار الشامل". من حيث الجوهر، كان كي يحاول أن يقول الأمرين (يحاول أن يُعَيِّد في القريتين دفعة واحدة كما يقول المثل الشعبي - المترجم): لم يتم العثور على أي مخزونات غير أن من الممكن العثور عليها ذات يوم.

ثم تخطئ جملة التقارير الإخبارية عن ملاحظات كي إذ ركّزت، على نحوٍ شبه حصري، على إقراره بأن أي أسلحة لم يتم العثور عليها. أجرى جيم ليهرر معلق أخبار البي بي إس (EBS) مقابلة مع كي تلك الليلة. قال كي: "عثرنا على قدرٍ ذي شأن من النشاط في مجال الأسلحة، غير أننا لم نتمكن، مرة أخرى، لم نستطع... لم نعثر على الأسلحة".

سارع باول، صاحب المصلحة الكبيرة في الأمر، صاحب الرهان الخطير في المسألة، إلى الاتصال بتنت، غاضباً من وقوع الإدارة في خطأ "فبركة" مثل هذا التقرير

الضعيف. في مواجهة موجة متصاعدة من الانتقاد، حاول بوش" فبركة" أشياء وحده في اليوم التالي، زاعماً أن تقرير كي "يعلن أن نظام صدام حسين كان متوفراً على شبكة سرية من المخابر البيولوجية، صنف حي من عنصر البوتوليوم القاتل، محاولات خفاء متطورة وأعمال تخطيط متقدمة في مجال تصنيع الصواريخ بعيدة المدى المحظورة". لم يكن البوتوليوم في أي سلاح أو ما هو قريب منه، رغم أن الرئيس بدا موحياً بأنه كان موشكاً على تجهيز أحد الصواريخ به.

ما لبثت مذكرة حول تشكيل مجموعة استقرار العراق لرايس - مسعى مجلس الأمن القومي الجديد لتنسيق عمل بريمر الذي كان سيتولاه بلاكول - أن وقعت بيد ديفد سانجر، ذلك المراسل واسع الحيلة في البيت الأبيض لنيويورك تايمز. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت التايمز قصة بعنوان: "البيت الأبيض عازم على ترميم بعثتي العراق وأفغانستان".

قرأ بريمر الخبر عبر الإنترنت في بغداد. كانت تلك المرة الأولى التي يسمع فيها بمجموعة استقرار العراق، أو بمعلومة أن رايس كانت ستضطلع بدور أكبر.

أكدت رايس لبريمر لدى كلامهما إن إعادة التنظيم لم تكن في الحقيقة عادة تنظيم فعلية. لم تكن تعكس أي استياء من بريمر، بل هي مصمَّمة، كما قالت، فقط لاستنفاز الجهاز البيروقراطي وتفعليه.

في مؤتمر صحفي عُقد في اليوم التالي، بدا رمسفلد واضح الانزعاج والغضب.

رداً على سؤال أحد المراسلين حول مجموعة استقرار العراق قال: "أعتقد أن عليك أن توجه ذلك السؤال إلى كوندي". مؤكداً عدم سماعه بعملية إعادة التنظيم قبل تسربها إلى الصحافة.

مراسل آخر أراد المتابعة، إلا أن رمسفلد صدَّه قائلاً: "قلت لا أعلم. أليس ذلك واضحاً؟ ألا تفهم الإنجليزية؟ لم أكن هناك عند التأسيس".

رأى رمسفلد أن قيام رايس بإعلان مسؤوليتها كان مثيراً للسخط. على امتداد بضعة الأيام التالية لاحظ أنها كانت تحاول التراجع.

تركز قلقه على تمخض القصص عن خلق انطباع بوجود استراتيجية جديدة وبأن مستشارة الأمن القومي، جهاز العاملين في مجلس الأمن القومي ونظيره الرئاسي ماتو ،

بطريقة ما، مسؤولين عن الـ 130.000 جندي أمريكي في العراق، بدلاً منه هو. كم مرة تعين عليه أن يذكّر الجميع؟ إن مجلس الأمن القومي لم يكن في مسلسل القيادة. لم تكن لمشكلة متمثلة باحتمال وجود استراتيجية جديدة. فالمشكلة لم تكن سوى عدم وجود أي استراتيجية ذات شأن بالمطلق باستثناء ترك بريمر مسؤولاً.

في العراق، كان ديفد كي قد تلقى اتصالاً من سكوتر ليبي "الدراج". قال ليبي:

"يريد الرئيس أن يعرف إذا كنت قد عاينت هذه المنطقة. لدينا مؤشرات – وربطاً مؤيد ت جيولوجية – أن شيئاً مدفونٌ هناك".

ذهب كي إلى خبراء الخرائط والصور في فريقه. سحبوا صور الأقمار الصناعية والمسح المأخوذة للموقع. كان ذلك في قلب لبنان.

علق أحد خبراء تحليل الصور مازحاً: "ذلك هو المكان الذي نذهب إليه تالياً".

عند منعطف آخر تلقى كي برقية من وكالة الاستخبارات المركزية تقول إن نائب رئيس الجمهورية يريده أن يرسل شخصاً إلى سويسرا للقاء إيراني يدعى منوشهر غوبانيفار.

"لقد تذكرت هذا،" قال كي فور اطلاعه على البرقية. "هذا الأمر لن أنفذه".

كان غوربانيفار الوسيط الإيراني في صفقات الرهائن مقابل الأسلحة الكارثية لإدارة ريغان في فضيحة إيران – كونترا. ومع أنه كان احد مصادر وكالة الاستخبارات المركزية في سبعينيات القرن العشرين، فإن الوكالة كانت قد أنهت التعامل معه في 1983 وأصدرت في العام التالي "خطاباً للحرق" يتضمن تحذيراً يؤكد أن غوربانيفار "مزوِّر موهوب".

قرأ كي أن غوربانيفار هذا ادعى هذه المرة التوفر على مصدر إيراني يعرف كل شيء عن أسلحة العراق النووية، ولكنه يريد مبلغ 2 مليون دولار سلفاً، ولن يتحدث مع الولايات المتحدة مباشرة، بل من خلال غوربانيفار فقط.

اكتشف كي أن الخدعة الغوربانيفارية الأخيرة كانت ذات علاقة بزميل مجلس أمن قومي سابق لأوليفر نورث الذي سبق له أن انخرط مع غوربانيفار في فضيحة إيران – كونترا يدعى مايكل لدين من معهد المشروع الأمريكي.

رد كي على برقية وكالة الاستخبارات المركزية برقياً: "ما لم تزودوني بتوجيهات مباشرة تقضي بالتحدث معه مباشرة، لن أكلف أي عضو في فريق مسح العراق، الآي

اس جي ISG بالتحدث مع هذا الزبون. إنه معروف على أنه نصّاب محترف، ومن شأن العملية أن تخرِّب بيت أحدهم. إذا أراد مدير المخابرات المركزية الدي سي آي CIA أن يزودني بتوجيهات مباشرة يأمرني فيها بالقيام بالعمل، فإنني سأفعل بالطبع. غير أن من الضروري أن يكون اللقاء مباشراً".

جرى إسقاط الفكرة. كان تشيني يحاول الاضطلاع بنوع من مهمة محقق على، ساعياً إلى الكشف عن أسلحة الدمار الشامل المراوغة، برأي كي. غير أن هناك خيوطاً فالتة على الدوام في العمل الاستخباراتي ثمة نتف بائسة من المعلومات التي من شأنها أن تفضي إلى سائر أنواع الاستنتاجات الطائشة والهوجاء غير أن من شأن الاكتفاء بالتركيز على عدد قليل من البنود وإيلائها قدراً كبيراً من الأهمية، أن يفضي إلى الحصول على صورة مشوهة ومنحرفة. ظلت القصة تذكر كي برواية **شيفرة دافنتشي** القنبلة التي ينجح فيها أحد أساتذة جامعة هارفارد وشرطية فرنسية في جمع أدلة الواردة في الإنجيل وعدد من الأعمال الفنية العظيمة والأساطير التي يُفترض أنها تكشف النقاب عن مؤامرة عملاقة لإخفاء الطبيعة الحقيقية لحياة يسوع المسيح.

كان كي عازماً على التمسك بالأساسيات - بالمصادر البشرية، بالناس الذين يمكن بالفعل أن يكونوا عارفين شيئاً.

ظل بريمر متنقلاً في الجو بين بغداد والولايات المتحدة محاولاً إبقاء الأمور متحركة ومتعاملاً مع مفك البراغي البالغ طوله 8000 ميل والعالق بأيدي موظفي واشنطن وبيروقراطييها.

في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2003، كان في البيت الأبيض لمقابلة بوش. كل من رايس، كارد، رمسفلد وميرز كانوا في الغرفة.

على شاشة الفيديو، جادل الجنرال أبي زيد مؤيداً فكرة الحاجة إلى استعادة ضباط من جيش صدام.

أما موقّع أمر سلطة التحالف المؤقتة رقم: 2 القاضي رسمياً بحل الجيش بوصفه أحد أول إنجازاته في العراق فاعترض قائلاً: "ثمة مخاطر في ذلك. علينا أن نتقدم بحذَر شديد كي لا نعطي انطباعاً يشي بأننا نعيد تأسيس النظام القديم".

وحسب ما جاء في كتاب بريمر فإن الرئيس تدخل ليقول: "حسناً، هناك شيء واحد واضح. علينا أن نلتزم بالخط في العراق. علينا ألا نبدي أي ضعف في أعقاب هذه الهجمات الجدية. لن يكون هناك أي فقدان للتصميم".

بدا الشك عامل حت ولم يكن من شأنه إلا أن يفضي إلى لَيّ الذراع. كان الرئيس أول هتافي فريق كرة القدم أيام المدرسة الإعدادية. ليس ثمة إلا القليل، اللهم إذا وجد، مما يشير إلى أنه انخرط في أي نقاش جدي للسياسة والخطة في هذه المرحلة من مراحل اجتماعات المجلس الحربي. بقي دوره مقتصراً على التعبير عن الثقة والحماسة.

في وزارة الدفاع، قام رمسفلد بتزويد بريمر بما كان يعرف باسم "خيار وولفوفيتز – فايث،" مخطط يقضي بتحويل السيادة في موعد مبكر مثل 9 نيسان/ابريل 2004، الذكرى السنوية الأولى لسقوط صدام.

"أبكر مما ينبغي" قال بريمر. "نخاطر باحتمال وقوع العراق في براثن الفوضى أو الحرب الأهلية". أراد الانتظار إلى حين تشكيل حكومة منتخبة واعتماد دستور. لم يكن هناك أي إمكانية لتحقيق ذلك قبل حلول شهر نيسان/ابريل.

بقي رمسفلد مصراً على موقفه. في اليوم التالي، خلال اجتماع كبار المسؤولين أفاد بوجوب نقل السيادة بغية إلغاء وَصْمة أن الولايات المتحدة قوة "احتلال". أوصل الجنرال بيس، نائب ريس هيئة الأركان المشتركة الرأي ذاته إلى بريمر.

قال بيس: "لعل الاستراتيجية العسكرية الأهم هي تعجيل مسيرة الحكم والإدارة". وبالتالي، فإن الجنرالات، وهم المسؤولون عن الأمن الذي واعتماد استراتيجية عسكرية، كانوا يتطلعون إلى سيادة مبكرة وسياسة بوصفهما حلاً.

فيما بعد أفاد بيس بأن ذلك كان تعليقاً ربما قام بريمر بإخراجه من سياقه. أضاف بيس "تستطيع أن تقتل الناس على امتداد الأعوام الـ 27 التالية، دون أن تتوصل إلى إيجاد أي بيئة أفضل. ما عليك أن توفره هو المزيد من الأمن، الأمن الذي يمكن للحكم أن يتحقق في إطاره، وذلك هو ما يجعل أمر الحكم أمراً بالغ الأهمية. الأمن والحكم متداخلان ومتشابكان".

لم يَكُف باول عن محاولة إقناع بوش بأن كل الكلام عن إعادة البناء والعملية السياسية، عن استكشاف النفط وتوليد الطاقة الكهربائية، وعن التنمية الديمقراطية والخصخصة كلام بديع وجميلاً، ولكن الأمن يبقى الأكثر أهمية.

"هذا كله عظيم، غير أن هناك قضية واحدة فقط" قال باول لبوش في إحدى المناسبات "وإذا نجحت في حل هذه الأمن، فإن من شأن العملية أن تبدو أعظم الأشياء

التي سبق لأي كائن أن فكر بها. إنها مسألة الأمن. إذا لم توفر الأمن فإن شيئاً من هذا لن يتبع. ينبغي تركيز كل شيء على الأمن. أكثر من النفط أو الكهرباء أو الماء أو أي شيء آخر".

"صحيح" قال بوش "أفهم ذلك".

رد باول: "لن يحصل ذلك ما لم تمسك بالوضع الأمني".

ثمة تقارير سرية أظهرت أن هجمات المتمردين كانت قد قفزت إلى 1000 في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أكثر من 30 في ليوم. صحيح أن هجمات كثيرة لم تكن ناجحة، غير أن ذلك كان مستوى غير عادي من العنف. تم إبقاء الأعداد سرية.

سعياً إلى الإجابة على الأسئلة التي كان الرئيس قد طرحها بعد تفجير مقر الأمم المتحدة، وضع جون ماكلوخلين تقريراً موجزاً بعنوان "من هو العدو؟" قدمه إلى النواب والمسؤولين الكبار. قام بتحديد أربع جماعات: البعثيين السابقين مع برنامج للعمل على استعادة صدّام ونظامه؛ المقاتلين الأجانب؛ الوطنيين العراقيين الكارهين للاحتلال؛ وأبناء العشائر الغاضبين من موت الأقارب والساخطين على تصرفات قوات التحالف المهينة.

في اجتماع مجلس الأمن القومي الكامل قدم بريمر خيارات السيادة. تراجع بعض الشيء وبات مستعداً لنقل السيادة مع حلول نهاية عام 2004 – بعد انقضاء أكثر من عام على انتخاب رئيس جمهورية الولايات المتحدة.

بقي بوش هَتّافاً، برأي بريمر الذي أفاد بأن الرئيس اختتم الاجتماع بعبارات تكد أن تكون مقتبسة من خطابه العام قائلاً: "سننجح في العراق رغم الأوقات الصعبة التي نمر بها. ينبغي ألا يراود الشك أحداً. سنفعل الشيء الصحيح بصرف النظر عما تعونه الصحف أو يقوله الخصوم السياسيون عن الأمر. إن النجاح في العراق سيغير العالم. ليس ثمة ما يدعو الشعب الأمريكي إلى الشك في أننا واثقون من المحصلة. قد لا نحقق النجاح مع حلول موعد الانتخاب. ليكن".

بعد ذلك بادر بوش إلى دعوة بريمر للعمل معه في الجناح الخاص على الطبقة الثالثة من البيت الأبيض. سأل بوش بريمر عن رمسفلد: "أي نوع من البشر هو من حيث العمل معه؟ هل هو من النوع المتدخل في التفاصيل الإدارية الصغيرة والجزئية؟"

رد بريمر قائلاً: "أنا أحب دون، سيادة الرئيس، أعرفه منذ ثلاثين سنة، أنا معجب به وأعدّه على مستوى رفيع من الذكاء. ولكنه يتدخل في الجزئيات".

بدا بوش، حسب رواية بريمر، متفاجئاً.

"إن دون يُرْعِب مرؤوسيه المدنيين مما يبقيني شبه عاجز من استصدار أي قرارات إلا مـه هو. قد يكون هذا ناجحاً، ولكنه ليس مثالياً".

لم يعرض بوش أي استنتاجات ثابتة في مسألة السيادة ولكن سقفه كان واضحاً: "لن تخفق في العراق،" قال الرئيس ثانية.

عاد بريمر إلى العراق في 31 تشرين الأول/أكتوبر. كان شبه واثق من أنه حاصل على تأييد بوش في التصدي لأي نقل مبكر للسيادة.

عبّرت رايس عن قلقها بشأن لقاء بوش الإفرادي مع بريمر لآندي كارد. ما هي القضايا التي تمت إثارتها؟ هل جرى اتخاذ أي قرارات أو إعطاء أي توجيهات؟ إن اجتماعاً خاصاً كهذا قد أعطى بريمر هامشاً لا يصدق للتحرك. بات بمقدوره استحضار السلطة الرئاسية في كل الأشياء التي يقدم عليها أو، أقله، ادعاء تفسير تصريحات الرئيس دعماً لأفعاله.

أجابها كارد قائلاً إن وظيفة المبعوث بالغة الأهمية إلى درجة أن الرئيس وبريمر كانا بحاجة لأن يعرف كل منهما الآخر.

استشاط رمسفلد غَضَباً وفاتح كارد عن استبعاده من اجتماع أحد مرؤوسيه مع الرئيس.

صرخ رمسفلد: "إنه يعمل عندي!"

رد عليه كارد: "بل هو المبعوث الرئاسي".

في اجتماع آخر لمجلس الأمن القومي، برزت قضية الجيش العراقي.

أراد باول استخدام بعض القيادات المتوسطة من الجيش القديم لخلق جيش جديد. قال: "انظروا، لماذا لا نعمد إلى اجتذاب قادة الكتائب هؤلاء، وبما أننا بحاجة إلى إعادة تأسيس قوة ما، فلنأت بقادة الكتائب ولنعطهم رُزَماً من المال ونكلفهم بتشكيل كتائب. هؤلاء الناس بحاجة إلى المال".

جاء جواب رمسفلد مؤكداً أن عمليات تجنيد وتدريب الشرطة وجيش جديدة باتت جارية على قدم وساق. جرى إيراد الأرقام وتقاذفها يميناً ويساراً. في البدء قيل إن العدد هو 54.000 ثم ضُعِّف هذا الرقم، وفي إحدى المناسبات قيل إن العدد وصل إلى 200.000.

تساءل بريمر عن الجحيم الذي تأتي منه الأعداد. على شاشة الفيديو في عرفة عمليات البيت الأبيض. أمكنت رؤية بريمر وهو يهز رأسه معترضاً لدى تعويم الرقم الأخير. مئتا ألف؟ جديد بالنسبة إليه. في لحظات أخرى أمكنت رؤيته وهو يدون جملة من الملاحظات على تلة من ملفات "سلطة التحالف المؤقتة" المكوَّمة أمامه.

كان بوش ورايس يرغبان في تقليص فترة الاحتلال، غير أنهما باتا الآن أسيرين لعملية بريمر السياسية الطويلة. ما أكثر ما كان بوش يقول: "لا أحد يريد أن يكون خاضعاً للاحتلال. لسنا مستعدين لقبول الاحتلال". تمثلت القضية بكيفية الخروج من الاحتلال.

في بغداد، كان ميغان أوسليفان ورومان مارتنيز عاكفين على التصارع مع العملية الانتخابية المعقدة، ذات الخطوات الثلاث التي كان بريمر ومكتب الأمم المتحدة قد اعتمداها. بقيا قلقين لبعض الوقت من احتمال تمخض اعتراض بريمر على الانتخاب المباشر لمجموعة تتولى كتابة الدستور عن إحداث أزمة حكم لن يكونوا قادرين على التعايش معها والتصدي لها. بدا وكأن بريمر كان عازماً على جعل الأمر "خطأ أحمر" بما يفضي إلى انسحاب السيستاني من العملية. مقربون من الأخير قالوا لأوسليفان إنه كان قد أصدر فتوى الـ 28 حزيران/يونيو مصراً على ضرورة كتابة الدستور من قبل عراقيين منتخبين على نحوٍ سليم لأنه كان يخشى من أن يصبح العراق شبيهاً باليابان الواقعة تحت الاحتلال الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية. إن أركان ماك آرثر كانوا قد كتبوا الجزء الأكبر من دستور ما بعد الحرب وكانت اليابان التي سبق لها أن استسلمت دون شروط، قد اعتمدته دون إدخال سوى عدد قليل من التغييرات. كان السيستاني يريد انتخابات شاملة، غير أن ذلك كان من شانه أن يستغرق ستة إلى تسعة أشهر، ربما مضاعفاً فترة احتلال الولايات المتحدة للعراق.

في الوقت نفسه، تمثلت أزمة أخرى باحتمال تمرد أو تفكك مجلس حكم انتقالي مؤلف من 25 عضواً لدى مواجهة المسألة. كان من شأن مخالفة السيستاني أو فقدان مجلس الحكم أن يشكل ضربة كبرى تُبقي الجميع دون بدائل قابلة للحياة.

في اجتماع لمجلس الأمن القومي جرى في خريف 2003، انعطف النقاش إلى دور آية الله العظمى السيستاني جرى وصل بريمر عبر الدارة التلفزيونية الآمنة. سأل بريمر:

"هل سنسمح لرجل دين في الـ 75 من العمر بأن يقرر طبيعة سياستنا وخطتنا في العراق؟"

رد عليه نائب الرئيس تشيني: "لست أدري، يا جَري، وأنت تعلم، ما إذا كانت ثمة طريقة أخرى للنظر إلى المسألة. بدأت أعتقد أن علينا أن نتعامل مع السيستاني بالطريقة التي يتم اعتمادها للتعامل مع رئيس لجنة شاذ في الكونغرس من جانب الفرع التنفيذي. قد لا يعجبك. قلا تتفق معه. غير أن عليك أن تسايره لأنه قادر على إلحاق قدر كبير من الأذى بك".

منذ تلك المحطة أصبح السيستاني المرجع المجاز بالنسبة إلى إدارة بوش. سواء أكان شاذاً أو إيراني الهوى أو محبوباً، ثمة أمر بقي مؤكداً: كان صاحب نفوذ بالنسبة إلى ـلايين من العراقيين.

قاد أوسليفان ومارتنيز بوضع مذكرتين في 4 تشرين الثاني/نوفمبر لخصتا خطة بديلة، وبالتحدث مع بريمر عنها في أحد الملاجئ خلال إحدى هجمات المورتار. تمثلت الفكرة بإيجاد دستور انتقالي دون تسميته كذلك، نظراً لأن صدّاماً كان قد حكم البلد بموجب دستور انتقالي وكانت الفكرة منطوية على معانٍ مرعبة بالنسبة إلى العراقيين. بدلاً من ذلك كانت الوثيقة ستحمل اسم قانون الإدارة الانتقالي أو التي ايه ال TAL. ومع أنه كان سيصاغ ويفرض على العراق في المقام الأول من جانب الأمريكيين، فإنه كان سيشتمل على مراحل متطلبة للانتخابات كما لوضع مسودة دستور دائم، جديد مع حلول تاريخ محدد.

تم إرسال أحدهم إلى النجف لعرض الفكرة على السيستاني. وافق الأخير.

قام هادلي وبلاكول بإبلاغ رايس عن احتمال إجراء انتخابات انتقالية في العراق والعمل، بعد ذلك، على نقل السيادة. اتصلت رايس مع بريمر.

"انظري" قال بريمر "لدينا اقتراح جيد؛ ثمة، باعتقادي، نوع من الإجماع الناشئ". ثم لخص لها صورة الوضع.

سألته رايس: "ألا تعتقد أن عليك أن تعود إلى هنا وأن تتيح لنا فرصة الحديث عن الأمر أولاً، لأن هذا إن هو إلا نوع من القرارات التي هي على المستوى الرئاسي؟"

"بالتأكيد. سأستقل الطائرة غداً".

تنفس هادلي الصعداء. وصاح: "رحماك اللهم!" ثم قال لرايس: "لم نصدق أننا ارتحنا منه".

قالت رايس للرئيس: "أبلغت جَري بريمر أن يعود".

سألها بوش: "ما الذي دعاك لأن تفعلي ذلك؟"

"أعتقد أن من الأفضل إجراء هذه المناقشة هنا".

شكا بريمر لتشيني عبر اتصال هاتفي آمن بعد بضعة أيام: "لسنا متوفرين على استراتيجية عسكرية للانتصار على العراق".

"ما أكثر ما طرحت السؤال نفسه" قال تشيني: "ما استراتيجيتنا المفضية إلى الانتصار؟ انطباعي هو أن منطق البنتاغون هو أن الحرب قد انتهت وحلت مرحلة "اللملمة". يخفقون في رؤية حقيقة أننا في معركة كبرى ضد الإرهابيين في العراق وغيره".

قطع وعداً بإثارة هذه القضايا شخصياً في البيت الأبيض.

في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع بريمر مع الجنرال أبي زيد. كان ذلك يوماً مشؤوماً، حيث تم إسقاط طائرة هليوكبتر أمريكية ثانية في أسبوع واحد، وقُتل أربعة جنود أمريكيين.

قال أبي زيد: "أخشى أن يحاول الناس، أن يحاولوا دق إسفين بيننا". غير أن إسفيناً ما لبث أن بدا واضحاً لحظة شروعهما في الكلام. أعلن أبي زيد عن حاجته إلى إعادة استخدام ضباط سُنَّة ذوي خبرة من جيش صدام القديم. كان قد مل من البيانات العلنية الشاجبة للإقدام على مثل هذه الخطوة والصادرة عن والت سلوكومبي، أحد كبار نواب بريمر. قال أبي زيد: "اسمع! ظللت على الدوام أقول لك إني أعارض حل الجيش، إلا أنني لم أبادر قط إلى عرض وجهة نظري في الصحافة".

رد بريمر: "كان من شان استعادة جيش صدام أن تؤدي إلى إشعال نار حرب "هلية هنا. إذا كنت تعتقد أننا نعاني من مشكلات معينة الآن، فتصور ماذا **كانت** ستكون".

في عيد المحاربين القدماء، يوم 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 ألقى بوش خطاب حفل عشاء في مؤسسة هريتيج (التراث) المحافظة. بدت الحرب في العراق شديدة الشبة بحملة الجهود التي دأب الرئيسان ترومان وريغان على بذلها لإلحاق الهزيمة بالشيوعية، قال للجمهور. "إن إرادة أمريكا وعزيمتها يجري اختبارهما في أفغانستان وفي العراق. نحن لا نكتفي باحتواء خطر الإرهاب، بل ونرده على أعقابه".

جاء الزعم متناقضاً مع الوقائع على الأرض في العراق. ما من شيء كان يتم رده على أعقابه. فالتقارير السرية المصنفة كانت تبين حصول 750 هجوماً عدائياً في العراق خلال شهر أيلول/سبتمبر وأن العدد تصاعد إلى 1000 في تشرين الأول/أكتوبر. كان ذلك يعني وجود أكثر من 30 هجوماً في اليوم الواحد.

بعد نحو ساعة من خطابه، كان بوش قد عاد إلى البيت الأبيض حيث عقد اجتماعاً مع مجلس أمنه القومي.

"هاتوا" قال بوش "تعالوا نر كيف تسير الأمور في العراق".

بدأ روب ريتشر، المضطلع برئاسة قسم الشرق الأدنى في وكالة الاستخبارات المركزية منذ سنة، بمداخلة استخباراتية موجزة. قال: "إننا نشهد تأسيساً لحركة تمرد في العراق".

سارع رمسفلد إلى مقاطعة عنصر وكالة الاستخبارات المركزية قائلاً: "تلك كلمة قوية. ما الذي تعنيه؟ ما تعريفك للتمرد؟"

رد ريتشر: "سيدي، تبعاً لمنشورات وزارة الدفاع بالذات، ثمة ثلاث مواصفات لأي تمرد". أوردها رشّاً: التأييد الشعبي، الهجمات أو الأعمال التخريبية المتواصلة، والقدرة على الفعل الذاتي والتحرك المستقل.

"أخالفك الرأي" قال رمسفلد. منسحباً إلى الخلف وتاركاً العاصفة تمر. يا لها من مراوغة رمسفلدية! قد تنجح؛ وقد لا تنجح.

أدرك ريتشر سبب مقاومة رمسفلد لاستخدام كلمة "تمرد". كانت الكلمة تعني بوضوح أن من هم في الطرف المقابل إن هم إلا قوة راسخة، منظمة وربما كارثية. إلا أن الأمر، بنظر ريتشر، كان هو الواقع، وكان لابد من التصدي له ومجابهته. لم يكن لعراق الآن إلا مسرح سيناريوهات حرب عصابات كلاسيكية، مع اضطرار الجيش لمواجهة مسألة ليس مسألة توفير الحماية لجنوده فقط بل وقضية توفير الحماية لسكان العراق. فالشباب العراقيون كانوا عاكفين على اتخاذ قرارات عملية. هل يتعين عليهم الالتحاق بقوة الشرطة العراقية الجديدة أم بحركة التمرد؟

التفت بوش إلى بريمر. سأله: "هل هذا ما تراه أنت؟"

أومأ بريمر برأسه موافقاً.

كان ريتشر، الذي سبق له قبل شهرين أن ذهب إلى العراق لزيارة قواعد وكالة الاستخبارات المركزية الرئيسة السبع، قد اكتشف أن بريمر كان سيوافق في الميدان، غير أنه لم يكن في الواقع مستعداً للانخراط في الجدل هناك في واشنطن. لن يكون مستعداً على الإطلاق للوقوف صراحة في وجه رمسفلد.

بلغ ريتشر ذروته في مصارحته المباشرة للرئيس تأييداً لفكرة استحداث جهاز استخبارات عراقي جديد. فقدرات وكالة الاستخبارات المركزية على الالتقاط بقي محدودة في العراق لعدم وجود جهاز استخبارات عراقي يساعد على توفير المعلومات. كان لدى وكالة الاستخبارات المركزية نحو 200 ضابط ميداني وعنصر في العراق؛ كما كان تنت عاكفاً على التخطيط لتوسيع دائرة حضور وكالة الاستخبارات المركزية هناك.

علق بوش: "أريد مزيداً من البيانات. لا أريد أن أقرأ في **النيويورك تايمز** أننا نواجه تمرداً. لا أريد أحداً في المجلس يقول إنها حركة تمرد. لا أظن أننا وصلنا إلى هذه المرحلة بعد".

أتى الجنرال ميرز على ذكر عدد من النجاحات المختلفة، راسماً صورة إيجابية.

تدخل تنت: "أنا لا أسمع بذلك". طلب إدخال رئيس محطة الوكالة إلى الشبكة التلفزيونية الآمنة ليدلي بدلوه.

اعترض رمسفلد قائلاً: "أعتقد أن الجنرالات هم أفضل من يستطيعون تزويدنا بالمعلومات".

"مفهوم،" قال تنت رافعاً يديه تعبيراً عن تراجعه. بدا ليس متراجعاً وحسب بل ومستسلماً.

تدخل بوش: "أريد بعض الوضوح،" غير أن التناقضات بقيت دون حل، ولم يبادر هو إلى الإصرار على حلها.

فيما بعد، أفاد رمسفلد بأنه تحرى عبارة "تمرد" وعبارات أخرى ذات علاقة في أحد القواميس العسكرية "لم أتوصل إلى الاقتناع بأن عليّ أنا أن أستخدم، أن أجد العبارة المناسبة لوصف ما يجري في أي وقت محدد".

كان آرميتاج قد توصل إلى استنتاج أن صديقه تنت كان قد بالغ في إطالة البقاء مديراً لوكالة الاستخبارات المركزية. شعر أن تنت كان عليه أن يترك الإدارة في 2002

بعد لحرب الأفغانية الناجحة، أو لاحقاً في الصيف، بعد مقتل نجلي صدام المتوحشين عُدي وقُصي في 22 تموز/يوليو 2003. ظل على الدوام يقول إن التخلي عن المناصب الإدارية العالية لم يكن صعباً كما يخشى كثيرون. قال: "ما إن تتخلى عن منصبك الحكومي حتى يقفز مؤشر معدل الذكاء لديك 30 نقطة إلى الأعلى". وثمة ميل لدى الناس نحو الاعتقاد الخاطئ بأنهم أناس يتعذر الاستغناء عنهم. "عليك أن تتذكر أن سحك لقبضتك من سطل الماء لا يترك أي ثقب" درج آرميتاج على أن يقول.

إلا أن المشكلة الكبرى الآن كانت متمثلة بحالة الرئيس الذهنية، برأي آرميتاج. فقد كان بوش في حالة إنكار بالنسبة إلى العراق.

25

عند محطة أخرى من محطات اجتماع مجلس الأمن القومي، جادل رمسفلد أن من لمهم نقل الأمور إلى العراقيين لإقناعهم بأنهم قادرون على إدارة البلد.

علق الرئيس : "علينا أن نسلّم بواقع أننا لا نستطيع اجتراح دستور دائم مباشرة". ثم سأل بريمر: "ألن توفر الأسباب أمناً أفضل؟ أعني لن تكون في مواجهة منظر أرتال أماد مكاتب الاقتراع معرضة لعمليات التفجير أو إطلاق النار".

أنهى الرئيس الاجتماع معلناً: "من المهم بالنسبة إلى الجميع معرفة أننا سنواصل الطريق وأنا مصمم على النجاح". ولدى اجتماعه لاحقاً مع بريمر في المكتب البيضوي سأل: "ما الوضع الفعلي على الأرض؟"

رد بريمر: "المعلومات الاستخباراتية ليست جيدة. وأنا شخصياً لست مقتنعاً بأن الجيش متوفر على استراتيجية انتصار".

تابعا الكلام قليلاً. أخيراً قال بوش لمبعوثه الخاص: "أنت تقوم بعمل عظيم. تابع!"

في مواجهة تقارير مقلقة من عامله الرئيس في العراق، بدا بوش راغباً في توظيف قوة الإرادة لتغيير الوضع على الأرض. تعليقاته العلنية المبعثرة ذات اليمين وذات الشمال في هذه المدة أكدت زخماً مشابها من الحماسة والتفاؤل.

في خطاب ألقاه يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر قال بوش: "من شأن إخفاق الديمقراطية العراقية أن يشجع الإرهابيين في طول العالم وعرضه، أن يزيد من الأخطار التي تتهدد الشعب الأمريكي، وأن تطفئ شعلة الأمل لدى الملايين في المنطقة. إن لديمقراطية العراقية ستنجح، وذلك النجاح سيطلق رسالتين موجهتين إلى دمشق وطهران تقولان إن بوسع الحرية أن تكون مستقبل كل الأمم".

ولكن أين هو الإلحاح على اجتراح استراتيجية كفيلة بتحقيق الانتصار، إذا كان النجاح على مثل هذه الدرجة العالية من الأهمية؟ وإذا لم يكن ثمة استراتيجية كهذه، كما يعتقد بريمر، فما السبب الكامن وراء التفاؤل؟

أحس بريمر بالقلق حين رأى الجميع مصابين بما بات يطلق عليه بينه وبين نفسه اسم "حمى الهروب". ومع أنه ظل يصر على أن السيادة المبكرة – التي كانت ستضع حداً لعمله في سلطة التحالف المؤقتة – "فكرة خائبة". فإن هذه الفكرة بقيت متكررة البروز.

كان باستطاعة بريمر أن يقرأ تقويماً معيناً. كان الرئيس مشغولاً بإعادة الانتخابات في 2004، والحملات الانتخابية هذه كانت القوة الدافعة وراء أي بيت أبيض. مـ من أحد كان قد سبق له أن قال لبريمر صراحةً كلاماً من قبيل: "يتعين عليك أن تخرج من هناك قبل الانتخابات الرئاسية". غير أن من شأن الفوز أن يكون الشيء الأهم في حياة بوش. لابد له من أن يبقى منخرطاً في معارك الحملة على نحوٍ شبه يومي. صحيح أن العراق كان مهماً، ولكن إعادة الانتخابات هي الجائزة الكبرى.

تحدث بريمر مع آندي كارد مع حلول نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2003. وجادل حول ضرورة التصرف على نحوٍ سليم كرمى لعين التاريخ وعين العراق. "من شأن الأمر أن يجعل حياة الرئيس أكثر صعوبة في العام التالي. بل ومن شأنه حتى أن يؤدي إلى خسارة معركة إعادة الانتخاب".

حَثَّ كارد بريمر على مفاتحة الرئيس.

قال بوش: افعل ما هو صحيح. حتى إذا لم نقم بحسم هذا الأمر قبل الانتخابات".

أقر بريمر لاحقاً أن "هذا الضغط، ضغط السيادة المبكرة هذا، كان، فيما أعتقد، سياسياً في جزء منه... وإن لم يبح أحد لي بذلك. تمكنت من أن أقدر ذلك".

ما لبث الجيش أن بدأ يجادل مدافعاً عن فكرة أن من شأن إنهاء الاحتلال أن يؤدي إلى تعزيز الوضع الأمني لأن العراقيين ليسوا مغرمين بالاحتلال. وفي أحد الاجتماعات قال بريمر: "انظروا، صحيح أن إنهاء الاحتلال فكرة جيدة؛ ولكننا نخدع أنفسنا إذا كنا نعتقد بأن ذلك هو الطلقة الفضية التي ستضع حداً للمعارضة. لن تفعل، لا لشيء إلا لأن العراقي العادي الذي يخرج من بيته سيجد أمامه دبابة برادلي رابضة هناك حتى إذا توقفتم عن أن تكونوا قوة احتلال".

أخيراً قرر الرئيس في 12 تشرين الثاني/نوفمبر أن هناك سيادة مبكرة.

يستذكر بريمر في كتابه أنه طرح فكرة ضرورة تصوير القرار القاضي بنقل السيادة كما كان أمراً قد اقترحه العراقيون، لا الأمريكيون.

ضحك بوش: "أوافق على ذلك. وأقترح أن يبقى هذا الاجتماع الوحيد في التاريخ الذي لا يخرج منه الجميع ويهرعون لإعلام الصحافة بما قررناه".

نجحت الخطة. كان عنوان الصفحة الأولى لجريدة **الواشنطن بوست** في 15 تشرين الثاني/نوفمبر يقول: "العراقيون يطالبون الولايات المتحدة بالتنازل عن السلطة مع حلول الصيف؛ سلسلة اجتماعات مدن لوضع العملية على السكة،" وكان عنوان **النيويورك تايمز** يقول: "الولايات المتحدة ستعيد السلطة إلى العراقيين في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيو". تماماً كما تم الاتفاق في البيت الأبيض، جرى تصوير الأمر في التامير وأمكنة أخرى على أنه خطة "مقترحة من قبل قادة عراقيين،" نقلها إلى واشنطن بريمر، ثم "قبلها بوش بخطوطها العريضة".

بعد يومين من الإعلان عن أن السيادة ستُنقل إلى العراقيين، بادرت مجموعة مؤلفة من 21 امرأة عراقية بزيارة البيت الأبيض. تولت مساعدة بوش لشؤون الذاتية دينا باول، وهي تتقن العربية ومولودة في مصر، مرافقتهن في جولة على البيت الأبيض.

أحدهم أبلغ بوش بالأمر، فوافق على مقابلتهن. كانت لدى العديد من النساء قصص مرعبة عن وحشية نظام صدام. إحداهن كانت قد رأت ابنها يُعذب حتى الموت. أخريات كُن قد اغتُصبن. كثيرات اعتذرن من دخول المكتب البيضوي لرؤية بوش، غير أن خمسة منهن أقدمن على حضور الاجتماع الخاص.

فور دخول المكتب البيضوي قالت إحدى النساء موجهة كلامها إلى الرئيس: "محرر".

سأل بوش دنيا عن معنى الكلمة، فترجمتها له إلى الإنجليزية.

تدفق الدمع من عيني الرئيس.

رأى المستشار السياسي الجمهوري دان سَنُور الذي كان ناطقاً باسم بريمر أن أفضل تقويمات وضع بريمر كانت تصدر عن هيوم حوران الذي سبق له أن شغل منصب سفير الولايات المتحدة في خمس دول - الكاميرون، غينيا الاستوائية، السودان، المملكة العربية السعودية، وساحل العاج. وحوران الطليق بالعربية والذي يعد الأطول باعاً في شؤون الشرق الأوسط والبالغ الـ 68 من العمر، هذا الذي كانت خدمته الأولى في بغداد في ستينيات القرن العشرين، كان أحد أوائل المستعربين الذين كان بريمر قد جندهم للسلطة المؤقتة. في إحدى الرحلات البرية الطويلة خارج بغداد قال حوران لسنور إنهم

كانوا عاكفين على عملية بناء دولة كاملة، وقدر أن حظوظ بناء نظام ديمقراطي في العراق لم تكن أكثر من نحو 30 بالمئة.

مشيراً إلى جميع أهل الشرق الأوسط قال حوران: "لعلها المهمة الأصعب والأعقد التي سبق لنا أن اضطلعنا بها والتي سيتعين علينا أن نقوم بها مستقبلاً." غير أن المحاولة كانت صائبة ولو بقيت احتمالات النجاح 30 بالمئة. "إنها محاولة جديرة بأن تُبذل".

في تشرين الثاني/نوفمبر، قبيل ترك حوران لسلطة التحالف المؤقتة، تناول سنو طعام العشاء مع حوران في كافتريا رعناذا، وهو مطعم في فندق الرشيد ببغداد. كانت سهرة ممتعة، وكان حوران ذا مزاج تأملي.

أفاد حوران بأنه حين كان سفيراً في المملكة العربية السعودية أو متولياً منصباً آخر ذا شأن، درج على استحضار قرار في صحنه كل سنة يكون حاسماً وصعباً يكفي لإبقائه سهران كل الليل. قال: "قرار واحد في السنة كان عبئاً ثقيلاً، لا أخطاء، توتر شديد، ضغط هائل". أما بريمر فكان، بالمقابل، يتخذ ما بين 10 و100 من القرارات ذات الأهمية الموازية كل يوم. "ما من دبلوماسي يستطيع أن يقدّر مدى صعوبة المهمة التي يضطلع بها بريمر تقديراً كاملاً" أضاف حوران.

قام أحد عناصر التحقيق في فريق ديفد كي في بغداد بزيارة رئيس لجنة المشتريات العسكرية السابق. سئل الرجل عما يأمل فيه مستقبلاً بعد أن تعاون مع الأمريكيين.

"أريد أن أبقى رهن الاعتقال طوال بقائكم. إنه آمن".

رأى كي في الأمر دليلاً مزعجاً على قناعة العراقيين بشأن الوضع الأمني في بلدهم.

قبيل عيد الشكر عبر الجنرال أبي زيد عن الرغبة في لقاء كي. جاءت الرسالة من العاملين في جهاز أبي زيد بصيغة "وحدك" بمعنى دون اصطحاب الجنرال دايتون.

"أريد مساعدتك" قال أبي زيد لكي. كان يبذل قصارى جهده للحصول على معلومات استخباراتية أفضل تساعد قواته في محاربة التمرد. جماعة مسح العراق العائدة لكي ربما كانت الشبكة الاستخباراتية الأكبر والأفضل في العراق في ذلك الوقت. "أنا بحاجة إلى هذه الإمكانيات. عندك مترجمون. عندك محللون".

اعترض كي قائلاً: "أنا عندي محللون خبراء في أسلحة الدمار الشامل لن يساعدوا أحداً في محاربة التمرد. لا يستطيعون الإحاطة بالأمر. عندي بالتحديد

ضابطا عمليات طليقان باللغة العربية". خذهما مني، فلا يبقى أمامي إلا أن أغلق الورشة وأذهب إلى البيت. لم يكن قادراً على مقابلة أي عراقي غير موجود في السجن.

حاول أبي زيد أن يساوم. اقترح أن يأخذ نحو عشرة فقط من محللي كي الذين يزيد عددهم على الـ 60. ثم خفض العدد إلى ستة أو سبعة.

"لا لن أستطيع لأنني مكلف بهذه المهمة. ليست لدي أي مشكلة على الإطلاق إذا عدت إلى واشنطن وقررت الأخيرة أن محاربة الإرهاب في هذه المرحلة أهم من تحري أسلحة الدمار الشامل". قال كي. ثم أضاف: "انظر، أنا أعيش هنا وأقطع طريق المطار أربع مرات في اليوم. بعض ورشاتي تعرضت للهجوم. إذا قلت وقالت واشنطن إن ذلك مهم فأنا أفهم. إلا أن ذلك ليس قراري أنا".

رد عليه أي زيد: "لا. أنا لا أريد العودة إلى واشنطن. لا أريد أن أطلب. أريد فقط أن نتفق حول الموضوع".

لم يكن كي مستعداً لأن يتزحزح، وبادر أبي زيد إلى استدعاء أركانه إلى داخل الغرفة. كرر الطلب تاركاً كي يستنتج أن أبي زيد ظن أنه لن يكون مستعداً لرفض طلبه أمام الأركان، أو ربما كان الجنرال يريد فقط أن يبين أنه بذل المحاولة المطلوبة. رأى كي أن الجو أصبح ثقيلاً بالنسبة إلى الأركان لأنه كان يفعل شيئاً لم يكن أحد منهم قادراً على مجرد تصور الإقدام على فعله. كان يقول "لا" لجنرال يزين كتفه بأربع نجوم.

في كانون الأول/ديسمبر، اتصل تنت بكي ليخبره بأنه كان قد خسر معركته المتعلقة بالحرب مع الجيش. كانت جماعة كي لمسح العراق ستُكلف بمهمات أخرى بالإضافة إلى أسلحة الدمار الشامل. سارع كي إلى العودة جواً إلى واشنطن لتذكير تنت بأن جزءاً من الصفقة المتضمنة قبوله بالوظيفة تمثل بأن جماعته ستتركز، فقط، على متابعة وتحري أسلحة الدمار الشامل، لا أكثر ولا أقل.

قال كي: "دقت ساعة الرحيل".

لم يبادر تنت إلى اعتراض طريق كي، رغم توجسه مما كان كي سيقوله بعد الرحيل. لم يكن يريده أن يخرج ويسيء إلى سمعة وكالة الاستخبارات المركزية.

رد عليه كي: "لا، ليس ذلك هو قصدي".

هل كان يخطط لتأليف كتاب؟

"أنا لا أفعل ذلك. لم يسبق لي أن فعلت. لم أقْدِمْ عليه بعد حرب الخليج الأولى". في المحصلة، ربما كان كتاب عن بحثه الناجح عن أسلحة الدمار الشامل بعد حرب الخليج أكثر قابلية للرواج من كتاب عن مطاردته لأسلحة الدمار الشامل في 2003، التي كانت موشكة على التمخض عن أصفار، مجرد أصفار.

اقترح تنت على كي أن يبقى مدرجاً في سجلات وكالة الاستخبارات المركزية مستشاراً. وافق الأخير على الرغم من ـدراكه لحقيقة أن من شأن بقائه واحتفاظه بامتيازاته الأمنية أن يوهم تنت بأن ذلك قد يمنعه من الكلام. كان قد جاء لزيارة تنت بوصفه زبون علاقات، شخصاً مقتنعاً بأنه قادر على إدارة أي شيء أو أي شخص.

بعد فترة غير طويلة، التقى كي تشالز آلن، مساعد مدير الاستخبارات المركزية لشؤون التجميع، الذي حدّث كي عن عملية عالية السرية لجمع معلومات استخباراتية عن أسلحة الدمار الشامل، قبل الحرب بنحو ثمانية أشهر، سرية للغاية إلى درجة أنها لم ترد حتى في الملفات. كانت العملية شبيهة بالمشروع الذي عرف باسم برنامج الأرواح الميتة الذي تم إطلاقه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتعقب علماء الأسلحة السوفييت الخارجين من البلاد وإغرائهم بالمال للوقوف على حقيقة ما كان يجري في الداخل.

بالنسبة إلى العراق، كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد أطلقت برنامجاً سرياً مزدوجاً للسعي إلى تطوير استخبارات بشرية موثوقة متخصصة بأسلحة الدمار الشامل. وخلال أيام تفتيش الأمم المتحدة في تسعينيات القرن العشرين كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد حصلت على كشف بالغ الجودة بأسماء العلماء العراقيين المنخرطين في أبحاث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها. انطوى الجزء الأول من البرنامج على الاتصال بعلماء عراقيين موجودين خارج العراق وإغرائهم بالمال مقابل البوح بما يعرفونه عن برنامج أسلحة الدمار الشامل. أما الجزء الثاني، الذي كان أخطر، فكان ينطوي على تجنيد عراقيين موجودين في أوروبا أو آسيا بالمال وتكليفهم بالعودة إلى العراق والتحدث مع أقاربهم الذين كانوا منخرطين في برامج أسلحة دمار شامل في الماضي.

لم يفض الأمر إلى أي دليل على وجود أسلحة دمار شامل، غير أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت شديدة الاقتناع بأن العراق متوفر على الأسلحة إلى درجة أن غياب الأدلة عُد برهاناً على إخفاق برنامج الأرواح الميتة. بعد نحو 120 اتصالاً دون جدوى، جرى وضع حد للبرنامج.

حين علم كي بالأمر انزعج من أن الأوجه السلبية للأدلة لم يتم الكشف عنها أو ضمها إلى ملف الاستخبارات الكبير الذي كان قد أُطّلع عليه قبل شروعه في مهمته ذلك الصيف. علق كي لاحقاً قائلاً: "لا أظن أن الرئيس كان مطلعاً. لا أظن أن باول كان على اطلاع. لا أعتقد أن كوندي سألت بالمطلق، أو جرى إبلاغها"(*).

في 6 كانون الأول/ديسمبر 2003، قام رمسفلد بإحدى وثباته إلى منطقة الشرق الأوسط. توقف في بغداد حيث سحب بريمر جانباً في المطار، ليقول له:

"انظر. من الواضح بالنسبة إلي أن قناة اتصالك الآن مباشرة مع الرئيس وليست من خلالي. كوندي باتت ممسكة بالقضايا السياسية. أظن أن ذلك خطأ. في المرة الأخيرة التي دس مجلس الأمن القومي فيها أنفه في القضايا العملياتية وقعنا في مطب إيران - كونترا. غير أنها باتت، على ما يبدو، منغمسة في الأمر".

كانت تلك تهمة غير عادية. فإيران - كونترا كانت فضيحة إدارة ريغان التي انطوت على صفقة السلاح السرية لإيران والتحويل غير الشرعي لملايين دولارات الأرباح إلى منظمة الكونترا المعادية للشيوعية في نيكاراغوا. ومختلف التحقيقات التي تناولت إيران - كونترا توصلت بالإجماع إلى استنتاج يقول بأن على مجلس الأمن القومي ألا ينخرط إلا في التخطيط والتنسيق - دون العمليات - ويوجه سهام النقد إلى أي عمل سري.

وتبعاً لرواية بريمر فإن رمسفلد ابتسم ابتسامة محكمة وقال: "أنسحب أنا من العطية السياسية. ولتقم كوندي ومعها مجلس الأمن القومي بمعالجة الأمور. من شأن ذلك أن يجعل حياتي أسهل قليلاً".

في هذه الفترة، وهي خارجة من غرفة العمليات ذات يوم، طلبت رايس من رمسفلد أن يتصل ببريمر لمعالجة بعض الأمور الروتينية.

"لن أفعل" قال رمسفلد "إنه لا يعمل عندي".

"ومَنْ، إذن يعمل عنده؟" سألت رايس.

"إنه يعمل عندك".

(*) برأي ماكلوخلين لم يكن البرنامج كبيراً جداً، كما لم يتوصل، بالتأكيد، إلى أي نتيجة. حسب كلامه، مثير للسخرية أن يظن أحد بأن شيئاً جرى كتمانه.

فيما بعد أكد لي رمسفلد في إحدى المقابلات أنه كان يشعر بأن بريمر كان يرفع تقاريره إليه فقط "تقنياً لا فعلياً".

قال رمسفلد عن بريمر "لم يكن يكثر الاتصال بالوطن. كان هناك في بيئة خشنة، عاكفاً على اتخاذ حشد كبير من القرارات، مثيراً جملة من الأصداء، وتلك مهمة صعبة"

سألته مردداً صدى اللغة التي استخدمها بريمر في كتابه: "وكان يشعر بأنه صنيعة الرئيس؟"

"يمكنك أن تراهن. وقد كان بالفعل. كانت المسألة مسألة إحساس بالأمر. لقد كان".

أوائل كانون الأول/ديسمبر، قرر نيوت غنغريتش إحداث قدر من الضغط الشعبي بشكاواه من بريمر. وقد أوضح لاحقاً: "كنت أغرس عَلَماً لأن الأشياء التي بدأت في أيلول/سبتمبر لم تكن تحصل بما يكفي من السرعة". أجرى مقابلة مع مجلة **النيويورك** قال فيها إن الولايات المتحدة "على حافة هاوية" في العراق.

قال غنغريتش للمجلة: "بلغني أن سلطة التحالف المؤقتة هناك لا تعني سوى العجز عن إنتاج أي شيء". لم يهاجم بريمر شخصياً، إلا أن زبدة كلامه كانت تشي بأن انتقال الحكم إلى أيدي العراقيين كان يجب أن يتم على نحوٍ أسرع. بعد ذلك ظهر غنغريتش في برنامج **لقاء مع الصحافة** يوم الأحد الواقع في 7 كانون الأول/ديسمبر 2003 وقال إن مثال ما بعد الحرب كان يجب أن يكون ما سبق للولايات المتحدة أن فعلته في أفغانستان، حيث تمت المسارعة إلى تنصيب حميد قره ضاي.

أضاف غنغريتش أن العراقيين كانوا يريدون حكومتهم الخاصة. "كلما أطلنا بقاء الأمريكيين جبهة ومركزاً، زاد خطر مبادرة النزعة الوطنية العراقية إلى اتخاذ قرار محاربة أمريكا".

في اليوم التالي اتصل بريمر مع غنغريتش وقال: "أنت لا تستوعب الأمر." نحن لسنا على حافة هاوية هنا. مضيفاً أنه ممسك بزمام الأمور: "لماذا لا تأتي في زيارة؟"

رد غنغريتش: "سآتي لأسبوع". ثم أضاف "لن آتي لزيارة استعراض مضحكة لا تدوم سوى يوم واحد". بحجة اضطراره إلى عقد سلسلة طويلة من المحاضرات واللقاءات المتواصلة بوصفه عضو كونغرس ضيف أشبه بهجمة قراد خيل مزعجة.

وافق بريمر في حين قام رمسفلد وأبي زيد بنفض أيديهما.

غير أن بريمر ما لبث، قبل أسبوع واحد من رحلة غنغريتش المبرمجة، أن بعث برسالة إلى أحد مساعديه تقول: "إننا كثيرو الانشغال. لا تستطيع المجيء".

علق غنغريتش فيما بعد قائلاً: "لم يكن رمسفلد مستعداً لإخضاع بريمر. لم يكونوا مستعدين لاستعادته بطريقة تفضي به إلى أن يصبح خصماً مكشوفاً للرئيس". مما أبقاهم في حيرة "عارفين أن الأمور ليست سائرة من ناحية وعاجزين في الوقت نفسه عن تصور أسلوب تغييرها من ناحية ثانية".

بالنسبة إلى رمسفلد، تمثلت المسألة في سبب عجزهم عن القيام بما قاموا به من إنجاز في أفغانستان. من الواضح أنهم كانوا بحاجة إلى قره ضاي ما، إلى شخص يمكن للعراقيين أن يعترفوا به قائداً.

في 13 كانون الأول/ديسمبر تمكن الجيش من إلقاء القبض على صدام حسين. كان الدكتاتور السابق مختبئاً في حفرة عناكب قريبة من منزل ريفي خارج تكريت الواقعة على بعد نحو 90 ميلاً إلى الشمال من بغداد، حيث كان قد وُلد في 1937.

أعلن بريمر على شاشة التلفزيون: "أمسكنا به، أيها السيدات والسادة،" مؤكداً للعراقيين أن الفيلم كان أمريكياً.

ثم قال لمساعده: "علينا بالفعل أن نسارع إلى الارتقاء إلى مستوى هذا النجاح. قد يكون تحديداً نقطة الأوج".

وفيما بعد قال لأحد معاونيه: "قد يدرك السُّنَّة المعتدلون الآن أن البعث قد ولى أخيراً إلى غير رجعة".

لم يكن ذلك صحيحاً. تواصلت أعمال العنف، رغم أن الهجمات تقلصت إلى 800 في كانون الأول/ديسمبر.

رأى الجنرال مَيَرز أن الأشهر الثمانية الأولى من احتلال العراق كانت هادئة نسبياً. لم يكن ذلك إلا تأكيداً لعدم وجوده هناك. ففي كانون الثاني/يناير 2004، كان هو ورمسفلد في البيت الأبيض يطلعان بوش على سلسلة من القضايا.

قال رمسفلد متدخلاً: "اسمعا، بالمناسبة، لدينا هذا الحدث". ثمة كانت مزاعم عن قيام عناصر من الشرطة العسكرية في أبو غريب، سجن صدام القديم المحصن، بإساءة معاملة عدد من السجناء. أضاف أن تحقيقاً كان جارياً: "من الواضح أن هناك صوراً ملتقطة. نحن جادون في المعالجة".

في 16 كانون الثاني/يناير قام اللفتنانت جنرال ريكاردو اس سانشيز بإصدار بيان صحفي يعلن عن تحقيق حول "إساءة معاملة محتجزين في أحد مرافق اعتقال التحالف". أضاف البيان أن من شأن نشر التفاصيل المحددة أن يعيق التحقيق.

خيبات رايس مع رمسفلد كانت متصاعدة، على الرغم من أنها حاولت إخفاءها. في إحدى النقاط كان الرئيس قد قرر جازماً أن مئات الإرهابيين المشبوهين المحتجزين في قاعدة خليج غوانتانامو الأمريكية، بكوبا، كانوا مقاتلين غير شرعيين تجوز محاكمتهم في محاكم عسكرية مع حرمانهم من حق المثول أمام النظام القضائي الاتحادي الأمريكي. وكان هذا يعني أنهم قد أحيلوا على وزارة الدفاع، إلا أن رمسفلد لم يكن مستعداً للشروع في عملية المحاكمة. بقي وزير الدفاع متردداً. كانت رايس قد تولت الإشراف على مراجعة بينية شاركت فيها مختلف الإدارات والوزارات واستغرقت أسابيع مع مساهمة كبار محامي الإدارة. تقررت دعوة الرئيس إلى الإيعاز لرمسفلد بالشروع في المحاكمات.

كان النائب العام جون آشكروفت قد أصبح مؤيداً داخلياً قوياً لإطلاق المحاكمات. بطريقة أو أخرى كانت قضايا المحتجزين ستُعرض على المحاكم الاتحادية. وإذا لم يتم اعتماد إجراءات قضائية مقنعة، فإن وزارة العدل كانت، برأي آشكروفت ستجد نفسها في ورطة عندما تحاول الدفاع عن النظام أمام محاكم الاستئناف الاتحادية.

في أحد اجتماعات مجلس الأمن القومي مع الرئيس، بدأت رايس استعراض دراسة طويلة عن القضايا كان من المفترض أن يكون الجميع قد قرؤوها واستوعبوا ما فيها.

اضطجع رمسفلد إلى الخلف وأظهر بوضوح أنه لم يكن حريصاً على المتابعة. كذلك بدا الرئيس مصاباً بالملل. غير أن رايس واصلت القراءة بعناد.

مقاطعاً رايس، سأل بوش: "ما رأيك أنت بهذا يا دون؟"

"إنهم أوغاد" قال رمسفلد. كان يعتقد أن الأمريكيين كانوا ميالين إلى الاقتناع "ليا بحقوق أولئك المتهمين أو المسجونين. تمثلت المشكلة بإبعاد الإرهابيين المعتقلين عن ساحة القتال ثم استجوابهم للحصول على معلومات استخباراتية مفيدة. كان على الإدارة أن تهتدي إلى طريقة مناسبة لإيصال تلك القصة إلى الجمهور.

وافق بوش. كيف؟ متى؟

"أنا لست محامياً" ذكّره رمسفلد. فهو لا يستطيع ولن يفعل.

انحرف النقاش عن مساره وبقي القرار معلقاً. بعض الجالسين في المقاعد الخلفية باجتماع مجلس الأمن القومي ذُهلوا إزاء مجاملة الرئيس لرمسفلد. بدا وكأن رايس ومجلس الأمر القومي كانا بصدد عملية رسمية جدية جارية على قدم وساق في حين كان الرئيس ورمسفلد بصدد عملية أخرى مختلفة - عملية غير رسمية، كلامية وطاغية.

قام الجنرال أبي زيد في كانون الثاني/يناير 2004 بمفاتحة تنت وروب ريتشر عن رمسفلد وستيف كامبون رئيس استخبارات البنتاغون. قال: "ليس العالم وردياً مشرقاً كما يزعم كامبون ووزير الدفاع. وهما يريدانني إدارة الحرب". خطة اجتثاث البعث الدركونية الصارمة كانت مجنونة ومهزومة ذاتياً. "علينا أن نبتر رأس الأفعى دون الانشغال بجسدها". وعن بريمر قال أبي زيد: "لا أستطيع أن أتكلم معه".

في محطة أخرى قال أبي زيد لمسؤولين كبار في وكالة الاستخبارات المركزية إن من شأن نقل الحرب إلى السنّة الذين كانوا يقودون التمرد في العراق أن يكون خطأ. "فأنت لا تستطيع أن تقتل كل سني في العمق".

قام الملك الأردني عبد الله بزيارة الرئيس في كانون الثاني/يناير 2004. قال عبد الله "إنني شديد القلق من اندلاع حركة تمرد على الجانب الآخر من الحدود". على الرغم من أن الحدود المشتركة بين الأردن والعراق لا يزيد على 50 ميلاً.

"مفهوم" قال بوش: "ولكن جنرالاتي يقولون لي إن 85 بالمئة من البلاد هادئ كلياً. 15 بالمئة فقط يعاني من بعض المشكلات وهي مشكلات متدنية المستوى".

ثمة تقارير سرية أشارت إلى حصول نحو 800 هجوم معادي في كانون الثاني/يناير الجاري، وهو العدد الموازي تقريباً للهجمات التي تمت في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

طلب تنت من ديفد كي إرجاء إعلان استقالته من جماعة مسح العراق إلى ما بعد خطاب حالة الاتحاد للرئيس في 20 كانون الثاني/يناير. وافق كي. في ذلك الخطاب حرص الرئيس على تكرار اللغة التي كان كي قد استخدمها أمام الكونغرس في تشرين الثاني/أكتوبر كالببغاء، متراجعاً بحدة عن جملة المزاعم التي سبق له أن أطلقها قبل سنة عن حالة برامج الأسلحة العراقي. لم يتحدث عن "أسلحة دمار شامل" بل عن "نشاطات برنامجية ذات علاقة بأسلحة دمار شامل".

التقى كي عدداً من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الجمهوريين وراء الكواليس لحثهم على أن يحذوا حذو الرئيس. طلب منهم أن يكفوا عن الكلام عن أسلحة الدمار الشامل وقال: "تحلوا بقدرٍ فعلي من الحرص، لأنكم لن تتمكنوا من العثور عليها. ذلك لا يعني أن النظام لم يكن نظاماً جديراً بالإطاحة والاستبدال. وهو لا يعني أنه نظام لا تستطيع أن تدينه في قضية قائمة على أسلحة الدمار الشامل في الأمم المتحدة ولكن ليس ثمة أي أسلحة فعلية".

في 23 كانون الثاني/يناير 2004 استقال كي رسمياً. في تلك الليلة نجح آحد مراسلي وكالة أنباء رويترز في الاهتداء إلى رقم هاتفه المنزلي واتصل به.

رداً على سؤال عن أسلحة الدمار الشامل قال كي: "لا أظن أنها كان موجودة. كل ما كان الجميع يتحدثون عنه هو ترسانات ومخزونات منتجة بعد انتهاء حرب الخليج، وأنا لا أظن أنه كان ثمة أي برنامج إنتاج واسع النطاق في تسعينيات القرن العشرين".

اتصل بِلّ هارلو، ناطق وكالة الاستخبارات المركزية باسم تنت، بكي. كان شديد الغضب. كان مطلوباً من كي أن يبقى مستشاراً وخبيراً كبيراً. أوحت الرسالة بأنه كان يتعين عليه أن يبقى احتياطياً. بل وقد ذهب تنت إلى حد إبلاغ باول بأن وكالة الاستخبارات المركزية كانت ستبقيه في المزرعة".

أدلى كي بشهادته على الملأ أمام لجنة القوات المسلحة في 28 كانون الثاني/يناير وقال ما كان سيغدو عنواناً وغلافاً للنيوزويك بعد بضعة أيام: "كنا مخطئين تقريباً، من المؤكد أنني لا أستثني نفسي". قال كي إن 85 بالمئة من العمل كان منجزاً ولم يكن ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد باحتمال العثور على أي مخزونات أسلحة تدمير شامل في العراق. "من المهم الاعتراف بالإخفاق" قال كي، مضيفاً أن تحقيقاً خارجياً كان مطلوباً.

في اليوم التالي، نحو الساعة العاشرة والنصف صباحاً، كان كي في منزله الفيرجيني حين اتصلت به رايس داعية إياه إلى وجبة غداء مع الرئيس. كان لدى كي نحو ساعة ونصف من الوقت، فتعين عليه أن يكون سريعاً في أخذ الحمام، ارتداء الملابس والتوجه بالسيارة إلى قلب المدينة للوصول قبل الموعد بعد قطع مسافة 30 ميلاً.

كان الغداء مع كل من بوش، تشيني، رايس وآندي كارد في إحدى غرف الطعام الصغيرة القريبة من المكتب البيضوي.

كيف توصلت إلى استنتاجاتك؟ أراد بوش أن يعرف . وكيف بقيت الاستخبارات الأمريكية غافلة عن كل هذا؟

قال كي: "أخطأنا لأن العراقيين تصرفوا فعلاً كما لو كانوا يملكون أسلحة. ولم نتحل بما يكفي من الذكاء لندرك أن أصعب الأمور في الاستخبارات يكون لدى بقاء السلوك مطرداً في حين تتعرض الأسباب الكامنة في العمق للتغيير" . لم يكن صدام يملك أي أسلحة دمار شامل ولكنه أراد أن يبدو كما لو كان يملكها . كان الخداع هو الهدف. أكد كي اعتقاده بأن صداماً كان قد قرر التخلص من أسلحة الدمار الشامل المتوفرة لديه من منطلق سهولة اكتشافها المفرطة.

قال خذوا مثال أنابيب الألمنيوم. فالكلفة العالية، السرية، المواصفات الأدق، وبعض المعلومات الاستخباراتية التي كشفت عن أن صداماً بالذات كان عاكفاً على متابعة شراء الأنابيب كانت قد أفضت إلى استنتاج أنها تخص برنامجاً نووياً .

غير أن كي والمفتشين كانوا قد قابلوا عدداً من المهندسين، غاصوا في أعماق الملفت واهتدوا إلى العقود. تبين أن الأنابيب كانت لمدفعية تقليدية، لنوع من تعديل نظام صروخي إيطالي. أوضح أن جهاز الدفع لم يكن على درجة كافية من القوة، ولكن عقد شراء هذا الجهاز تعذر تغييره لأن صاحب مصنع أجهزة الدفع كان صديقاً حميماً لنجل صدام. حاولوا جعل الأنابيب أدق - الأمر الذي تطلب مواصفات أكثر دقة - لتمكين جهاز الدفع من العمل. أفاد كل من له علاقة بأن ذلك كان حلاً مناسباً لأن المواصفات الأدق جعلت الأنابيب أغلى. وبما أن أصحاب العلاقة كانوا يحصلون على "السمسرة" فإن الأغلى كان هو الأفضل. كانت العقود باهظة التكاليف مثل العقود الخاصة بالعديد من منظومات الأسحة الأمريكية، وبالتالي فإن أحداً لم يكن يخسر باستثناء الحكومة.

أفاد كي بأن جميع أنواع عمليات الشراء كانت تتم عبر قنوات سرية ومن خلال السوق السوداء، بدلاً من آلية المراقبة التابعة للأمم المتحدة. محللو الاستخبارات افترضوا وجوب وجود سبب، ورأوا أن السبب تمثل بكون هذه البنود خاصة ببرامج أسلحة محظورة.

قال كي: "لعل الخلل في ذلك هو أنهم حاولوا الحصول على كل الأشياء تقريباً في الخفاء. كانوا يستطيعون لأن العائلة كانت مؤهلة. فالسوق الحرة كانت من حيث الجوهر خاضعة لإدارة عدي حسين وأصدقائه" .

غير أن الأدهى والأخطر، برأي كي، هو أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت قد أخفقت في فهم الفساد الكامل داخل النظام وانحطاط المجتمع العراقي. فالأمور كانت متدهورة إلى درجة أن النظام نفسه لم يكن قادراً على تطوير برامج أسلحة دمار شامل هادفة. كانت جماعة كي تسأل العراقيين في أثناء عمليات التحقيق: "كيف استطعت أن تفعل هذا؟ ما الذي جعلك تكذب؟" وكان الجواب المألوف: "الجميع كانوا يكذبون. الجميع كانوا لا يهتمون إلا بأنفسهم". كان الفساد عاماً وطاغياً إلى درجة أنه أحهز تماماً على قابلية الحكومة لأداء وظيفتها.

أراد بوش أن يعرف سبب امتناع صدام عن التبرؤ من أسلحة الدمار الشامل منذ زمن طويل برأي كي. ما الذي دفعه إلى أن يخاطر بحياته كلها، بحكمه، بدلاً من فتح الأبواب على مصاريعها.

قال كي إنه يرى أن صدّاماً لم يقتنع قط بأن الولايات المتحدة كانت ستبادر فعلاً إلى الاجتياح. غير أن الأهم هو أنه كان يخاف الشيعة والأكراد المقيمين في العراق أكثر من خوفه من الولايات المتحدة. وكان يعلم أنهم كانوا، بدورهم، يخافونه ظناً منهم بأنه كان يملك أسلحة دمار شامل.

أضاف كي: "تعلمون، كما ينبغي أن تقرأوا، أن الأنظمة الشمولية تغدو عموماً أسيرة الخوف من شعوبها أكثر من أن تصبح شديدة التأثر بالخوف من أي تهديدات خارجية. ليس هذا إلا تاريخ الأنظمة الشمولية". قال كي. "أغفلنا هذه الحقيقة". وأضاف أنهم كانوا بشكلٍ خاص عرضة لعدم التنبه إلى الأمر جراء النقص الشديد في الاستخبارات البشرية، والتعويل، بدلاً من ذلك، على أساليب التجميع التقنية.

بقي تشيني صامتاً فيما واصل بوش الغوص أكثر. أراد أن يعرف المزيد عن قناعات كي فيما يخص عملية الولايات المتحدة الاستخباراتية.

"لعل علة معشر الاستخبارات هي المبالغة في التركيز على المعلومات الاستخباراتية الراهنة". بمعنى التركيز على ما كان جارياً في ذلك اليوم أو الأسبوع بدلاً من تسليط الأضواء على المعلومات الاستخباراتية الاستراتيجية ذات المدى الأطول. "انظروا" أضاف كي "يكون التحليل الراهن أفضل إذا أدرتم السي إن إن أو قرأتم إحدى الصحف. بصراحة تامة تقوم الصحافة بعمل أفضل".

"يشكل البي أو بي" - الإيجاز الرئاسي اليومي - "مثالاً جيداً. هل تدركون أنكم إذا كان لدكم إيجابياً على أي شيء فيه، فإنكم لن تحصلوا على شيء سواه خلال الشهر التالي أو نحوه؟" فتعبير الرئيس عن الاهتمام يضع الأمر في صدر جدول أعمال معشر الاستخبارات. "إن جورج يشده إلى الخلف ويدفعه إلى الأمام وسيبقى حاضراً. إنهم يستجيبون له. إذا سبق للمرء أن تجاوب مع أي إيجاز رئاسي يومي فإن ذلك سيبقى موجوداً لفترة طويلة جداً من الزمن مع المزيد والمزيد من المعلومات". فالاهتمام الرئاسي يشي بأن الأمر مهم والمعلومات الاستخباراتية لا تلبث أن تتدفق متضخمة مثل كرة الثلج خارجة عن السيطرة.

التفت بوش إلى تشيني؛ قال: "ذلك هو السبب الكامن وراء تماديهم في إخباري عن ذلك السوب (SOB) في موزامبيق. تعين علي أن أطرح سؤالاً واحداً عنه، ومازلت أحصل على معلومات عنه".

تساءل بوش عن إمكانية وقوع وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات الأمريكية في مثل هذا الخطأ.

رد كي على التساؤل قائلاً: "من المعلوم أن إحدى مشكلات أي مدير هي أنه داخل العملية السياسية، يفقد توازنه. فجورج، مثلاً، يأتي إلى هنا يومياً لتقديم التقرير الموجز. ويؤدي ذلك، على نحوٍ حتمي، إلى إضفاء شعور بالعملية السياسية على الناس العاملين في الوكالة".

سأل بوش: "هل ترى أن علي ألا أستقبل جورج هنا يومياً؟"

شعر كي أنه ربما كاد يلامس أحد الخطوط الحمراء: "لا، ولكن الأمر ينطوي على ثمن. الآن أرجوكم ألا تخبروا جورج بما قلته. تذكروا أن المشكلة هي المعلومات الاستخباراتية الآنية أو الراهنة. إنكم لا تحركون الجماعة إلا إذا عبرتم عن الاهتمام بالأحداث الراهنة".

بقيت الأسئلة متدفقة. ربما لم تتوفر لكي فرصة مد يده ولو لمرة واحدة إلى أطباق وجبة غدائه. سأله كارد: "حدثتنا عن جهاز الاستخبارات الأمريكي. مَنْ برأيك يدير جهاز استخبارات جيداً؟"

"حسب تجربتي لا البريطانيون ولا الإسرائيليون، رغم شهرة الطرفين،" قال كي. صحيح أن جهازي الام 16 والموساد أسطوريان في دنيا المخابرات، غير أن كي قال إنه

لم يكن كثير الإعجاب بمنتجاتهما. "لعل أفضل الأجهزة، حسب ما أرى، هو الجهاز الصيني".

"صحيح تماماً" قال بوش "إنهم دائمو السعي لسرقة أسرارنا التكنولوجية".

فيما بعد، تأمل كي ما لم يكن قد قاله. رأى أن الرئيس كان في مواجهة مشكلة أكبر من مجرد إخفاق الاستخبارات في العراق. كان في مواجهة جهاز استخباراتي لا يستطيع، ولا يجوز له أن يعوّل عليه كثيراً في أي شيء.

في اليوم التالي، قامت رايس بدعوة كي إلى البيت الأبيض ثانيةً.

قالت: "ثمة شيء قلته للرئيس لامس بالفعل وتراً حساساً". كانتْ شديدة التأثر بما أورده عن أن أحد أصعب الأشياء في العمل الاستخباراتي هو الإمساك بالتغيير الحقيقي، هو إدراك السبب الكامن وراء تكرار المرء للشيء نفسه، ولكن بدوافع مختلفة.

قالت رايس: "كان يتعين علي أن أكون على درجة كافية من الذكاء. حين سمعتك تقول هذا أدركت أن ذلك بالتحديد هو الشيء نفسه الذي كان قد حصل في جمهورية ألمانيا الديمقراطية" أو ألمانية الشرقية، التي انهارت في 1988. "كان يتعين علي أن أدرك الأمر بسبب ذلك".

"صحيح" رد كي "عندي صديق ألماني قال لي: "لا تنزعجوا بشأن ما غفلتم عنه في العراق، لأننا لم نستطع أن نتصور أن ألمانيا الديمقراطية ستكون قادرة ولو على جمع نفاياتها بعد سقوطها"". ثم أضاف أن أجهزة الاستخبارات لا تحسن صنعاً حين تصر على فهم الجانب الناعم للمجتمعات - فهم مدى إجادة الحكومة لعملها والمواقف الأساسية للشعب.

ذهب باول إلى **الواشنطن بوست** لإجراء مقابلة في 2 شباط/فبراير 2004، مع رهط من المراسلين والمحررين الذين لم أكن معهم. سئل عن موقفه من الحرب لو سبق له أن عرف بعدم وجود أي ترسانات أسلحة دمار شامل.

قال باول: "غياب الترسانات يغير الحسابات السياسية. يغير الجواب الذي تحصلون عليه".

شكلت تعليقاته موضوع صفحة البوست الأولى في اليوم التالي التي صدرت بعنوان: "معلومات جديدة كان من شأنها أن تؤثر في قرار الحرب يقول باول".

في الصباح الباكر في المكتب البيضوي، قام بوش بوخز رايس وعدد من المساعدين الآخرين. كان من عادة الرئيس أن يقول للملأ إنه لا يقرأ الصحف، أما في ذلك الصباح فكان قد فعل، إذ قال: "استيقظت هذا الصباح وقرأت الصحيفة فوجدت أنني أنا الشخص الوحيد في واشنطن المستعد للدفاع عني".

اتصلت رايس بباول. أفادت بأنها هي والرئيس أُصيبا بـ "الجنون". كان باول قد "وفر للديمقراطيين سلاحاً ماضياً". كانت تعليقاته قد تحولت إلى عناوين في طول العالم وعرضه. تمثل موقف بوش العلني بأن هيئة المحلفين كانت لا تزال عاكفة على النظر في قضية أسلحة التدمير الشامل. لذا فإن على باول أن يعود إلى الظهور أمام الملأ يسحب ملاحظاته مؤكداً خمس مرات أن قرار الرئيس القاضي بالذهاب إلى الحرب كان قراراً "صائباً".

بعد أشهر، تصادف كي مع تنت في ندوة بآسبن الكولورادوية. من الواضح أن تنت كان يعرف ما كان كي قد قاله لكل من بوش ورايس. حاول كي أن يشرح ويفسر أنه لم يكن يقوم إلا بتقديم وجهة نظره المهنية المحترفة حول العمل الاستخباراتي. لم يكن يقصد التشهير بوكالة الاستخبارات المركزية.

أضاف كي: "أنا معجب بك وأحبك حقاً يا جورج".

رد تنت: "أنا أيضاً أحبك يا ديفد. غير أن بعض هذا كان نوعاً من الإساءة الشخصية إلى حدٍّ ما".

أحس كي بوجود ملامة أكثر من كافية يمكن توجيهها عن الإخفاقات الاستخباراتية. جزء منها كان واقعاً بالتحديد على كاهل رايس. كانت وظيفتها متمثلة بحماية ظهر الرئيس وهي لم تفعل ذلك.

تنت أيضاً كان على خطأ. كان قد تم اختياره لا بوصفه محترف استخبارات بل بوصفه قائد استعراضات ومشاهد، شخصاً رفع المعنويات وأعاد بناء الجهاز السري. شعر كي بأن الرجل ذهب ضحية أكبر نقاط ضعفه، ألا وهي نقطة الافتقار إلى التآلف مع الدقائق التفصيلية للتحليل الاستخباراتي.

غير أن الوغد الحقيقي في وكالة الاستخبارات، برأي كي، كان هو ماكلوخلين. فتنت كان قد شق طريقه على الضفة السياسية من عالم الاستخبارات، أما ماكلوخلين

فكان قد عاش في قلب الوكالة مدة زادت على 30 سنة. كان الأخير هو المحترف وقد أحس كي أنه كان أيضاً ذلك الذي تمسك، بأكبر قدرٍ من العناد، بالاعتقاد بأن العراق كان متوفراً على مخابر أسلحة بيولوجية جوالة. كذلك تذكر كي أن ماكلوخلين كان في إحدى المحطات، قد أبلغه بعدم أهمية ما يقوله أو يعثر عليه كي - إذ كان سيظل على الدوام مؤمناً بأن أنابيب الألمنيوم كانت جزءاً من برنامج نووي. كان ماكلوخلين قد وضع يده على قصة أنابيب الألمنيوم وجعلها قصته الخاصة، مقترفاً خطأ كبيراً بالنسبة لشخص رفيع المستوى مثل نائب المدير.

أدرك ماكلوخلين أن من شأن الأمر أن يبدو بنظر المراقب من الخارج كما لو كان قد تبنى قصة أنابيب الألمنيوم وكأنها قضيته الخاصة لا لشيء إلا لأنه ملتزم. لم يكن ذلك صحيحاً، شعر أن مرؤوسيه ممن وضع ثقته فيهم لم يُبْدوا ما يكفي من الحرْة للإفصاح عن شكوكهم والكشف عنها أماه الملأ. مهما كانت الأعذار والحجج والتبريرات ذات العلاقة بالمعلومات الاستخباراتية عن أسلحة الدمار الشامل، فإنه هو، تنت ووكالة الاستخبارات المركزية كانوا قد أخفقوا وسقطوا في الامتحان. كان تنت سيعترف فيما بعد، وراء الكواليس، بأن وكالة الاستخبارات المركزية لم تكن مجهزة بركيزة تستند إليها.